الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

مقدمــة :

تعتـبر الصـحافة حلقـة الوصـل بيـن الشـعوب والمجتمعـات بطبقاتها المختلفة من جهة وبين المجتمعـات والنخـب السياسـية الحاكمة من جهة أخرى، وبحكم وظيفتها تعكس كل ما يـدور فـي هــذه المجتمعــات وتنقــل المعلومــات والمعــارف. ومــع تعقــد إحتياجــات المجتمــع وتــداخل القضــايا السياســية والإقتصــادية للشعوب، وبروز العديد من القضايا التي تلغي بتأثيراتها المختلفـة على جميع القطاعات المختلفة للمجتمعات والشعوب.

أصــبح مــن الضــروري تشــجيع الإعلام والصــحافة بكافــة مستوياتها لتقليص هذه الفجوات، ومن هنـا تنبـع اهميـة الصـحافة الإقليميــة مــن خلال مســاهمتها فــي عمليــة التنميــة الإجتماعيــة والإقتصادية والسياسية للمجتمعات المحلية، والـتي لا تجـد غالبـاً الإهتمام بقضاياها، بينما يلاحظ إهتمام الصحافة القوميـة بـالمركز وأماكن صناعة القرار.

كما أن بلداً مثل السودان شاسع ومترامي الأطراف متبـاين فـي تركبـتيه الجغرافيـة والسـكانية، هـذا الإتسـاع والتبـاين فـي الأثنيات والثقافات يحتاج إلى جهود كبيرة لربـط أطـراف الـوطن بالمركز، مما يتطلـب مسـاهمة فاعلـة للإعلام والصـحافة خاصـة الإقليميـة لـدرء الكـوارث بتمليـك الحقـائق كجـرس إنـذار مبكـر، إضافة إلى الإسهام في تحقيـق التنميـة والرفاهيـة للشـعوب م ن خلال التوعية وتمليك المعلومات.

ومع التطور التقني في وسـائل الإتصـال أصـبحت الرسـائل الإعلامية تتجه مـن المركـز إلـى الأطـراف فـي إتجـاه واحـد دون تغذية مرتدة. مما جعل تدفق المعلومات يسير في خط واحــد ولا يعكس ما يدور في هذه المجتمعات للمركز، مما يؤثر على إتخـاذ القرار الصحيح من قبل المركز. لـذلك تلعـب الصـحافة الإقليميـة دورا كـبيرا فـي نقـل مـا يـدور فـي المجتمـع المحلـي أو المركـز كمؤشرات عن مدى تطور هذه المجتمعات.

أساهمت العديد من المؤثرات في عـدم وجـود أو إسـتمرار الصحافة الإقليمية، إضافة إلى الإشكاليات الـتي تـواجه الصـحافة القومية والتي تنطبق على الصحافة الإقليمية.

أهمية البحث:

تتعـرض هـذه الدراسـة إلـى أهميـة وجـود صـحافة إقليميـة بولايات السودان وترجع أهمية الدراسة إلى الجوانب التالية:-

1) إتجاه الدولـة إلـى تأكيـد النظـام اللامركـزي وتقسـيم البلاد اداريـا إلـى 18 ولايـة والتعريـف بجهـود الولايـات وبرامجهـا وتقسيم الـثروة والسـلطة وربـط الولايـة بـالمركز وعكـس النشاط السياسي للأحـزاب والتنظيمـات السياسـية وإبـراز دور وفعالية منظمات المجتمع المدني.
2) حركة التنمية في الولايات وانتشار الجامعات ووجـود بعـض قواعـد الصـناعات بجـانب النشـاطات الشـعبية والنقابيـة والثقافية وكلها مادة جديرة بإهتمام الإعلام.
3) الثقافــة الإقليميــة تعتــبر قنــاة إتصــال للأجهــزة الرســمية والشعبية بين الولاية والمركز.
4) تنــوير الــرأي العــام بالثقافــة والحضــارة وتعزيــز الســلام والديمقراطية والوحدة الوطنية ودفع عملية التنمية.
5) العمــل علــى الإنتقــال بــالمجتمع نحــو ثقافــة الســلام والديمقراطية والحوار.

أهداف البحث :

الدراسة تسليط الضوء على أهميـة وجـود صـحافة إقليميـة فاعلــة تعكــس الأنشــطة السياســية والإقتصــادية والإجتماعيــة والثقافية لمجتمع الإقليم والتعريف بالتنمية وتنشر ثقافـة السـلام و الديمقراطيـة وتتعـرض للسـلبيات الـتي تعـترض إنطلاق تقـدم الإقليم.

إضافة إلى الإسهام في تدفق الأخبار والمعلومات من وإلـى الإقليــم مــن خلال الوصــف الموضــوعي والتــاريخي للصــحافة الإقليميــة وعــرض الوســائل الفنيــة الــتي تســتخدمها والكــوادر البشرية التي تعمل بها.

وفي إطار ذلك تحاول الدراسة بيان أهمية وجود صحافة في المجتمعات الإقليمية لعكس ثقافتها ودفع عملية التنمية وتقوية الإنتماء الوطني وذلك من خلال طرح عدد من الأسئلة.

مشكلة البحث:

لاحظ الباحث من خلال طبيعة عمله وتجاربه ان هنالك أزمة في الصحافة الإقليمية من حيث ضعفها وعدم إستمراريتها رغم أهمية وجودها في المجتمعات الإقليمية لعكس ثقافتها وإبراز التنوع الموجود بها ودفع عملية التنمية بالإقاليم المختلفة مقارنة بالوجود السكاني الكبير في الولايات وتركيز الصحافة في المركز وإهتمامها به الأمر الذي يحد كثيراً من مساهمة الصحافة في عملية إبراز الثقافة الإقليمية والتوعية والتنمية ونشر ثقافة السلام والحوار والتحول الديمقراطي.

فروض البحث:

1- ضعف البنيات لتأسيس صحافة إقليمية.
2- ضعف الإستثمار في الصحافة الإقليمية.
3- ضعف إهتمام الحكوماتبالصحافة الإقليمية.

أسئلة البحث:

1- ما هو مدي ضعف البنيات للإستثمار في مجال الإعلام؟
2- ما هو مدى الترويج للإستثمار في مجال الإعلام؟
3- ما هي الموارد المتاحة للحكومات الإقليمية وإنعكاسها على الصحافة؟
4- ما هو مدى توفر الكادر البشري للصحافة الإقليمية؟
5- ما هي فرص التنمية في الإقليم؟
6- ما مدي توفر فرص التدريب للكوادر الإقليمية.
7- ما هو مدى وجود الحريات الصحفية؟
8- ما مدى اثر ضعف موارد الحكوم ات الإقليمية على تطور الصحافة الإقليمية؟

منهج البحث:

تتطلب هذه الدراسة استخدام اكـثر مـن منهـج واداة لجمـع البيانات للوصول إلى نتائج وتوصيات جيدة يمكن أن تسـاهم فـي ايجاد حلول منطقية للتسأولات الـتى طرحتهـا، ولـذلك اسـتخدام الباحث المنهج التاريخي والمقايلة لتوضيح ما إذا كان هناك وجـود حقيقي لصحافة ولائية (إقليميـة) ام هـي مجـرد محـاولات لأفـراد وما مدى استمراريتها والمراحـل المختلفـة الـتي مـرت بهـا. كمـا استخدم الباحث منهج مسـح وسـائل الإعلام لجمـع البيانـات عـن وسائل الاعلام والصحافة في الولايات ومدى فعاليتها وإمكانياتها .

ادوات البحث :

اسـتخدم البـاحث مسـح عينـة مـن الجمهـور عـن طريـق الاستبانة لعكس ومعرفة مـدى اعتمـاد الجمهـور علـى الصـحافة، بجانب المقابلة للوصول إلى آراء المختصين.

مجتمع البحث وإطاره المكاني:

عمد الباحث إلـى اختيارسـته منـاطق فـي السـودان وهـي العاصمة ووسـط السـودان وشـرق السـودان وشـمال السـودان وغرب السودان،والولايات الحدوديـة مـع الجنـوب كاقـاليم وذلـك لعدة اعتبـارات أولهـا إن لهـا تركيبـة سـكانية متشـابهة كمـا فيهـا تركيز واستقرار سكاني كـبير بجـانب أنهـا ولايـات ذات إمكانيـات اقتصادية معتبرة وتتمتع بحكومات وحكم وبينات اداريـة مسـتقرة والاعتبار الثاني الظروف التي مرت بها الولايـات بجـانب التطـور في أساليب ونوع الحكم .

والاعتبار الثالث فـي هـذا التقسـيم انهيس هل عمليـة تحديـد واختيار العينات للمبحوثين وجمع المعلومات .

الإطار الزماني :

اختيار الإطار الزماني جـاء حسـب التطـور الإداري الحـديث للحكم في السودان من نظام مركزى مـن تسـع محافظـات إلـى تسـع أقـاليم إلـى نظـام لامركـزى (حكـم اتحـادى) حيـث قسـم السـودان بمـوجبه إلـى ولايـات ، لـذلك رأى البـاحث أن الإطـار الزماني يرتبط ارتباطا مباشرا مع التطور الإداري للحكم 1945م 2013م .

الدراسات السابقة

تمهيد:

الدراسات السابقة في الصحافة الإقليمية في السودان قليلة جداً لقلة عدد الصحف الإقليمية وعدم استمرار أغلبها بسبب العديد من التحديات.

وأغلب الدراسات التي تمت في موضوع الصحافة الإقليمية كانت عن جريدة كردفان التي أسسها الفاتح النور بمدينة الأبيض في الأربعينيات واستمرت لفترة طويلة وتوقفت ثم عاودت الصدور وتوقفت أخيراً.

الدراسة الأولى:

دراسة الأستاذ النور دفع الله عن دور الصحافة الإقليمية كأحد متطلبات الحكم الإقليمي في السودان وهي دراسة تطبيقية على صحيفة كردفان في الفترة من 1945-1979م لنيل درجة الماجستير من كلية الإعلامبجامعة القاهرة 1982م.

وتناولت الدراسة الصحف الإقليمية وغيابها عن الأقاليم ودور الصحف الإقليمية في تنمية المجتمع الريفي وصحيفة كردفان نموذج للصحافة الإقليمية في السودان وأهم القضايا التي عالجتها صحيفة كردفان وتأثير صحيفة كردفان في قضايا البيئة المحلية والإعلان في الصحيفة.

واستخدم الباحث دراسة تاريخية تحليلية لصحيفة كردفان في الفترة من 1945-1979م.

وتوصلت الدراسة إلى أهمية وجود الصحيفة الإقليمية في المجتمع المحلي خاصة وأن الصحف القومية التي تصدر في الخرطوم لا تصل إلى الأقاليم بالسرعة المطلوبة لرداءة المواصلات وسعي الصحيفة لإنشاء أحسن العلاقات بين اقاليمها والأقاليم الأخرى.

علاقة الدراسة السابقة بالبحث:

العلاقة ناتجة عن تناول موضوع الصحافة الإقليمية وضرورة وجودها واستمرارها للمساهمة في التنمية والتوعية والإرشاد خاصة بعد العمل بالحكم الاتحادي والبحث. تناول الموضوع من خلال دراسة مختلفة عن منهج الدراسة السابقة وهو منهج مسح وسائل الإعلامحيث تناول البنيات التحتية المتوفرة لقيام صحافة ولائية والموارد البشرية المتاحة للعمل في الصحافة الولائية إضافة إلى المهددات والمعوقات التي تعترض قيام الصحافة الولائية وتحد من استمرارها.

الدراسة الثانية :

للباحث خليل عبدالله على حسين صناعة الصحافة في السودان : تحديات الواقع وافق المستقبل قسم الإعلامجامعة غرب كردفان و هدفت الدراسة إلى استقصاء واقع صناعة

الصحافة السودانية في ظل ثـورة الاتصـالات وشـبكات التواصـل الاجتماعي وركزت الدراسة على التحـديات المهنيـة والاقتصـادية التي تواجه الصحافة.

واسـتخدم البـاحث المنهـج الوصـفي فـي توصـيف موضـوع الدراسة واستخدام جمع المعلومات والبيانات الملاحظة والمقابلة مع الشخصيات الـتي لهـا علاقـة مباشـرة وغيـر مباشـرة بالعمـل الصحفي.

وتوصـلت الدراسـة إلـى أن الأوضـاع الاقتصـادية لمعظـم الصـحف السـودانية سـيئة للغايـة ممـا دفـع الناشـرين للسـعي المسـتمر لزيـادة أسـعار الصـحف وتقليـل عـدد صـفحاتها واتبـاع سياسة التقشف بالإستغناء عن عدد كـبير مـن منسـوبيها كمـا أن الصحافة تعاني كثيراً من الرقابـة بعـد النشـر وأن مسـاحة حريـة التعبير غير كافية لممارسة العمل الصحفي بيسر وسلاسة.

وأوصـت الدراسـة بضـرورة دعـم الدولـة للصـحف وإعفـاء مدخلات الإنتاج الصحفي من الرسوم الجمركية والضرائب وازالة كافة اشكال الرقابة على الصحف وكفالة الحريات الصحفية.

علاقة الدراسة السابقة بالبحث:

تناولت الدراسـة جانبـا مـن موضـوعات البحـث فـي مجـال الحريـات الصـحفية واقتصـاديات الصـحافة بمنهـج مسـح وسـائل الإعلاموهو منهج مختلف عن المنهج الوصفي. وتوصل البحث من خلال المنهج المتبع إلى أن هناك عجزا ماليا للكـثير مـن الصـحف لاسباب عديدة تطرق اليها البحث وهو أمر يعيق انطلاق الصحافة الولائية ويحد من استمرارها. كما أن موضوع الحريـات الصـحفية تناوله البحث كأحـد التحـديات والمهـددات الـتي تـواجه الصـحافة عموماً.

الدراسة الثالثة:

للباحث يسـن آدم بس اطي مشـكلات طباعـة الصـحف فـي السودان وهي رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير مـن جامعة أمدرمان الإسلامية كلية الإعلام.

تناولت الدراسـة مشـكلات طباعـة الصـحف فـي السـودان والذي يمثـل الشـق الصـناعي فـي عمليـة الإنتـاج الصـحفي وقـد اسـتعان البـاحث بالمنهـج التـاريخي الوصـفي فـي مرحلـة جمـع المعلومات. وركز الباحث على الملاحظة والمشاهدة والمقـابلات الشخصية إضافة إلى مصادر أخرى.

وتناول الباحث مشكلات طباعة الصحف في السـودان فـي المحاور الاقتصادية والفنية والإدارية.

وخلصت الدراسة لنتائج أهمها ضعف وقدم ماكينات الطباعة العاملة في طباعة الصحف، ضعف المقدرة المالية للشركات الصحفية ومطابع الصحف وضعف الكادر البشري كما توصلت الدراسة إلى أن السودان لا ينتج أيا من مدخلات الإنتاج الرئيسية أو المساعدة التي تدخل في طباعة الصحف وأن كل المطابع الصحفية متمركزة داخل ولاية الخرطوم ولا توجد مطابع صحفية في الولايات.

واوصت الدراسة ضرورة دعم الدولة لتطوير وتنمية صناعة الطباعة الصحفية بالبلاد من خلال توفير التمويل اللازم.

علاقة الدراسة السابقة بالبحث:

تأتي العلاقة في تناول موضوع الطباعة الصحفية والتي تمثل احد الأركان الرئيسية لعملية انتاج الصحف وقد تناولت الدراسة الموضوع بالمنهج التاريخي الوصفي فيما تناول البحث الموضوع بمنهج مسح وسائل الإعلامكما أن الدراسة تناولت الموضوع حتي عام 1999م هناك تغيير قد حدث بعد عام 1999م حيث أن هناك عددا من المطابع الحكومية والخاصة قامت بعد هذا التاريخ في عدد من الولايات وصار هناك غرفة للطباعة باتحاد اصحاب العمل والصناعة.

الدراسة الرابعة:

للباحث محمود محمد عثمان (الجوانب الاقتصادية ودورها في تطور الصحافة السودانية) من جامعة أم درمان الإسلامية لنيل درجة الماجستير وهي دراسة تطبيقية على صحيفتي الاسبوع والانقاذ الوطني.

وتناولت الدراسة الجوانب الاقتصادية ودورها في تطور الصحافة السودانية في الفترة من 1985م-1995م. من حيث الإعلان والتوزيع والإدارة وغيرها من الجوانب التي اثرت على تطور الصحافة السودانية.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي والمسحي والتحليلي إضافة إلى المقابلات الشخصية والاستطلاعات والاستبيانات والملاحظة.

وخلص الباحث إلى نتائج أهمها ترابط عناصر الإدارة والإعلان والتوزيع والتمويل والطباعة والاقتصاد الكلي للسودان ببعضها البعض. واوصى بأهمية الاهتمام بالإدارة الصحفية من حيث الكفاءة والتجربة العلمية والعملية والاهتمام بالإعلان بانشاء وكالات اعلانية متخصصة وتحديد اسعار الإعلانات بما يتماشى مع

تحقيق عائد للصحافة. مع تكوين شبكة قوية لتوزيع الصحف. وضرورة الاستقرار السياسي لاستمرار الصحف وازدهارها مع الاهتمام بالكادر البشري العامل في المؤسسات الصحفية بالتدريب والتأهيل وشروط العمل المجزية.

علاقة الدراسة السابقة بالبحث:

علاقة الدراسة بالبحث في تناول الجانب الاقتصادي للصحافة وهو من الجوانب الأساسية لإنتاج الصحيفة، وقد تناولت الدراسة المسألة الاقتصادية بالمنهج التاريخي الوصفي فيما تناول البحث العنصر الاقتصادي بمنهج مسح وسائل الإعلام، مشدداً على أهمية الاهتمام بالجانب الإداري للصحيفة وتطويره والإهتمام بالإعلان وترقيته وتكوين شبكة توزيع لها القدرة المادية والفنية لايصال الصحف إلى الداخل والخارج وايجاد فرص لتمويل صناعة الصحافة بصورة ميسرة مع تقديم الدولة للتسهيلات والضمانات اللازمة لذلك.

الدراسة الخامسة :

دراسة الباحث : نصر الله سليمان لنيل درجة الماجستير من كلية الإعلام بجامعة أمدرمان الإسلامية 2006م بعنوان:دور الصحافة في معالجة مشكلات المجتمعات الريفية . وهي دراسة غير منشورة.وتمثلت مشكلة البحث في قضايا التنمية الريفية والصراعات القبلية والهجرة من الريف إلى المدينة اضافة إلى مشكلة الفقر في اللمجتمعات الريفية .

وهدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين المجتمعات الريفية والصحافة ودور الصحافة في معالجة مشاكل الريف.

واستخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي.وتوصلت الدراسة إلى نتائج تمثلت في أن المجتمعات الريفية تعاني من مشكلات قصور الخدمات والفقر والقبلية والهجرة إلى المدن.واوضحت أهمية وجود صحافة تعكس تلك المشكلات وتنبه متخذي القرار إلى أهمية معالجة قضايا المجتمعات الريفية. واشارت الدراسة إلى الدور الكبير للصحافة في معالجة مشاكل الريف بالدعوة إلى توفير الخدمات العامة ودعوة الحكومة لاتباع سياسة متوازنة في التنمية بين االريف والحضر.

وأوصت الدراسة بزيادة المساحة المخصصة في الصحف لتغطية أخبار الولايات والمحليات ودعم وتشجيع الصـحف للقيـام بـدورها في معالجة مشاكل الريف والعمل على تنميته.

علاقة الدراسة السابقة بالبحث:

علاقة الدراسة بالبحث في تناول دور الصحافة في معالجة قضايا تنمية المجتمعات الريفية، ومشاكل الصراع القبلى والهجـرة إلـى المدن في الصحافة القومية. وقد تناولت الدراسـة دور الصـحافة بالمنهـج التـاريخي الوصـفي فيمـا تنـاول البحـث أهميـة وجـود الصحافة الإقليميـة (الولائيـة) كصـحافة متخصصـة تهتـم بالشـأن المحلى وتصدرمن حواضر الولايـات بمنهـج مسـح وسـائلالإعلام، وتعالج قضايا المجتمعات المحلية في المجالات كافة .

: الصعوبات التي واجهت الباحث

1-الدراسات في الصحافة الإقليمية قليلة جدا وقديمة وواجه الباحث ندرة في المراجع.
2- واجه الباحث صعوبة في الحصول على معلومات من اشخاص عاصروا نشأت الصحافة الاقليمية.

ما يثيره البحث من بحوث اخرى :

1-هذا البحث يفتح المجال لتناول الموضوع من زوايا تحريرية وادارية وفنية بمختلف مناهج البحث العلمى.
2-دراسة مقارنة بين الصحافة الولائية والمركزية.
3-دراسة مقارنة بين الصحافة الولائية في السودان والصحافة المحلية في المحيط العربى والافريقى.
4-أثر وفعالية الصحافة الولائية في المجتمعات الريفية.

مصطلحات الدراسة:

الصحافة :

الصحافة هي المهنة التي تقوم على جمع وتحليل الأخبار والمعلومات والتحقق من مصداقيتها وتقديمها للجمهور، وغالبا ما تكون هذه الأخبار متعلقة بمستجدات الأحداث على الساحة السياسية أو المحلية أوالثقافية أو الرياضية أو الاجتماعية وغيرها.

الأِقليم :

الأِقليم وحدة إداريَّة أو مقاطعةاو ولايةاو محافظة داخل قطر ما، وهو عبارة عن رقعة من الأرض لها نظام اداري وسياسي وتباشر الدولـــــــــــة عليـــــــــــه ســـــــــــلطانها .

الدولة :

الدولة هي مجموعات من الأفراد يمارسون نشاطهم على أرض ذات حدود جغرافية معروفة ويخضعون لنظام سياسي.اي انهاشعب مستقر على إقليم معين، وخاضع لسلطة سياسية معينة.

الاستثمار:

الاستثمار هو توظيف المال فـي اي نشـاط او مشـروع اقتصـادي يعود بالمنفعة المشروعة على المستثمر والبلاد.

الفصل الثاني
تاريخ الصحافة في السودان وتطورها

المبحـث الأول: تاريخ وتطور الصحافة في السودان
المبحث الثاني: الإطار القانونى للصحافة السودانية
المبحـث الثـالث: الاعلام الاقليمـى ومفهـوم الصـحافة الإقليمية ونشأتها وتطورها

المبحث الأول
تاريخ الصحافة في السودان وتطورها

الصحافة هي المهنة التي تقوم على جمع وتحليل الاخبار والمعلومات والتحقق من مصداقيتها وتقديمها للجمهور، وغالباً ما تكون هذه الأخبار متعلقة بمستجدات الأحداث على الساحة الخارجية أوالداخلية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الرياضية وغيرها.

وعرّف المؤرخون الصحافة، بأنها كل مطبوع يصدر بصورة دورية وله تخصص معين، ويتم توزيعه على مجموعة من الناس، بثمن معين أو مجاناً، ويدخل في إطار هذا المعنى (المجلة، الجريدة، النشرة والدليل).

وضمن هذا التعريف تدخل المنشورات التي أصدرها الإمام محمد أحمد المهدي، قبل الثورة وبعدها، في 1885م، وكانت المنشورات وسيلة إعلامية ناجحة رغم أن السودان لم يعرف الصحافة بعد، ولميدخل المؤرخون هذه المنشورات في تعريف الصحافة [1].

وعرف السودان الصحافة بشكلها المعروف مع بداية القرن العشرين، وكان من أوائل الدول الأفريقية في هذا المجال، وكانت بدايتها على يد الانجليز الغزاة بعد دخول قواتهم إلى السودان عام 1898م، وكان على رأس الصحافة الأولى شخصيات أجنبية وفدت إلى السودان، و هي من الجاليات التى استوطنت السودان بعد استيلاء الانجليز عليه[2].

وشهد السودان دخول أول مطبعة حجر في تاريخه، علي يدي محمد علي باشا في العام 1821م [3]، إلا أن الصحافة انتظرت طويلا لتعرف طريقها إلى البلاد، فقد هدف محمد علي باشا من إدخال المطبعة الصغيرة لإنجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد. و جاء غردون واستخدمها

1() صلاح عبد اللطيف، الصحافة السودانية: تاريخ وتوثيق، شركة إعلانات الشرقية، القاهرة، 1992م، ص 19.

2() عبد الله إبراهيم الطاهر، ببلوغرافيا الصحافة السودانية في قرن (1898 ـ 1998م)، المجلس القومي للصحافة، 2001م، ص 9.

3() محجوب محمد صالح، الصحافة السودانية في نصف قرن (1903 ـ 1953م)، قسم التأليف والنشر، جامعة الخرطـــــوم، 1971م، ص 15.

لطباعة سنداتنقدية "عملة" ووزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار جيوش محمد أحمد المهدي للخرطوم [1].

وبعد سقوط الخرطوم في يد جيش المهدي، وتخليص البلاد من عهد الاستعمار، آلت مطبعة الحجر "الحكومية" إلى دولة المهدية، فعين خليفة المهدي عبد الله التعايشي، مختار محمود أميناً وإبراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولاً عنها [2].

ومنذ دخول أول مطبعة حجر البلاد، وبداية الصحافة في العام 1898م، صدرت ثلاث عشر صحيفة حتى تاريخ صدور قانون الصحافة 1930م، وظل نفوذها وأثرها ضعيفاً خافتاً، ويعود ذلك إلى قلة المتعلمين في ذلك الزمان، وعدم وجود وعي بين الجماهير، كما كانت الإجراءات التي اتخذتها سلطات الاحتلال عقب ثورة 1924م ضد المثقفين، والأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929م، إسقاطات على ضعف صدور الصحافة السودانية[3].

بداية الصحافة:

ارتبطت بداية الصحافة في السودان بدخول جيش الانجليز غازياً السودان، حيث أصدر نشرتين باللغة الانجليزية عام 1896م، باسم (Dongla News and Halfa Journal) لمتابعة أخبار الجيش الغازي، وتوقفت بعد انتهاء دولة السودان(المهدية)، ثم أعقبتها الغازيتة السودانية 1899م، والغازيتة العسكرية 1899م[4].

وفي العام 1903م، صدرت أول صحيفة سودانية باسم (السودان) لأصحاب الامتياز لدار المقطم بالقاهرة، فارس نمر، يعقوب صروف، ورئيس التحرير شاهين مكاريوس، وقد صدرت لمدة عشرين عاماً وأنشأت مكتبة سودان بوكشوب للبيع [5].

1() محمد إبراهيم أبو سليم، مجلة الخرطوم، العدد 4، يناير 1961م.

2() محجوب محمد صالح، مرجع سابق، ص 15.

3() عبد الله إبراهيم الطاهر، مرجع سابق، ص 9.

4() حسن نجيله، ملامح من المجتمع السوداني، المطبعة العالمية، القاهرة، 1960م، ص 6؛ محجوب محمد صالح، مرجع سابق، ص 17.

5() عبد الله إبراهيم الطاهر، مرجع سابق، ص 13؛ أديب مروة، الصحافة العربية: نشأتها وتطورها، مكتبة الحياة، بيروت، 1961م، ص 226.

ثـم تبعتهـا صـحيفة الخرطـوم (1907م) صـاحب امتيازهـا ورئيس تحريرها سعد يس المساح. وفـي العـام 1911م صـدرت (سودان هيرالد) نصـف أسـبوعية بـاللغتين اليونانيـة والانجليزيـة، وأصدرت ملحقاً باللغة العربية (رائـد السـودان) وتعتـبر هـذه أول صحيفة ثقافية أدبية في السودان[1].

ويجمع البـاحثون علـى أن صـحيفة حضـارة السـودان الـتي صدرت في 28 فبراير 1919م، ورأس تحريرهـا حسـين شـريف، تعتـبر أول صـحيفة وطنيـة سـودانية، رئيـس تحريرهـا صـحفي سوداني[2].

وجاء صدور حضارة السودان، في ظل تزايـد عـدد خريجـي كلية غردون والمتعلمين عموماً بعد أن أخـذ الانتعـاش الاقتصـادي والتجاري مـداه، وظهـرت بـوادر الحركـة الوطنيـة، وبلـغ توزيعهـا 1700 نسخة، وخمدت بريقها بظهور صحف وطنية أخـرى وعـدم ثقـة الحكومـة والقـراء فيهـا لتـأخر أخبارهـا وعـدم مصـداقيتها وتوقفت الصحيفة عام 1938م.

ولما كـان حسـين شـريف رئيـس تحريـر صـحيفة الحضـارة يطالب بإصدار صحيفة وطنية،فقد أسس مع عبـد الرحمـن هلال، ومحمد الخليفة شريف، وعثمان صالح، ومحجـوب فضـل المـولى وعبد الرحمـن جميـل أول شـركة سـودانية للصـحافة، وارتبطـت بطائفة الأنصار، واستجلبوا لها مطبعة من مصر[3].

ومـن الصـحف السياسـية الـتى صـدرت صـحيفة السـودان والتى تشير الدراسات إلى أن صاحبها محمود قبـاني، وآلـت إليـه مـن عبـد الوهـاب باعثمـان بركـات التونسـي، الـذي أسـماها "السودان المصري"، وصدرت في يوليو 1898م، وكانت سياسية موالية لمصر، وبعد تحول ملكيتها إلـى قبـاني أصـبح توجهها فـي موالاة الانجليز[4].

وكـــذلك صـــدرت فـــي بـــدايات الحركـــة الوطنيـــة السودانية،صحف سياسية منها صحيفة ملتقى النهريـن (1931 ــ

1() محاسن سعد، الصحافة السودانية 1900 ـ 1939م، منشورات جامعة الخرطوم، 1977م، ص 15؛ محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث 1820 ـ 1955، مركز عبد الكريم ميرغني، الخرطوم، 1992م، ص 424.

2() صلاح عبد اللطيف، مرجع سابق، 32.

3() محجوب محمد صالح، مرجع سابق، 54.

4() المرجع نفسه، ص 13.

1934م)، والسـودان 34 ــ 1940م، وكـان صـاحب امتيازهـا ورئيس تحريرها عبد الرحمن أحمد محمد، وصدرت أسبوعية، ثـم جريدة النيل 35 ـ 1969م، التى كانت أول صحيفة يوميـة ورأس تحريرها الشيخ الحاج الأمين عبد القادر، وأصـحاب الامتيـاز منهـم عبد الرحمن المهدي، أبو العلا، عبـد المنعـم محمـد، أحمـد سـوار الدهب، وكنتو ميخالوس، وجي ميتلاند[1].

فيما أصدر السيد علي الميرغني عن طائفة الختمية صحيفة "صوت السـودان 1940م"،وهـى صـحيفة يوميـة برئاسـة تحريـر محمد عشري صديق، وخلفه إسـماعيل العتبـاني، وكـانت ناطقـة باسم حزب الشعب الديمقراطي[2].

وتــوالى صــدور الصــحف والمجلات الســودانية الوطنيــة والحزبيـة، حيـث صـدرت السـودان الجديـد (1943 ــ 1970م) وصـاحب امتيازهـا ورئيـس التحريـر أبـو الصـحف أحمـد يوسـف هاشم، كأول مجلة سياسية في البلاد، ثم تحولت إلى صحيفة في 1947م[3].

أعقبهـا صـدور الـرأي العـام (1945م)، كصـحيفه يوميـة سياســية مســتقلة برئاســة تحريــر وصــاحب امتيــاز إســماعيل العتبــاني،، وفــي العــام 1947م، أصــدر الحــزب الجمهــوري الاشتراكي صحيفة الرائد الناطقة باسـمه، ورأس تحريرهـا مكـي عبـاس. وصـدرت صـحيفة الأمـة (1944 ــ 1989م) عـن دائـرة المهدي، وتعاقب على رئاسة تحريرها عدة شخصيات كان آخرهم محمود إدريس 1985م، باسم صوت الأمة، وتوقفت في حكومـة الإنقاذ 1989م.

وشهدت فترة أربعينات وخمسينات القرن العشـرين صـدور أعــداد كــثيرة مــن الصــحف السياســية والحزبيــة زادت عــن السـبعين[4]. ومـن بينهـا العلـم 1953م عـن الـوطني الاتحـادي، الميــدان 1954م باســم الحــزب الشــيوعي (الجبهــة المعاديــة

1() المرجع نفسه، ص 37.

2() صلاح عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 55.

3() عبد الله إبراهيم الطاهر، مرجع سابق، 25.

4() المرجع نفسه، ص 10.

للاستعمار)، وصحيفة الإخـوان المسـلمين 1952م باسـم جماعـة الإخوان[1].

ومن أبرز الصحف التي واصلت مسـيرة الإصـدار والانتشـار لسـنوات طويلـة، وعاشـت رغـم فـترات التوقـف الإجباريـة والمصادرة إبان العهود العسكرية المتعاقبة علـى حكـم السـودان منـذ حكـم عبـود 1958م وحـتى الإنقـاذ 1989م، صـحف الـرأي العام، الصحافة، والأيام. وهي صحف مستقلة، وكان ميلادهـا فـي أواخر عهد الاستعمار، فالرأي العام، كما ذكرنا سابقاً، صدرت في عام 1945م، ثم صحيفة الأيام التأسسها بشير محمد سعيد فـي 3 أكتـوبر 1953م، ثـم صـحيفة الصـحافة الـتى أسسـها ورأس تحريرها عبد الرحمن مختار 1961م.

كما صدرت صحف باللغة الانجليزية، مثل (The Vigilant) في الفـترة 1965ــ 1969م، صـاحب الامتيـاز والناشـر داريـوس بخافج بشير، ورئيس التحريـر شـان ملـوال شـان، وكـانت لسـان حـال جبهـة الجنـوب[2]. وأخـرى شـمالية مثـل (Sudan Echo) 1965 ـ 1989م، الـتى أصـدرتها وكالـة الإعلان العالميـة، ورأس تحريرها خليل إبراهيم عتباني.

1() جلال الدين الشيخ زيادة، الصحافة الأدبية في السودان، شركة مطبعة النيلين المحدودة، 2005م، ص 15.

2() عبد الله إبراهيم الطاهر، مرجع سابق، 38.

المبحث الثاني
الإطار القانوني للصحافة السودانية

صدرت عدة قوانين منظمة للعمل الصحفي في السودان لعل أولها كان في عهد الاستعمار وذلك سعيا منه للسيطرة على الحريات التي منحت من اجل اصدار الصحف و في محاولة منه لكبح جماح الوعي الوطني والوقوف في وجه الحركة الوطنية.

ولقد صدرت الصحف القليلة التي شهدها السودان حتى عام 1929م بتصديق من مدير مديرية الخرطوم بعد موافقة مدير المخابرات وتحت رقابتة وهو المسئول عن الصحف، يطلع على ما تكتبه مقدماً . ولقد فكرت الحكومة في عام 1912 في إصدار قانون للصحافة ووضعت مسودته، إلا أن نشوب الحرب العالمية الأولى حال دون صدوره وقد عادت من جديد فكرة إصدار قانون للصحافة فوضعت الحكومة قانون 1930م الذى صدر رسمياً في يوم 25 شهر سبتمبر، وجاء القانون الذي سنه الحاكم العام جامعاً يشمل نشر الصحف في السودان واستيراد المواد المطبوعة من كتب وصحف من الخارج وبيعها وتوزيعها وقد تضمن القانون ستة عشر مادة[1].

(أ) تعريف القانون للصحافة :

احتوى القانون في مواده الأولى على تعريف الصحيفة على إنها (أية جريدة تشتمل على أخبار وبلاغات عن حوادث أو أية ملاحظات أو تعليقات تطبع لأجل البيع وتنشر دورياً أو في أجزاء أو في أعداد في فترات منتظمة لاتتجاوز الفترة فيها ثلاثة أشهر بين نشر الجزء والآخر أو بين العدد والأخر[2].

(ب) التأمين :

أجاز القانون تحصيل تأمين من ناشر الجريدة قدره مائة جنيه مصري (وهو العملة المتداولة في السودان في ذلك الوقت) ويعتقد إن الهدف من هذا التأمين هو تقييد إصدار الصحف على فئة معينة لأن المبلغ كان كبيراً بمقاييس ذلك الوقت، وأن يدفع التأمين في خلال شهرين بالنسبة لأصحاب الصحف السابقة، كما يجوز خصم الغرامات من التأمين في حالة وجود مخالفات على أن يكمل التأمين فيما بعد.

(ج) تدوين الأسماء :

---

1)) محجوب محمد صالح ، مرجع سابق ، ص 104.

2)) صلاح محمد إبراهيم ، مرجع سابق.

ألزم القـانون المـالكين والشـركات والناشـرين والطـابعين والمحررين بوضع أسمائهم في الصحيفة، إلاإنه لم يحدد الشروط التى يتم بموجبها تعيين رئيس التحرير اومواصفاته اوجنسه.

(د) التوزيع :

خول القانون للحاكم العـام سـلطة منـع دخـول المطبوعـات مـن خارج السودان كما اعطى القضاة وضباط الشـرطة حـق تفـتيش الأماكن التي يوجد فيها كتب او صحف ممنوعة .

(هـ) الرقابة :

كـانت المـادة السادسـة عشـر مـن القـانون قـد أعطـت السكرتير الإداري الحق في إصدار اللوائح التي تساعد على تنفيذ القـانون، وبمقتضـي هـذا الحـق أصـدر السـكرتير الإداري لائحـة المطبوعات لعام 1931م التي نصت علـى محـررى الصـحف أن يخضعوا لأوامر السـكرتير الإداري إذا طلـب منهـم عـرض كـل أو جزء من موضوعات الصحيفة على الأمن العـام قبـل النشـر وقـد ألزمت اللائحة الناشـرين بالاحتفـاظ باسـم وعنـوان مـن يكتبـون إليه.

(و) الإلغاء والمصادرة :

أعطي القانون السكرتير الإداري حقوقاً مطلقة في منـع أو منـح الـترخيص دون إبـداء الأسـباب كمـا يمكنـه مـن مصـادرة المطبوعات والمطابع دون رد التأمين المدفوع، كما يجـوز لـه أن يلغـي الرخصـة أو يعـدلها .. اسـتمر العمـل بقـانون الصـحافة والمطبوعات حتى عام 1945م، حيث جاء اول تعديل له وفـرض مزيد من القيـود عنـدما تـم زيـادة مبلـغ التـأمين إلـى 500 جنيـه مصري وشمل التعديل المطبعة، حيث نص على ضرورة حصـولها على رخصة ودفع تأمين قدره 100 جنيه مصري وأعطى التعـديل الحاكم العام الحق فـي مصـادرة الصـحف المحليـة بعـد ان كـان قاصـراً علـى الصـحف والكتـب المسـتوردة وفـي عـام 1947م أدخلـت الإدارة البريطانيـة تعـديلاً أخضـع الصـحف والمطبوعـات لقانون البضائع المحظورة والسلع وشكل هـذا قيـداً جديـداً علـى الصحف.

وفي ظل هذه القوانين واللوائـح الـتي تضـيق الخنـاق علـى الصـحافة السـودانية شـيئاً فشـيئاً أجـرى اتحـاد الصـحفيين السودانيين اتصـالاً لتخفيـف القيـود علـى الصـحف ونجحـت هـذه الإتصالات في تشكيل لجنة لتقديم النصح للسكرتير الإداري حول ممارسـة سـلطاته تحـت قـانون الصـحافة وتـألفت اللجنـة مـن مسـاعد السـكرتير الإداري ومـدير الخرطـوم ورئيـس اتحـاد الصحفيين ومـدير المطبوعـات وأصـبحت هـذه اللجنـة منـذ ذلـك

الوقت تختص بالتوصية للسكرتير الإداري بالترخيص للصحف كما أصبح إيقاف الصحف عن طريق المحاكم.

ظل العمل بقانون 1930م سارياً خلال فترة الحكم الوطني بعد ان نال السودان استقلاله في عام 1956م، وبالرغم من أن نظام الحكم كان يقوم على مذهب التعددية الحزبية والنظام البرلماني الحر، إلا إن الصحف ظلت خاضعة للترخيص والرقابة، وانتقلت سلطات السكرتير الإداري في العهد الوطني إلى وزير الداخلية وحدث تعديل أعفي رئيس التحرير من كشف مصدر الخبر . وظلت الحكومات المتعاقبة تحافظ على تطبيق القانون الذي كان يحقق لوزارة الداخلية النفوذ والقوة في الرقابة على الصحف والمطابع.

تقسيم الصحافة منذ نشأتها حتى عام 1956م:

أولاً: كان هناك نوعان من الصحف قبل الإستقلال، صحف سودانية وصحف أجنبية، ونجد ان الصحف الأجنبية بالسودان سبقت ميلاد الصحف السودانية وذلك لمعرفتهم بالصحافة وقوة تأثيرها على الشعوب قبل معرفة السودانيين، لذلك كانت هي الأسبق إلى دخول السودان من الصحافة السودانية نفسها ونجد ان هذه النوعية من الصحف في ذلك الوقت لم يكن هدفها رسالي كما هو مفهوم الصحافة الان فهي لم تأت من أجل الشعب السوداني وتوعيته ولا من أجل مصلحة السودان إنما كانت أهداف هذه النوعية من الصحف منحصرة في تكريس الاستعمار البريطاني في السودان من خلال نشر أفكاره وأهدافه الاستعمارية كما إنها كانت في خدمة موظفي الحكومة من غير السودانيين والتجار الأجانب العاملين بالسودان . ولذلك فأهداف هذه الصحف لم تكن أهدافا شريفة ونزيهة أو على الأقل فلنقل إنها لم تأخذ جانب الحياد في تناولها للقضايا التي تهم السودان وهذا شيء طبيعي في ظل نظام استعماري لا يسمح بصدور إلا الصحف الموالية له.

وحينما إزداد الوعي العام لدى السودانيين بأهمية وعدالة قضيتهم وبدور الصحافة في إبراز همومهم وأفكارهم جاء دور المثقفين وخريجي المدارس العليا ليتطرقوا للمجال الصحفي لينشروا عبره قضيتهم المصيرية ونبهوا الشعب السوداني إلى أن لديه حقوقا يجب أن يطالب بها بنفس القدر الذي يؤدي به واجباته، ومن هنا بدأ التوجه نحو إصدار الصحف، وكانت البداية صحيفة حضارة السودان . وكان الهدف الأساسي للصحف السودانية في ذلك الوقت هو حث الشعب على مناهضة الاستعمار البريطاني بشتى السبل .لأن الصحف السودانية في

ذلك الوقت كانت منقسمة على صحف مستقلة وصحف حزبية وكانت الحزبية منقسمة إلى صحف تنادي بالاستقلال التام والحكم الذاتي تحت شعار السودان للسودانيين ويقف وراءها حزب الأمة (وطائفة الأنصار) تحت رعاية السيد عبد الرحمن المهدي وعبد الله خليل أمينًا عاماً له، وصحف تنادي بالاتحاد مع مصر ويقف وراءها حزب الأشقاء (وطائفة الختمية) وبعض الأحزاب الإتحادية الصغيرة ونجد ان جميعها قد اتفق على مبدأ الاستقلال عن المستعمر البريطاني.

ولما استشعر النظام البريطاني خطورة هذه الصحف و دعوتها إلى الحرية بدأ ممارسة أساليب الضغط على الصحف السودانية فكان صدور أول قانون للصحافة والمطبوعات في السودان 1930م الذي قيد بشكل كامل الحرية الصحفية بالبلاد حيث كانت الرقابة فيه قبل النشر وكان للسكرتير الإداري كل الصلاحيات في ممارسة ديكتاتوريته على الصحافة السودانية في شكل سحب الترخيص أو عدم التصديق لأي صحيفة بالصدور كما أن القانون قد وضع تأميناً للصحف، أما عن تفاعل الرأي العام السوداني مع الصحف الأجنبية فهو لم يكن موجوداً فالصحف الأجنبية لم تؤثر في الشعب السوداني من خلال أطروحاتها الاستعمارية المرفوضة من جانب الشعب بعكس الصحف السودانية والتي كانت تدعو للاستقلال كما إن تأثير الصحافة السودانية على الرأي العام السوداني في ذلك الوقت كان كبيراً جداً فالصحافة كانت هي المشعل الذي أضاء للسودانيين طريق الحرية . فالصحافةكانت تطرح قضايا وهموم الشعب السوداني الأمر الذي حدا بالرأي العام السوداني إلى التسابق على قراءتها الصحف السودانية، ورغم كثرتها فقد كان معظم السودانيين يتلقون ما تكتبه عن طريق المثقفين وكانوا يتأثرون بما تطرحه من آراء لثقتهم التامة بأن الصحافة السودانية قامت من أجل مراعاة مصالحهم والمطالبة بحقوقهم.

قوانين الصحافة بعد الاستقلال

ظل العمل بقانون 1930م سارياً خلال فترة الحكم الوطني بعد ان نال السودان استقلاله في عام 1956م، وظلت الصحف خاضعة للترخيص والرقابة وبالرغم من أن نظام الحكم كان يقوم على مذهب التعددية الحزبية والنظام البرلماني الحر، وانتقلت سلطات السكرتير الإداري في العهد الوطني إلى وزير الداخلية، وحدث تعديل يعفي رئيس التحرير من كشف مصدر الخبر. وظلت الحكومات المتعاقبة تحافظ على تطبيق القانون

الذي كان يحقق لوزارة الداخلية النفوذ والقوة فـي الرقابـة علـى الصحف والمطابع.

قانون الصحافة والمطبوعات لسنة 1973م:

صـدر هـذا القـانون فـي يونيـو 1973م وألغـي قـانون عـام 1930م[1].

أصبحت الصـحف بمـوجب القـانون مملوكـة للاتحـاد الاشـتراكي (الحزب الحاكم).

اعطـى القــانون وزيــر الثقافــة والإعلام ســلطة الحكومــة فــي التعاملمع الصحف وأصبح مسئولاً عن الإشراف اليـومي المباشـر على الصـحف بمـا يضـمن التجـانس فـي الخـط الإعلامـي العـام والإلتزام بالخطة السياسية للاتحاد الاشتراكي.

اعطى القانون الوزير الحق في الأستعانة بأجهزة استشارية يحدد تكوينها.

خول القانون للاتحاد الاشتراكي إصدار ما يـراه مـن صـحف ومجلات ومطبوعات.

حظــر القــانون علــى الأفــراد والهيئــات إصــدار الصــحف السياسية وحدد مبلغ 500 جنيه كتأمين للرخصة.

أنشـيء بمـوجب القـانون مجلـس للصـحافة والمطبوعـات مهمته تنظيم العمل للصـحف، وقيـد الصـحفيين والإشـراف علـى تدريباتهم.

أعطى القانون وزير الداخلية الحق في منع أو وقـف تـداول أية صحيفة أو مطبوعة ومصادرتها متى اقتنع إن في تداولها خطر على النظام العـام، أو الأمـن او التعـرض للسـلطة القائمـة، كمـا يمكن لوزير الداخلية حظر الصحف الأجنبية من التداول.

وضـع القـانون عقوبـات لمـن يخـالف المـواد الـواردة فيـه بإصدار الصحيفة أو توزيعها أو حيازة مطبعة وتصل العقوبات إلـى السجن لمدة ستة أشهر أو فرض غرامات مالية تصل لخمسـمائة جنيه أو العقوبتين معاً، وحدد القانون محكمة الجنايات للنظر فـي هذه المخالفات.

إضافة لقانون الصحافة صدر أول قرار بتنظيم المؤسســات الصحفية في مايو 1973م وهو القرار الجمهوري رقم (8) وكــان ذلك عندما صدر قرار بتنظيم الصحف بعـد تأميمهـا عـام 1970م وقد نص القرار على الآتي:-

---

1)) قانون الصحافة والمطبوعات لسنة 1972م، وثائق المجلس القومي للصحافة والمطبوعات.

تعتبر الصحف مملوكة للشعب، يديرها نيابة عنه الإتحاد الاشتراكي السوداني.

تتمتع المؤسسات الصحفية بالشخصية الاعتبارية وذلك دونما مساس بحق الإتحاد الاشتراكي في ملكيتها وتوجيهها وفق قانون الصحافة والمطبوعات لعام 1973م.

يعين رئيس الإتحاد الاشتراكي السوداني رؤساء تحرير الصحف ويحدد مكافآتهم وامتيازاتهم.

وفي مارس 1974م تم تعديل المادة (5) و (2) من القرار الجمهوري رقم (8) حيث تم تعيين رئيس هيئة تحرير للصحف التي تصدرها كل مؤسسة . وقد رأت لجنة التوجيه بالإتحاد الاشتراكي في عام 1974م أن يتم انشاء مجلس واحد لإدارة الدور الصحفية التابعة للإتحاد الاشتراكي، ويرأس هذا المجلس مسئول الإعلام الاول في الإتحاد الاشتراكي ويكون من اختصاصاته:

- رسم السياسة العامة للدور الصحفية.
- إجازة الميزانية العامة لكل دار.
- وضع الأسس العامة لسياسة الإستخدام.
- ضمان تنفيذ الخطة الاعلاميةللاتحاد الاشتراكي.

تشمل عضوية المجلس القياديين في التنظيم السياسي الذين ترتبط واجباتهم مباشرة بجهاز الإعلام، بالإضافة لنقيب الصحفيين ومدير دار التوزيع المركزي، ورؤساء هيئات التحرير في الدور الصحفية، وأي أشخاص آخرين.

وفي عام 1978م قرر الإتحاد الاشتراكي أن يتولي الإشراف المباشر على الصحف التابعة له، وتم تكوين مجلس إدارة للصحف يتولي الإشراف على صحافة التنظيم السياسي، ويتكونالمجلس من ثلاثة مساعدينللأمين العام للإتحاد الاشتراكي بالإضافة إلى وزير الثقافة والإعلام، وأمين لجنة الإعلام بالاتحاد الاشتراكي، ونقيب الصحفيين ورؤساء دار التوزيع، وثلاثة من ذوي الكفاءة والاختصاص.

كما قرر الإتحاد الاشتراكي تعديل قانون الصحافة والمطبوعات ليكون الوزير مسئولاً عن الإشراف علىالصحف غير التابعة للإتحاد الاشتراكي، و في عام 1984م تم تعديل بعض بنود هذا القانون لتتطابق مع روح قوانين الشريعة الإسلامية التي صدرت في عام 1983م.

قانون الصحافة والمطبوعات لعام 1985م:

صدر هذا القانون في نهاية الفترة الانتقالية التي كان يحكم فيها السودان مجلس عسكري ويعمل على تسليم السلطة

للأحـزاب بعـد الإنتخابـات الـتي تمـت فـي عـام 1986م، وكـانت الفترة الانتقالية قـد ألغـت قـانون الصـحافة والمطبوعـات لسـنة 1973م[1].

سمح القـانون للأفـراد والهيئـات بإصـدار الصـحف لتحقيـق النهج الديمقراطي وتدعيم حرية الرأي والصحافة.

تشــكيل مجلــس للصــحافة والمطبوعــات تحــت إشــراف مجلس الوزراء ويكون رئيس المجلس من الشخصيات الصـحفية المشــهود لهــا بالكفــاءة ويضــم فــي عضــويته عضــوين يمثلان الصحفيين وممثلاً لأصحاب الصحف وممثلين مـن أسـاتذة الإعلام والصحافة بالجامعات، وممثلاً لوزارة الثقافة والإعلام يعينـه وزيـر الثقافة والإعلام وممثلا لرؤساء تحريـر الصـحف ومـدير المطبعـة الحكومية، وأحد كبار القضاة، وثلاثة أشـخاص يتـم اختيـارهم مـن بيــن كبــار المــواطنين المشــهود لهــم بالموضــوعية والاســتقلال والخبرة ومفتش المطبوعات بمصلحة المخازن ،وينظر المجلـس في الشكاوي المرفوعة إليه من الجمهور.

نص القانون لأول مرة علـى حـق التصـحيح علـى أن ينشـر التصـحيح خلال ثلاثــة أيــام، وأن يكــون ذلــك بلا مقابــل، ويجــوز للصحيفة الإمتناع عن النشر إذا وصل التصحيح بعـد شـهرين مـن تاريخ نشر الموضوع .

وضع القانون قواعد عامة تلـتزم بهـا الصـحف مثـل تعميـق مباديء الحرية والتمسك بأخلاقيات المهنـة أو مـا يمـس علاقـات السودان بالدول الاخرى.

احتفـظ القـانون للمجلـس بحـق الـترخيص للصـحف كمـا أجـاز الاستئناف للمحكمة المختصة.

طلب القانون من الصحف مراعاة عدم الإثارة والإبتعاد عن المبالغة وعدم التعليق على المحاكمات أو التحقيقات.

أدى قانون 1985م إلى تعدد إصدار الصـحف والتوسـع فـي ملكية الأفراد للصحف ... وكان هناك تهاون فـي تطـبيق القـانون خلال فترة الديمقراطيـة الثالثـة ممـا ادى إلـى حـدوث تجـاوزات الامر الذي انعكس سلباً على الأداء الصحفي.

أوامر تأسيس الدور الصحفية لسنة 1989م:

بعد أنهيار النظام الحزبي في عام 1989م واستيلاء حكومة الانقاذ الوطنى على السـلطة اوقفـت الصـحف، و أصـدرت ثلاثـة أوامر تأسيس لمؤسسات عامة للطباعة والنشـر ونصـت الأوامـر

---

1)) قانون الصحافة والمطبوعات لسنة 1985م، وثائق المجلس القومي للصحافة والمطبوعات.

علـى خضـوع هـذه المؤسسـات لإشـراف وتـوجيه لجنـة الأعلام بمجلس قيادة الثورة[1] واسندت لها الأغراض التالية:-
العمـل علـى ترقيـة وتطـوير العمـل الصـحفي وصـناعة الطباعـة والنشر.
القيام بأعمال الطباعة والنشر والتجليد والتغليف وترقية وسائلها وأساليبها.
إصدار الكتب والصحف اليومية والمجلات والدوريات.
نشر الاخبار وتوزيعها في الأقاليم المختلفة.
أمتلاك المطابع والمعدات والاجهزة الخاصة بالعمل.
إدارة المعدات والأجهزة المستعملة في التقاط الصور، ونشــرها وتوزيعها.
تشجيع صناعة الكتب ونشرها وتوزيعها.
تدريب العاملين في مجال الطباعة والنشر والصحافة وتأهيلهم.
وكـان إصـدار الصـحف خلال هـذه الفـترة يخضـع لموافقـة لجنـة الإعلام وهي لجنة تابعة لمجلس قيادة الثورة، وقد سـمح بإصـدار الصحف الإجتماعية والرياضية التي كان يصـدرها الأفـراد، وكـانت اللجنة تنظر في كل الجوانب المتصـلة بعمـل الصـحافة وتشـرف علــى الأداء اليــومي لهــا، وقــد حصــر النظــام ملكيــة الصــحف السياسية للحكومة فقط، وظـل هـذا الأجـراء قائمـاً حـتى صـدور قانون الصحافة والمطبوعـات لسـنة 1993م والـذي قيـد ملكيـة الصحف للمؤسسات أو الشركات الخاصة.

قانون الصحافة والمطبوعات لسنة 1993م:

إصدار الصحف

قيد القانون إصدار الصحف على المؤسسات بعـد الحصـول على رخصة من مجلس قيادة الثورة وأن تتخذ هـذه المؤسسـات صـورة الهيئـات العامـة أو الشـركات العامـة وأن تكـون أسـهمها مملوكة للسودانيين فقط، وقد حدد القانون رأس مال المؤسسة للصحيفة بالأ يقل عن خمسة ملايين دينار سوداني[2].

وقد حدد القانون إيراد البيانات التالية عند طلب الترخيص:
اسم رئيس التحرير وطابع الصحيفة.
مصدر التمويل .
الوثائق التي تبين طبيعة المؤسسة الناشرة للصحيفة.

---

1)) مجلس قيادة ثورة الأنقاذ الوطني ، مراسيم قانونية لتأسيس مؤسسات العامة للطباعة والنشر 1989م، وثائق المجلس القومي للصحافة والمطبوعات.

2)) قانون الصحافة والمطبوعات لسنة 1992م، وثائق المجلس القومي للصحافة والمطبوعات.

تخصص الصحيفة.
ونص القانون على وجوب إبلاغ المجلس بكل تغيير يطرأ على البيانات .

أ/ البيانات التي تدون على الصحيفة :

اسم الطابع.
اسم رئيس التحرير.
اسم المطبعة .
الرقم المسلسل وعدد الصفحات.
سعر الصحيفة.

ب/ التأمين:

يجب دفع تأمين مناسب يحدده المجلس ويرد عند إلغاء الترخيص أو ايقاف الصحيفة عن الصدور في حالة مخالفة شروط الترخيص أو البيانات التي تدون في الصحيفة أو التأمين.
ويجوز لمجلس الصحافة أن ينذر أو يأمر بإيقاف الصحيفة عن مزاولة العمل لمدة أسبوع أو شهرين أو إلغاء الترخيص في حالة مخالفة شروط الترخيصويستطيع المتضرر أن يلجأ للمحكمة المختصة.
وفي حالة استمرار المخالفة بصدور صحيفة تم إيقافها أو إلغاء ترخيصها فأن العقوبة قد تصل إلى السجن والغرامة.

ج/شروط المالك والناشر:

أن يكون شركة مساهمة أو مؤسسة أو هيئة عامة أو جامعة أو مؤسسة أكاديمية أو بحثية .

د/ شروط رئيس التحرير:

أن يكون سودانياً مارس العمل الصحفي لمدة لا تقل عن سبع سنوات.
أن يكون كامل الأهلية ولا يقل عمره عن ثلاثين عاماً.
أن يكون حاصلاً على مؤهل فوق الثانوي و يجوز للمجلس أن يستثنى أي شخص من هذا الشرط إذا اقتنع أن خبرته تعادل ذلك المؤهل.
الا يكون شاغلاً لوظيفة عامة في الدولة أو أي مهمة أجنبية على إنه يجوز للمجلس أن يستثنى أي شخص من هذاالشرط.
أن يكون حسن السمعة محمود السيرة وألا يكون قد صدر ضده حكم في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.

يستثني من أحكام الفقرات (1) و (2) و (4) رؤساء تحرير الصحف المهنية أو المتخصصة أو التي تصدر عن المؤسسات الأكاديمية أو البحثية.

هـ/ الإيداع :

يجب على صاحب الصحيفة أو الطابع أو الناشر أو المستورد أن يودع عدداً يحدده المجلس من كل طبعة لدى الأمانة العامة للمجلس ودار الوثائق القومية ووزارة الإعلام وأي جهة أخرى يحددها المجلس .

و/ حق التصحيح:

يجب على رئيس التحرير أن ينشر بناءاً على طلب مقدم إليه من أي شخص متضرر من أي وقائع أو تصريحات في الصحيفة على أن ينشر التصحيح خلال ثلاثة أيام وألا يحسب في ذلك يوم التسليم فإذا كان الموضوع المتضرر منه قد تم نشره في صحيفة أسبوعية أو شهرية أو موسمية فينشر التصحيح في أول طبعة تصدر بعد تسليم الطلب . وإن يكون التصحيح بدون مقابل.

ز/ حظر النشر:

حظر القانون نشر أي معلومات متعلقة بالقوات المسلحة من حيث الخطط والتدريب والتحرك على أن تؤخذ المعلومات من الناطق باسمها.

عدم نشر معلومات متعلقة بالأمن القومي للبلاد على أن يتم تحديد تلك المعلومات بواسطة الجهات المختصة في أجهزة الأمن المختلفة.

الإلتزام التام بما جاء في قانون دار الوثائق القومية لسنة 1982م أو لائحة دار الوثائق القومية لسنة 1984م التي تحدد عدم تداول المعلومات إلا بعد انقضاء ثلاثين سنة.

عدم الإثارة أو المبالغة فيما يتعلق بالتحقيقات والمحاكمات القضائية وعدم التعليق على تأكيد مبدأ حكم القانون وعدم التعليق على المحاكمات إلا بعد الفصل فيها بصفة نهائية .

عدم نشر أي أمر يخدش الآداب العامة أو يمس كرامة الأشخاص أو حرماتهم الشخصية أوالإفضاء بأي أمر من شأنه الأضرار بسمعة أي شخص أو بثرواته أو بأسمه التجاري أو نشر أي أمر يقصد به تهديده أو إرغامه على دفع أي مال بطريقة غير مشروعة أو تقديم أى منفعة للخبر أو حرمانه من حرية العمل .

عدم نشر أي أمر من شأنه إثارة الفتن العرقية أو اللونية أو تهديد وحدة البلاد.

عدم التعريض بالقوات المسلحة النظامية وتثبيطهمتها .

ح/ منع التداول:

يقوم المجلس بمنع تداول الصحف والمجلات في حالات وجود قرارات مقاطعة للدول أو الإخلال بالآداب العامة أو الإساءة للأديان السماوية وكريم المعتقدات أوالإساءة لرؤساء الدول الشقيقة والصديقة أوالأضرار بالامن القومي للبلاد.

قانون الصحافة والمطبوعات لسنة 1996م:

إلغاء واستثناء :

ألغي هذا القانون قانون الصحافة لسنة 1993م على أن تظل كل الإجراءات واللوائح والقواعد والأوامر التي صدرت بموجبه سارية وفقاً على هذا القانون[1].

المؤسسة الصحفية:

في البند الثالث الفقرة (هـ) ذكر القانون أن المؤسسة الصحفية يقصد بها الهيئة الإجتماعية أو المؤسسة العلمية أو الوحدة الحكومية التي تصدر مطبوعة دورية وفقاً لهذا القانون.

أما الفقرة (و) فتنص على أن الصحيفة يقصد بها أي مطبوعة أو تسجيلات تنشر دورياً للإطلاع العام ولا يشمل المطبوعات الحائطية أو الدورية الأكاديمية أو المتخصصة التي تصدر عن هيئة اجتماعية أو مؤسسة علمية أو الدورية الحكومية.

وفي البند السادس أدى هذا القانون صلاحيات كبيرة للمجلس القومي للصحافة والمطبوعات حيث أوكل إليه:

منح الترخيص للشركات والمؤسسات الصحفية.

فتح سجل للصحفيين وعقد الإمتحانات المهنية ومنح الشهادات اللازمة لممارسة العمل الصحفي.

نظر الشكاوي المقدمة من المتضررين من نشر المواد الصحفية.

ملكية سبل إصدار قانون الصحف :

يحق لكل سوداني امتلاك الصحف والمطبوعات في جمهورية السودان.

يحظر القانون احتكار ملكية الشركات الصحافية لصالح أي فرد أو أسرة أو باسم قبيلة أو طائفة دينية أو أي فئة اخرى ذات مصالح خاصة .. ولايجوز لأي من العناصر المذكورة تملك اكثر من 20% من أسهم الشركة الصحفية.

---

1)) قانون الصحافة والمطبوعات لسنة 1996م، وثائق المجلس القومي للصحافة والمطبوعات.

يشـترط لإصـدار أي صـحيفة أو نشـرة أو أي مطبوعـة الحصـول على ترخيص بـذلك مـن المجـالس بعـد دفـع الرسـوم المقـررة، ويجدد الترخيص سنوياً.

شروط العمل الصحفي :

يشترط في الصحفي الممارس للمهنة أن يكون مسجلاً في سجل الصحفيين لدى المجلس وحاصلاً على مؤهل فـوق التعليـم العـام ويشـترط القـانون فـي رئيـس تحريـر الصـحيفة أن يكـون سودانياً لا يقـل عمـره عـن خمسـة وثلاثيـن عامـاً وأن يكـون قـد مارس العمل الصحفي باحتراف لمدة لا تقل عن عشر سـنوات . وأن يكون حاصلاً على مؤهـل جـامعي وأن يكـون متفرغـاً للعمـل الصحفي.

حقوق الصحفي وحصانته :

يحتـوى القـانون علىبعـض الحقـوق والحصـانات للصـحفي مثل :

لا يجوز تعرض الصحفي لاي ضغط غيـر مشـروع بغـرض التـأثير عليه.

يحق للصحفي حماية مصادر معلوماته الصحفية.

لا تترتب على الصحفي عند نقله للمعلومات أو تعبيره عن الـرأي أي مسئولية إلا وفقاً لأحكام القانون.

لا يجوز القبض علـى الصـحفي بشـأن أي تهمـة تتصـل بممارسـة مهنته الصحفية إلا بعد إخطار الإتحاد العام للصحفيين.

واجبات الصحفي :

على الصحفي ألا ينشر أي معلومات سرية تتعلـق بـأمن البلاد أو بالقوات المسلحة.

أن يلتزم بعدم الإثـارة أو المبالغـة فـي عـرض أخبـار الجريمـة أو المخالفات المدنية .

أن يتوخي الصدق والعدالة والنزاهة في أداء مهنته الصحفية.

هذه اللوائح تنطبق على كل شخص يتولي أو يشارك في التحريـر أو النشر أو الطباعة أو التوزيع لأي مطبوعة.

حق التصحيح:

يجب على رئيس التحرير أن ينشر بناءاً على طلـب مـن أي شخص يتضرر من نشـر أي وقـائع أو تصـريحات لتلـك الوقـائع أو التصريحات في ذات الموضع من الصحيفة وبنفس الحروف الـتي نشرت بها المادة المتضرر منها.

يجب نشر التصحيح خلال ثلاثة أيام من تاريخ تسليم الطلـب في حالة الصحيفة اليوميـة أو فـي أول عـدد فـي حالـة الصـحيفة الأسبوعية أو الشهرية . يجوز الامتناع عن نشر التصـحيح إذا قـدم

الطلب بعد ستين يوماً مـن تاريـخ النشـر أو إذا تضـمن التصـحيح مساساً بالحقوق المشروعة للغير أو إذا سـبق نشـر التصـحيح أو غلب على التصحيح صفة الترويج أوالإعلان التجاري أو إذا تضــمن التصحيح مخالفة أحكام القانون

أمـا قـانون الصـحافة لسـنة 1999 والـذي عـدل فـي عـام 2001-2004م فقد جاء في سياق القوانين الـتي سـبقته وفصـل الصحافة عن المطبوعات وقد تناوله العديد من المهتميـن بشـأن الحريات والصحافة بالنقد وأخرين بالترحيب باعتباره اكثر تطـوراً من الفوانين السابقة.

وأكد قانون الصحافة لعـام 1999م حريـة ممارسـة العمـل الصحفي وفـق القـانون وانشـأ القـانون مجلسـاً للصـحافة تحـت رعاية رئيس الجمهورية وحـدد لـه اختصاصـات وسـلطات تمثلـت في منح التراخيص للشركات والمؤسسـات الصـحافية والصـحف ودور النشــر ومراكــز الخــدمات الصــحفية ووكــالات الأنبــاء غيــر الحكومية وفتح سـجل للصـحفيين وعقـد امتحانـات المهنـة ومنـح الشــهادات اللازمــة لممارســة العمــل الصــحفي والنظــر فــي الشكاوي المقدمة مـن المتضـررين مـن نشـر المـواد الصـحافية وتوقيع الجزاءات المنصوص عليها في القانون[1].

وحدد القانون أن تصدر الصحف عـن شـركة مسـجلة وفقـاً لقانون الشركات لسـنة 1925م كمـا اشـترط القـانون ان يكـون الصحفي مسجلاً في سجل الصحافيين لدى المجلس حتى يـزاول العمل الصحفي كما حـدد 10 سـنوات خـبرة لمـن يتـولي رئاسـة التحرير كما اشـار القـانون لحق وق الصـحفي وواجبـاته وواجبـات الناشر وخول القانون للمجلس سلطة ترخيـص مراكـز الخـدمات والمطابع الصحفية.

تتكون اجهـزة المجلـس مـن (هيئـة المجلـس – الامانـة العامـة – اللجـان المتخصصـة) وتتكـون الأمانـة العامـة مـن الأميـن العـام والعـاملين بهـا، ويصـدر المجلـس قـراراً بتشـكيلها واختصاصـاتها ويكـون الأميـن العـام هـو أعلـى سـلطة تنفيذيـة وإداريـة ويكـون المجلـس لجـان متخصصـة يتـم تشـكيلها للنظـر فـي الطلبـات

---

1)) قانون الصحافة والمطبوعات لسنة 1999م، وثائق المجلس القومي للصحافة والمطبوعات.

المقدمــة إليــه وتســهم فــي انســيابية الطلبــات وابــداء الــرأي والمشـورة حولهـا، وتشـمل : لجنـة الصـحافة ومراكـز الخـدمات والمطبوعات الواردة، لجنة الشكاوي وتسوية النزاعات، لجنة بناء القــدرات الصــحفية، لجنــة الطباعــة والتوزيــع والإعلان، لجنــة الحريــات وأخلاقيــات المهنــة، إدارة الصــحافة وتشــمل اقســام السجل الصحفى، المؤسسات الصحفيه وقسم الرصد الصحفى .
لقد حظى الإعلام والثقافـة بنصـيب مقـدر فـي الدسـتور فالبـاب الأول مــن الدســتورربط الكــثير مــن المــواد بــالإعلام والثقافــة واختصـت المـادة (12) بـالعلوم والفنـون والثقافـة مباشـرة امـا الباب الثاني الفصل الأول فقد أفـردت فيـه مـواد عديـدة لقضـايا الأعلام والثقافة منها :
المادة 24 حرية العقيدة والعبادة.
المادة 25 حرية الفكر والتعبير.
المادة 26 حرية التوالي والتنظيم.
المادة 27 حرية المجموعات الثقافية.

المبحث الثالث
الإعلام الإقليمي ومفهوم الصحافة الإقليمية ونشأتها وتطورها

يتفق الجميع على أهمية الإعلام المحلي (الـولائي) ووسـائل إتصال محلية (إقليمية) من راديو وتلفزيون وجرائد ومجلات تسير جنباً إلى جنب مع الإعلام القـومي، أو الـوطني (وسـائل الإتصـال القـومي والوطنيـة) حيـث أكـدت لجنـة ماكبرايـد للإعلام والـتي شكلتها اليونسكو لدراسة مشكلات الإعلام والاتصـال فـي العـالم على أهمية الإعلام والاتصال في المجتمعات المحلية، (الإقليميـة) الصغيرة وذلك ليس عملاً شكلياً بل تحقيقـاً لمفهـوم (الحـق فـي الإتصال أو ديمقراطية الإتصال) وبقدر ما هو عملي وجوهري فهو يؤكد على انصـهار الأمـة كلهـا فـي بوتقـة واحـدة بحثـاً عـن رفـع مستوى معيشتها وتنميـة مجتمعاتهـا المحليـة وتحقيـق طموحاتهـا في الحياة الكريمة والرفاهية.

الإعلام المحلي :

الحديث عن الإعلام المحلـي (الـولائي) بصـفة عامـة مـن اذاعـة، تلفزيون وصحافة فرضته ظروف التطور الإعلامي المعاصر . لأن الإعلام القـديم كلـه كـان محليـاً حسـب مـا يـراه علمـاء الإعلام والدارسون، لكن بظهور الكيانات القومية وتقدم شبكات الإتصال والمواصـلات تطـور الإعلام ليصـبح إعلامـاً وطنيـاً (قوميـاً) وآخـر محلياً (إقليمياً) موجهاً لإقليم محلي معين جغرافي داخـل الـوطن وتبـث الرسـالة أحيانـاً مـن المركـز موجهـاً لإقليـم جغرافـي، وتستهدف مجتمعاً معيناً واحياناً يتم البث والنشر من داخـل ذلـك الإقليـم المحلـي الجغرافـي، فـالمفهوم احيانـاً يتسـع فـوق هـذه المساحة الجغرافية وربما كانت الجغرافيا البشرية هي الأسـاس، والأكثر دقة في تحديد المعنى لأن التجمع السكاني الحضاري في إقليـم أو جهـة هـو النبـع الـذي ينبثـق منـه ذلـك الإعلام المحلـي (الإقليمـي)[1]، والـذي يـوجه إلـى جماعـة بعينهـا ترتبـط بعضـها بالبعض في هذه البيئة المحـددة ويكـون الإعلام مرتبطـاً ارتباطـاً وثيقـاً بحاجـة هـؤلاء النـاس وبثقافـة البيئـة المحليـة وظروفهـا الواقعية. والصحافة الإقليمية أخذت بمفهـوم المحلـي أو الـولائي على أسـاس أنـه وحـدة إداريـة (محافظـة – إقليـم – ولايـة)، لان الصـحافة المحليـة أو الولايـة يمكـن إدخالهـا فـي إطـار محلـي جغرافـي محـدد، لكـن الصـحافة فـي السـودان خاصـة فـي ظـل

---

1)) د. إبراهيم عبدا لله المسلمي ، الراديو والتلفزيون الإقليمي ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1996م، ص 7-26.

الفدرالية ظهرت ولائية الا أنها لم تلتزم بإطار جغرافـي، وسـوف نتناول ذلك عند الحديث عن الصحف الولائيـة (محليـة / إقليميـة) أما أجهزة الراديو والتلفزيون تم ربطها نظرياً بالولاية أو المحليـة ولا يتم تطبيق ذلك عملياً في أغلب الأحيان.
أما المجتمع المحلي وحسب مفهوم الإقليمي أو المحلـي فيمكـن حصره في الإتجاهات التالية :-
اتجاه طبيعى محلي ينظر إلى الإقليم أو الولاية علـى أنهـامنطقه متأثرة بعوامل الطبيعة من تضاريس ومناخ ورياح.
اتجاه وظيفى متصل بنشاط اقتصادي، اجتماعي، فهنالـك مجتمـع محلي زراعي وآخر صناعي وآخر رعوي.

نظريات وفروض الإعلام المحلي (الولائي):

تكمن أهمية الاعلام المحلى ودواعي وجوده من واقع تطور المجتمع من النواحي الإدارية والتنظيمية، والجغرافية، لمجتمعات تعيش في مناطق تتسم وترتبط بظروف وثقافات وبيئات تختلـف مما هـو فـي الحضـر أو المجتمعـات المتقدمـة، حيـث أن الإعلام ليس علماً بالمعنى المادي الموضوعي أو الكيميائي مثلاً كمـا انـه ليس بقـوانين علميـة ثابتـة، وحـتى حقـائق العلـم الثابتـة عرضـة للتغييـر فـي المسـتقبل لأنـه عمليـة تحليليـة فكريـة وحضـارية واجتماعية وثقافية واقتصـادية وسياسـية وفنيـة، بـل وأنهـا تكـون محلية من حيث أنها تناسب البلداو الإقليم أو الولاية الذي / الــتي تجري التطبيق في نطاقه.

ومن تلك الفروض أن الأجهزة الإعلامية المركزية تعجز عـن تغطية الاخبار والاحداث الخاصة بالولايات والمحليـات ومناطقهـا، وبمـا أن المجتمعـات لا يمكـن أن تعيـش بـدون إعلام أو اتصـال فالإتصال حاجة أساسية للمجتمعات البشرية ولكل مجتمع بشري لابـد ان تتـوفر لـديه اتصـال مهمـا كـانت درجـة بـدائيته أو رقيـه، ونظام معين للاتصال وحتى لا يصـبح الطـابع المركـزي مسـيطرا على الممارسات الإعلامية سواء كان للتوزيع الجغرافي للوسـائل أو بالنسبة لإدارة هذه الوسائل[1].

إن وسائل الإعلام الولائية هـي الـتي تخـدم مجتمعـاً محـدداً ومتناسقاً من الناحيتين الإجتماعية والطبيعية له خصائصــه البيئيــة والثقافية والإقتصـادية والاجتماعيـة متشـابهة ومميـزة تجمـع بيـن أفراد مجتمعة وحدة فكرية وثقافية وتراثية خاصة[2]، وتكون هــذه الوسائل المجال الطبيعي للتعبير عن مصالح الولاية (المحليـة) أو

---

1)) نوال محمد عمر ، الإذاعات الإقليمية ، دراسة نظرية تطبيقية مقارنة ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1993م، ص 5.

عكس الفنـون والـتراث والأفكـار وحـتى لهجتهـم المحليـة وتلـبي احتياجات الولاية أو الإقليـم المميـز، كمـا تقـدم الأخبـار وتنـاقش المشكلات التي تمس الولاية / المحلية.

مـن فلسـفات ونظريـات وفـروض الإعلام المحلـي تلـبيته لاحتياجات أسـلوب اللامركزيـة فـي تنميـة المجتمعـات المختلفـة لعدة أسباب منها :-

اتساع رقعة الدولة وتعدد أنشطتها مما يستدعي ظهور مشـكلات ومتطلبـات ومسـئوليات ذات طـابع محلـي، بمـا يتطلـب قيـام مؤسسات محلية/ ولائية.

تعدد اللغات واللهجات والقوميات داخل دولة معينـة ممـا يتطلـب فرضيات قيام أجهـزة إعلاميـة تتعامـل مـع الثقافـة السـائدة فـي المنطقة ودلالتها ضماناً لتوصيل الرسالة وخلق مشاركة تفاعليه.

تطورت أنظمـة الحكـم السياسـية فـي القرنالعشـرين فـي مختلــف المجتمعــات نتيجــة للظــروف السياســية والإقتصــادية والإجتماعية، أبرزت ضرورة الإهتمام بالرأي العام الشـعبي حيـث شـاركت الشـعوب فـي الحكـم ووصـلت الطبقـات الشـعبية إلـى المناصب القيادية وشاركت في تحمل المسـئولية، بـذلك اتجهـت الــدول إلــى الأخــذ بأسـلوب الإدارة المحليــة وإعطــاء الولايــات والمحليات وحكامها سلطات واسعة لدفع الجماهير المحليـة نحـو الاسهام في تنفيذ خطـط التنميـة والمشـاركة وكـان لزامـاً وجـود وسائل إعلاميـة محليـة كـأداة تتمتـع بالسـلطة والحريـة، كمـا ان وسائل الإعلام المركزية ترى أنه قد تسند أليهـا مهـام وأهـداف لا تناســبها أوتلائمهــا، كمــا أن وســائل الإعلام المحليــة (الولائيــة) تستطيع أن تعالج الخلل و تخلق التـوازن الإعلامـي داخـل الدولـة الواحدة الناتج من تركز الإعلام في العاصمة.

وجود مجتمعات محلية لابـد أن تكـون لهـا وسـائل إعلاميـة تخـدم أغراضهم سـواء كـانت مجتمعـات جغرافيـة أو طبيعيـة مـن عـدة زوايا:

باعتبار أنه إقليم جغرافي يتأثر بعوامل الطبيعة.

إقليم متصل بنشاط اقتصادي كالجزيرة مثلاً في الزراعــة وغــرب كردفان بالرعي.

ج) إقليم محددبمساحه جغرافية أو طبقاً للحدود الجغرافية.

د) المفهوم الحديث لقوانين الحكم المحلـي والمراسـيم الخاصـة بالتقســيمات الإداريــة نتيجــة للتطــور المســتمر فــي الأنظمــة

---

2)) سامي الشريف ، الإذاعات المحلية ، العربي للطباعة ، المعادي ، القاهرة ، ص 28-31.

السياسية والإدارية كتقسيم السودان إلـى 26 ثـم 25 والأن بعـد انفصــال الجنــوب 18 ولايــة والعمــل علــى بنــاءأجهزة الحكــم الفدرالي بالولايات منها الثقافة والإعلام لتصبح إعلام ولائي وفــق المنطوق الجديد[1].

نشأة الإعلام المحلي في السودان:

لم يرث الحكم الوطني عام 1956م إعلامـاً خاصـابالولايات من الحكم الإستعماري الذي لم يهتم بدائرة الإعلام بهدف تغييـب المعلومات عن المواطنين.

وكــانت أحــداث التمــرد فــي جنــوب الســودان منتصــف الخمسينياتمن القرن العشرين مدعاة للتفكيـر فـي قيـام مكـاتب إعلام بالجنوب لتساعد في طـرح مفهـوم وحـدة السـودان حيـث تصاعدت في تلك الفترة الدعوة للإنفصال بيد أن فكرة المكــاتب الإعلامية لم تظهر إلـى حيـز التنفيـذ إلا فـي عـام 1957م، حيـن ظهـر أول مكتـب إعلام إقليمـي بـالجنوب، ولمـا جـاءت حكومـة الفريــق إبراهيــم عبــود فــي 17 نوفمــبر 1958م رأت أن تعمــم الفكرة لتشـمل المـديريات الشـمالية وقـد ظهـرت بالفعـل عـدة مكاتب إعلام بالمديريات المختلفـة أشـهرها وأهمهـا فـي الأبيـض وودمدني عام 1959م[2].

ولم يفلح نظام نوفمبر في وضع الأسس والمناهج السـليمة والكفيلة بانطلاقة هذه المكـاتب الـتي قـامت مرتجلـة واعتمـدت على الجهود الشخصية لمؤسسـيها وفـي ظـل إمكانيـات شـحيحة جداً.

وظل حال المكاتب الإقليمية على مـا هـو عليـه أبـان ثـورة اكتوبر 1964م بسبب الصراعات السياسية التي أقعدت الحكومة عن الاهتمام بالإعلام الإقليمي . وفي عهد مــايو 1969م-1985م انصرف اهتمام الدولة إلى تطوير الاعلام المركزي، فكان الأنفاق فــي مجــالات الإذاعــة والتلفزيــون ووكالــة الســودان للانبــاء فــي العاصــمة واضــحي الاعلام الإقليمــي يعمــل فــي اتجــاه خدمــة العلاقات والإعلام الـبروتوكولى ولـم يتسـرب مـن خلالـه أي تيـار للثقافة القومية الإ النـذر اليسـير م ـن أشـكال الفنـون والثقافـات الإقليمية.

ولمــا جــاءت انتفاضــة أبريــل (الفــترة الانتقــاليه والفــترة الحزبيه) 1985-1989م ظهرت اصـوات تنـادي بوضـع سياسـات

---

1)) سامي الشريف، المرجع السابق، ص 28.

2)) عبدالله الحسن ، وثائق مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا الأعلام ، مرجع سابق .

وخطط لتطوير الإعلام ومؤسساته قومياً وإقليمياً وإعطاء تلك المؤسسات الاستقلالية إلا أن الصراع الحزبي حول وزارة الإعلام ومؤسساتها عرقل من جديد مسيرة الإعلام.

وأدى اشتداد واتساع الحرب في الجنوب إلى إنشاء إذاعة جوبا لتصبح أول إذاعة إقليمية نشطة ثم قام تلفزيون الجزيرة الريفي عام 1973م ليصبح أول تلفزيون إقليمي ثم واكب تطور الإعلام الإقليمي اللامركزية التي تتمتع بها الأقاليم وقامت المؤسسات المختلفة بمبادرات محلية دون أن تخضع لخطة أو نموذج موحد يحكم قسمة الحقوق والواجبات بين المركز والأقاليم.

لقد اتسع الإعلام الولائي بعد حكومة الإنقاذ الوطني 1989م ففى السودان اليوم ما بين 16-18 محطة إذاعة إقليمية عاملة فعلا، هذا غير الإذاعات الموجهة والمتخصصة وبه محطات تلفزيون إقليمية في معظم الولايات تستفيد كلها من خدمات الأقمار الأصطناعية وشبكة المايكرويف عن طريق 14 محطة أقمار اصطناعية أرضية منتشرة في أنحاء البلاد[1].

وهناك 14 وزارةللإعلام والثقافة تعني بأمر الأعلام والثقافة في 14 ولاية[2]، وقدأدى التضارب أحياناً والغموض الذي يكتنف العلاقة بين الولايات والمركز في مجال الإعلام إلى صعوبة التخطيط ومن ثم تعثر التطوير المنهجي العلمي للإعلام وبرغم ضخامة حجم الإنفاق في القطاع إلا أنه لم يؤد إلا إلى تكريس أساليب العمل التقليدية وانتشارها إضافة إلى فقدان السياسة والنظام بين مكونات القطاع .

الإطار التنظيمي والقانوني للإعلام:

تولت وزارة الثقافة والإعلام لفترات طويلة مسئولية وضع السياسات والتخطيط والإشراف وإعداد الكوادر والتمويل ومحتوى الرسالة الإعلامية للمركز والولايات غير أنه بعد انتهاج حكومة مايو 1969م للحكم الإقليمي عام 1980م، أضحت هناك مساحة للمشاركة الشعبية في الحكم والإدارة وبالتالي كان هناك هامش مساحة للإعلام في الولايات وبعد تطبيق حكومة الإنقاذ الوطني يونيو 1989م للحكم الإتحادي بهدف إتاحة الفرص للمواطنين للمشاركة في السلطة والمسئولية والقسمة العادلة للثروة والتنمية المتوازنة وواكب ذلك تطور الأعلام الولائي واتساعه و تطور آخر هو سعي الولايات لقسمة المسئوليات والحقوق مع المركز، ولكن لم يتم

---

1)) الموسوعة الولائية ، صندوق دعم الولايات ، الخرطوم 1999م.

2)) المرجع السابق .

الوصول إلى حلول بسـبب تـداخل السـلطات بيـن المركـز والولايـات وعدم وجود رؤية واضحة ومحددة في المراسيم الدستورية والقوانين السارية لفك تداخل السلطات . وانصب جهـد التنفيـذيين فـي البحـث عن سبل للتنسيق والتوافق بين المركز والولايات.

وجاء الإعلام في المرسوم الدستوري (12) لسنة 1995م كأحد السـلطات المشـتركة بيـن المركـز والولايـة المـادة 8(1)(ب) تقـرأ تمـارس الأجهـزة الإتحاديـة والولائيـة السـلطات الآتيـة وفقـاً للأحكـام الإتحاديـة (1) تنظيـم الإعلام والثقافـة ووسـائل النشـر العـابرة فـي المرسـوم الجمهـوري رقـم (30) لسـنة 1995م(2) الخـاص بتنظيـم الحكومات الولائية [1]:

---

1)) المراسيم الدستورية ، 1-14.

وظائف ومفهوم الصحافة الإقليمية:

تنطلق الصحافة الإقليميه في تسـميتها مـن مفهـوم صـدور الصحيفة أو المجلة خارج نطاق مركز الدولة المحددة ونعنـي بهـا العاصمة (كالخرطوم مثلاً) أو تميزها عن الصحف القوميـة والـتي تصدر لكل الأقاليم أي قومياً لـذا تتبـع الصـحافة الإقليميـة خطـي الصحافة المركزية أو القومية في عملها الإعلامي ولكن غالبـاً مـا يتركز اهتماماتها داخـل نطـاق الإقليـم المحـدد الـذي تصـدر فيـه والذي قد يكون ولاية، اقليم مديريةأو محافظة أو معتمديـة علـى حسب القسمة المتبعة في كل نظام سياسى.

و قسـم الاسـتاذ الفاتـح احمـد النـور مالـك ورئيـس تحريـر جريـدة كردفانالصـحف إلـى صـحف قوميـة ومجلات اسـبوعية أو دورية وصحف اقليمية جميعها تشترك في مادة الإعلام بصورة أو أخرى فالصحف اليومية ملزمة بتقديم الخبر اليومي للقاريء عـن الاحداث والمجلات مهمتهاحسب تخصصـها أن تقـدم للقـاريء مـا وراء الاخبار والأسباب والمسببات . أما الصحافة الإقليمية فعليهـا تنـاول كـل مـا يـدور فـي اقاليمهـا مـع أخـذ نصـيب مـن تخصـص الجريدة والمجلة[1].

من الصـعب تحديـد مميـزات الصـحيفة الإقليميـة عـن تلـك القومية الا في كونها تصدر في اقليم خـارج نطـاق مركـز الدولـة (العاصمة) وهذا التحديد لمناطق الصـحيفة ليـس جامـداً ومحـدداً في الحدود الجغرافية للأقليـم المعنـى . فقـد تتـداخل اهتمامـات الصحيفة الإقليمية ما بيـن مـا هـو محلـي داخـل الاقليـم ومـا هـو قومي وحـتى علـى النطـاق الإقليمـي والعـالمي . والحـديث عـن وظائف للصحافة الإقليمية يقود إلى تحديد الاطر والعوامـل الـتي تؤثر على اداء هذه الوظائف وهي في عموميتها قـد تتغيـر درجـة تأثيرها على الأداء الإعلامي من دولة إلى اخرى تبعـاً لمـدى تـأثير هذه العوامل ويمكن الإشارة إلى هذه العوامل في الآتي:

1/ الموروث الثقافي :

تعتبر الثقافة من أهم العوامل المؤثرة فـي تأسـيس العمـل الإعلامـي وذلـك لأن التكـوين الثقـافي لاي أمـة يسـاهم بشـكل مباشــر فــي تحديــد أهــداف الوسـيلة الإعلاميــة ووضـع اسـس سياساتها التحريرية .

2/ طبيعة النظام السياسي:

---

1)) الأستاذ الفاتح النور ترير كردفان خلف الاخبار والحوادث ، ط الخرطوم ، 1997، ص 3.

النظـام السياسـي للدولـة وطـبيعته مـن العوامـل المـؤثرة بشكل مباشر في أداء
الوسائل الإعلامية بشكل عام والصـحافة بشـكل خـاص حيـث أن طبيعـة النظـام السياسـي تحـدد شـكل الملكيـة لوسـائل الإعلام وضوابطها و القـوانين الـتي تحكـم مسـار ادارتهـا والديمقراطيـة المتاحة لسير العملية الإعلامية.

3/ الوضع السياسي للاقليم:

ويشمل ذلك الوضع السياسي للإقليم الذي تصـدر فيـه الصـحيفة وشكل ارتباطه بـالمركز مـن حيـث الوضـع السياسـي والقـانوني والتشريعي وكذلك المستوى الثقافي ومستوى التعليم إضافة إلى المستوى الإقتصادي ومسار العمليات الإنتاجيـة داخلـة مـن كـونه اقليم رعوي أو زراعي أو صناعي أو إداري ...إلخ.
هذه العوامـل الرئيسـية الـتي تـم تحديـدها والمـؤثرة فـي تحديـد وظائف الصحافة الإقليمية ليست هي بـالطبع كـل العوامـل الـتي تساعد في تحقيق أهداف الصحيفة الإقليمية .
و حدد د. عبداللطيف حمـزه وظـائف الصـحافة الإقليميـة بشـكل مباشــر قــائلاً (لتكــن الصــحافة الإقليميــة منــبراً عامــاً لجميــع المــواطنين القــادرين علــى التعــبير عــن حاجــة الإقليــم ولتكــن الصـحافة الإقليميـة أبوابـاً لهـم جميعـاً ولتحـرص علـى تسـجيل النشاط الذي يدور في المركز والمـدن والقـرى التابعـة للإقليـم. ولتقل للمحق أنت على حق وللمخطئ أن الفرصة مازالت امامه لتصحيح الخطأ الذي وقع فيه) [1].
أمـا الأسـتاذ الفاتـح النـور فقـد اشـار إلـى أن الكـثير مـن قـراء الصـحيفة يظنـون أن الصـحافة الإقليميـة مادتهـا للتسـلية ولكـن رسالة الجريدة وخاصة الإقليمية فوق ذلك بكثير فهى تغرس فـي القارئ اشياء عديدة ومفيدة بتعريفهبمـا يحيـط بـه مـن الأحـداث وتطورات في العالم وتبصرة بما يجب أن يقوم بـه فـي مجتمعـه بقناعة ورغبة ومن هنا جاءت أهمية الإعلام بوجه عـام والصـحافة بوجه خاص في تنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً[2].
على هذه الأرضية يمكن الإشارة إلى وظائف الصـحافة الإقليميـة تحديداً في:-

1/ تكوين الرأي العام :

---

1)) عبداللطيف حمزه ،للصحافة والمجتمع ، سلسلة المكتبة الثقافية ، رقم (7) ، القاهرة 1963م، ص 67.

2)) الفاتح النور ، مصدر سابق ، ص 16.

تتعدد التعريفات والمحاولات لتوضيح ماهية الرأي العام ولكنها تتفق بشكل أو أخر في أن الرأي العام هو الحكم الذي تصل إليه الجماعة في مسألة من المسائل الهامة بعد مناقشة شاملة وعلنية وقد أشار د. عبداللطيف حمزه إلى دور الصحافة في تكوين الرأي العام قائلاً : (هنا يجب أولاً أن ننبه إلى هذه الحقيقة وهي أنه من الخطأ أن نعتقد أن الصحافة هي صانعة الرأي العام أو هي وحدها المؤثرة فيه على الدوام فالاصح من ذلك أن يقال أن الصحافة تؤثر على الرأي العام وتتأثر به وتنقاد إليه[1].

وتتلخص طرق تأثير الصحافة على الرأي العام في نشر الأخبار وكتابة التعليقات والتحقيقات والصور والرسوم الكراكتيرية.

2/ الأخبار:

تعتمد وسائل الاعلام على الإخبار بشكل أساسي في عملها بل يمكن القول أن وسائل الإعلام هي الاخبار أو أن وظيفتها هي جمع الأخبار ونشرها وتوزيعها.

والصحافة الإقليمية في ذلك ليست استثناءً بل من مهامها نقل الأخبار على النطاق القومي والإقليمي والعالمي إلى جانب اهتمامها بالاخبار المحلية، وهذه الوظيفة من وظائف الصحافة الإقليمية لا تتم عشوائياً وإنما تحكمها العديد من العوامل من أهمها عاملي الزمان والمكان نطاق الحدث وحدوده مدى تأثيرة على المستقبلين واهتمامهم.

3/ التوجيه والإرشاد :

تعتبر وظيفة التوجيه والإرشاد من وظائف الصحافة بشكل عام والصحافة الإقليمية بشكل خاص ويحتوى مضمون هذا التوجيه والإرشاد على تنظيم الرسائل المتعددة الأغراض والمجالات فيما يخص السلوك البشري ونظم الاستهلاك وترشيدها والصحة، التربية والتعليم.

والصحافة تتعامل مع قضايا الإقليم وتصمم الرسائل الإعلامية بناء على الواقع الاجتماعي له وتسلط الضوء على قضاياه لتضمن الأثر المتوقع من نشر الرسالة الإعلامية.

4/ التعليم والتثقيف:

من البديهي بأن ما تنشره الصحافة من معلومات وأخبار ومقالات وغيره من اشكال العمل الصحفي هي في جوهرها شكل من اشكال تنظيم حلقات للتعليم والتثقيف أي ما يعرف

---

1)) عبداللطيف حمزه ، مصدر سابق ، ص 16.

بالتعليم والتثقيف غير النظـامي ووظيفـة التعليـم والتثقيـف تزيـد بشـكل مباشـر لارتبـاط القـراء بالصـحيفة او مـا يعـرف بعوامـل الجـذب ومـن ثـم التـأثير عليهـم والعمـل علـى تغييـر اتجاهـاتهم وسلوكهم.

الترفيه والتسلية:

الترفيه والتسلية وهي واحدة من وظـائف الصـحافة الهامـة والحيوية لأن هذا الشكل من العمل الصـحفي يحتـوى علـى قـدر من المعلومات تفيد الحيـاة البشـرية وتـدعم اهتماماتهـا . بـل أن الكثير من الصحف تسعى لأن تكون مقبـوله وجاذبـة عـبر تحديـد اشكال تقديمها للمادة التي تضمن تجاوز الملل والتكرار والحاجة وتسهم في توسيع دائرة المتعاملين.

5/ الإعلانات والتسويق:

تعتمـد الحيـاة الاجتماعيـة فـي المجتمـع البشـري بشـكل أساسي على الإعلانـات والتسـويق للسـلع والخـدمات وذلـك لان التطور في الحياة قد اوجـد العديـد مـن أنـواع السـلع والخـدمات التي أصبحت تتنـافس فـي عـرض امتيازاتهـا وتتميـز عـن السـلع ومنتجـات الشـركات الاخـرى كمـا ان الإعلان أصـبح مـن الركـائز الأساسية لتمويل العمل الصحفيوتقليل تكاليف الإنتاج .

الصحافة الإقليمية النشأة والتطور

تمهيد:

الإعلام الاقليمـي يعكـس حيـاة المجتمعـات المحليـة، وأن أجهـزة الإعلام الـتي تصـدر وتبـث مـن مراكـز وحواضـر خـارج العاصمة، لتغطي الأقاليم والولايـات المختلفـة، تعـبر عـن قضـايا ومشاكل واهتمامات سكان هذه المنـاطق، والـتي لا تجـد، غالبـا، مساحة كافية في أجهزة الإعلام المركزية، التي تصدر وتبـث مـن العاصمة.

وواقـع الحـال يـبين إن أجهـزة الإعلام الإقليميـة تسـجل غيابـا ملحوظا، خاصة في مجـال الصـحافة المكتوبـة، الـتي تغيـب فـي معظم مناطق السـودان،بإسـتثناء بعـض المنـاطق الـتى شـهدت ميلاد صحف افراد ومجموعات وهـى صـحف اتسمنشـاطها بقـدر من الحرية والاستقلال والجرأة في تناول الموضـوعات المختلفـة و لها القدرة على عكـس مـا يـدور فـي المجتمـع مـن معلومـات وتراث ومن تنمية محلية ومن ثقافة ومعرفة.

نماذج من صحف الأفراد والمجموعات :

جريدة كردفان (1945م):

صاحب الأمتياز و الناشر ورئيس التحريـر هـو الفاتـح النـور، نصف شهرية، شاملة، صدرت في نوفمبر 1945م بمدينة الأبيض عاصمة كردفان في عام 1948م وأصبحت أسبوعية، ثم اصـبحت تصدر مرتين في الأسبوع (صـباح الجمعـة ومسـاء الأثنيـن) تعتـبر رائدة الصحافة الإقليمية، وكان لها دور فعال في الحركة الوطنيـة وحركة المجتمع في كردفـان، واسـتمرت فـي الصـدور منـذ تلـك الفترة حتى تم ايقافها بقرار التأميم في عام 1970م[1].

كانت صـحيفة كردفـان الـتي أسسـها الفاتـح النـور مدرسـة فـي الصحافة الإقليمية عام (1945م-1970م) وتواصلت في الصـدور منذ فترة الأستعمار و لمدة عشر أعـوام منـذ يـوم صـدورها فـي الأول من نوفمبر 1945م إلى أن جاء استقلال السودان في أول يناير 1956م دون انقطـاع وفـى فـترة حكـم الديمقراطيـة الأول فـي السـودان واصـلت الصـدور دون انقطـاع وعاصـرت صـحيفة كردفان فترة حكم عبود فـي 17 نوفمـبر 1958 إلـى قيـام ثـورة أكتوبر 64-65 وحافظت جريـدة كردفـان كجريـدة اقليميـة علـى

---

1)) معاوية الفاتح النور – مدرسة الصحافة القطرية – ورقة توثيقية قدمت لمجلس الصحافة والمطبوعات – مايو 2009م.

الثبات والعطاء والقدرة على الاستمرارية طيلـة (24) عامـاً دون توقف اية اصداره ولم يكن يعرف السودان الصحافة الإقليمية إلا بها.

أخبار الغرب (1957م):

صاحب الامتيـاز، الناشـر ورئيـس التحريـر إدريـس عبـدالله البنــا، صــحيفة، سياســية، يوميــة منــح ترخيــص إصــدارها فــي 12/1/1957م، صدرت في الأبيض في 19/12/1957م لكنها لـم تستمر طويلاً، اذ توقفت عن الصدور في أكتوبر 1957م[1].

نهر عطبرة (1957م):

مجلة أدبية، صدرت في عطبرة، لسان حال رابطة اصــدقاء نهر عطـبرة الأدبيـة، وذلـك فـي سـبتمبر 1957م، وتـوقفت فـي أغسطس 1957م[2].

مجلة الجريدة (1965م):

صـاحب الإمتيـاز، ورئيـس التحريــر محمــد عــوض الكريــم القرشي، أسبوعية، ثقافية، سياسية، منـح ترخيـص إصـدارها فـي 9/12/1964م صدرت في الأبيض في يوليو 1965م ولم تســتمر طــويلاً صــدر منهــا (14) مــن الاعــداد فقطلتتوقــف فــي 19/10/1965م لظروف صاحبها الصـحية، كـانت تطبـع بمطبعـة القرشي بالأبيض[3].

صوت الشرق (1965م):

أصحاب الإمتياز و الناشرون هم عبـدالرحيم عثمـان صـالح، ومحمـد عثمـان كـودي، رئيـس التحريـر عثمـان علـى نـور، منـح ترخيص إصدارها في 17/7/1965م، كانت أسبوعية صـدرت فـي

---

1)) أمال مينا – الخصائص والمعوقات – نمازج للصحف والمجلات – ورقة عمل قدمت لمجلس الصحافة والمطبوعات – مايو 2009م.

2)) أمال مينا – المرجع السابق.

3)) المرجع السابق.

سبتمبر 1965م، في بورتسودان ولكنها لم تستمر طويلاً، حيث صدرت منها أعداد قليلة وتوقفت في 30/9/1965م[1].

1)) محمد الياس السني - ورقة توثيقية عن الصحافة في شرق السودان – قدمت لمجلس الصحافة والمطبوعات – مايو 2009م.

جريدة النيل الأزرق (1984م):

صاحب الإمتياز، ورئيس التحرير أحمد عمر محمد اسحق، صحيفة، اجتماعية، إعلانية شهرية، سكرتير التحرير علم محمد الحسن عبدالكريم، منح ترخيص إصدارها في 28/8/1984م، صدرت في مدينة سنجة بالنيل الأزرق الطابع الأفريقي (متوقفة)[1].

جريدة نجوم الأوسط (1985م):

صاحب الأمتياز، ورئيس التحرير على عزالدين مصطفى ادريس، رياضية، أدبية، فنية شهرية، منح ترخيص إصدارها في 15/5/1985م قام مجلس الوزراء بتعليق ترخيصها في 12/2/1986م[2].

جريدة الشرق (1988م):

صاحب الإمتياز، وكالة سواحل للنشر والإعلان، يومية، ثقافية، اخبارية، رئيس التحرير أحمد بابكر المهدي، منح ترخيص إصدارها في 3/2/1988م صدرت في بورتسودان، تم ايقافها بموجب المرسوم الدستوري الثاني الخاص بايقاف الصحف في 1989م[3].

جريدة صوت الشرق (1988م):

صاحب الأمتياز ورئيس التحرير عبدالعظيم عبدالكافي احمد، اجتماعية، سياسية مستقلة، صدرت في بورتسودان، منح ترخيص إصدارها في 6/10/1988م، صدر العدد الاول في 17/12/1988م، سكرتير التحرير عبدالمنعم عبدالمجيد على، مدير التحرير عبدالمطلب صديق عبدالمطلب، توقفت في 26/2/1989م بعد ان صدر منها ثمانية عشر عدداً بسبب شح الورق[4].

جريدة ود مدني (1989م):

صاحب الامتياز، ورئيس التحرير عمر محمد الحاج ابراهيم، اجتماعية، ثقافية أسبوعية صدرت في ود مدني بالاقليم الأوسط، منح ترخيص إصدارها في 10/6/1989م وحال دون صدورها

---

1)) يوسف عمر – ورقة عن الصحافة الإقليمية بالإقليم الأوسط – ورقة قدمت لمجلس الصحافة والمطبوعات – مايو 2009م.

2)) أمال مينا – مرجع سابق.

3)) محمد الياس السني- مرجع سابق.

4)) المرجع السابق.

قيـــام ثـــورة الإنقـــاذ الـــوطني فـــي 30/6/1989م، وفـــي 12/12/1989م تمـت الموافقـة علـى صـدورها، تـوقفت عـن الصدور في عام 1994م[1].

جريدة أخبار الرياضة (1992م):

صاحب الامتياز، ورئيس التحرير حافظ مسـند عبـدالرحمن، اسبوعية، رياضية، فنية متخصصة، (نصف شهرية مؤقتاً)، صـدرت في بورتسودان منح ترخيص إصدارها فـي 2/2/1992م، تـوقفت عن الصدور في عام 1994م[2].

الأخبار الرياضية (1993م):

صـاحب الامتيـازورئيس التحريـر الرشـيد يوسـف بشـير، رياضية فنية، اجتماعية، أسبوعية و صدرت في ولاية كردفان منح ترخيص إصدارها في 4/5/1993م و توقفت عن الصدور في عام 1994م[3].

جريدة "بورتسودان مدينتى"

جريـــدة "بورتســـودان " جريـــدة أســـبوعية تصـــدر مـــن بورتسودان، صدر العدد الأول منهـا فـي نوفمـبر 2005 وصـدرت عن منظمة "بورتسودان مدينتى" الطوعية، وكان الهدف منها أن تكون أداة إعلامية للمنظمـة تتنـاول مختلـف القضـايا الإجتماعيـة والأقتصاديةو السياسية[4].

إسـتعانت الجريـدة فـي بدايـة إنطلاقتهـا بمـديري مكـاتب العلاقـات العامـة والإعلام بالمؤسسـات الحكوميـة ومراسـلى الجرائد القومية الموجودين في الولاية، حيث ترأس تحريرها فـي بداية صدورها الأستاذأحمد بـابكر المهـدى وهـو إعلامـى معـروف على مستوى البحر الأحمر.

أصـبحت الجريـدة خلال فـترة وجيـزة صـوتاً مـؤثراً علـى مستوى الشـارع بالولايـة وذاع صـيتهاحتى أصـبح نشـاطها طاغيـاً علـى نشـاط منظمـة "بورتسـودان مـدينتى" الأم، وأدى التنـاول الجرئ لبعض الأحـداث السياسـية فـي البحـر الأحمـر إلـى ضـيق السلطات المحلية ذرعاً بما تنشره الجريدة، الأمـر الـذى إنعكـس

---

1)) يوسف عمر – مرجع سابق.

2)) أمال مينا – مرجع سابق.

3)) المرجع السابق.

4)) محمد الياس السني – مرجع سابق.

على العلاقة بينها وبين السلطة الولائية التى قامت فـي ديسـمبر 2007 بإصدار قرار من مفوض العوض الإنسانى بالولايـة بتجميـد نشاط المنظمة ومصادرة أصولها بما فيها الجريـدة، وذلكبمـوجب قوانين العمل الطوعى المحليـة، حيـث كـانت الجريـدة فـي تلـك الفترة قد بلغت العدد الرابع بعد المائة.
دخل القائمون على أمر المنظمة في صراع قانونى مع السلطات الولائية حول المنظمة ولم تكتمل فصول ذلك الصراع بعد، ولكـن على الجانب الآخر عملوا على إنشاء شركة خاصة بموجب قانون الشركات تحمل إسم "بورتسودان مدينتى"، وإستطاعوا عبر هذه الشركة الحصول على تصديق لإصدار الجريدة مجـدداً بعيـداً عـن المنظمة وتحمل نفـس المسـمى السـابق، نسـبة لأن الإسـم لـم يكن مسجلاً لدى مسجل الأسـماء التجاريـة، وبالتـالى إسـتطاعت الجريدة الصدور مرةأخرى بموجب قانون الصحافة والمطبوعـات عن شركة قطاع خاص وكـان صـدورها الثـانى فـي مـايو 2008، تحمل العدد (1) في نسختها الأخيرة.
عاودت الجريدةالصدور بشكل أقوى وهى تحمل في جعبتها تجربة ثرة في العمل الصحفى الولائى إستمرت لأكثر من عامين، وبجرأة أكبر في طـرح قضـايا المـواطن وهمـوم إنسـان الشـرق الأمــر الــذى زاد مــن حــدة عــداء الســلطات المحليــة لهــا. ويـترأس تحريرهـا الأسـتاذ محمـد الحسـن حمـدتو وهـو إعلامـى معروف تولى رئاسـة التحريـر خلفـاً لأحمـد بـابكر المهـدى الـذى إختلف مع مجلس إدارة الجريدة فـي فـترة سـابقة لإغلاقهـا مـن قبل السلطات المحلية. كما إستطاعت الجريـدة أن تضـم كوكبـة من خريجى كليات الإعلام ومحترفى الصحافة الأمـر الـذى مكنهـا من تجويد رسالتها التحريرية الصحفية على قدر عالى من المهنية والحرفية كان داعماً أساسياً لقبول الشارع لها، حتى بلغت اليـوم العدد (178) من نسخة الجريدة الثانية.
تتمثل أهم المشكلات التى تواجه الجريدة في قلـة المـوارد حيث تعتمد في إيراداتها بصـورة أساسـية علـى الإعلان والتوزيـع شأنها شأن العديـد مـن الجرائـد، ولكـن مـا يفـاقم المشـكلة هـو محاربة سلطات الولاية لها ومنعها مـن الحصـول علـى الإعلانـات الحكومية ومحاصرتها في نطاق إعلانات القطاع الخاص المحلـى، وأحيانـاً تترصـد المعلنيـن المحلييـن الـذين يعلنـون فـي الجريـدة ومحاولة الضغطعليهم لمنعهم من الإعلان فيهـا. ولاتجـد الجريـدة منفــذاً إعلانيــاً إلا مــن خلال بعــض المعلنيــن المحلييــن وبعــض المؤسسات الموجودة في الولاية والـتى لاتمـت لحكومـة الولايـة

بأى صلة مثل هيئة الموانئ البحريه وجامعة البحر الأحمر وغيرهـا من المؤسسات الأخرى.
وفيما يتعلق بالتوزيع فتعتبر الجريدة الأعلى توزيعاً علـى مسـتوى الصحف الولائية، وبل وتنافس الجرائد اليومية القوميـة، حيـث أن ماتوزعه "بورتسودان مدينتى" عبر عدد واحد في الإسـبوع تعجـر كثير مـن الجرائـد القوميـة مـن تـوزيعه خلال (7) أيـام، وتـتراوح نسبة التوزيـع مـا بيـن 80% فـي أسـوأ الأحـوال إلـى 98% فـي أفضـل الأحـوال وأحيانـاً 100% حـال وجـود حـراك قـوى علـى الساحة المحلية.
تطبع الصحيفة 4000 نسخة إسبوعياً وتوزع بصورة أساسية فــي مدينة بورتسودان ومحليات ولاية البحر الأحمر المختلفة،بالإضافة إلـى العاصـمة القوميـة فـي عـدد كـبير مـن المكتبـات و أمـاكن التجمعات، وبعض الولايات مثل كسلا والقضارف لكن التجربة لم تثبت نجاحاً في تلك الولايات لبعض الأسباب الخاصة بالتوزيع.
وتقوم مطابع التيسير بطباعـة الجريـدة بـالخرطوم، وتقـوم شركة قمارى للتوزيع بتوزيعها.
تصدر الجريدة في 12 صفحة بصـورة أساسـية أحيانـاً تزيـد لتصل 16 صفحة على حسب الأحـداثو تشـمل محتوياتهـا الأخبـار والقضايا السياسية والتقارير والأخبار الإجتماعية وأخبـار الجريمـة والحوادث والثقافة والمنوعات والرياضة وقضايا المرأة والمجتمع المحلى.
ويتم تصميم الجريدةو إخراجها داخل مبانى الجريـدة، علـى عكـس الجرائـد الولائيــة الأخــرى الــتى تعتمــد علــى مصــممين موجــودين فــي الخرطــوم، حيــث أن جريدةبورتســودان مــدينتى تصمم وتراجع وتصحح مـن داخـل مكاتبهـا وترسـل مباشـرة إلـى المطبعة في الخرطوم عن طريق شبكة الإنترنت .

جريدة "أمواج"

تتبع جريدةأمواج لرابطة الإعلاميين بـالبحر الأحمـر الـذي يرأسـها الأسـتاذ صـلاح جنيـدابي، وقـد تنـادى عـدد مـن أعضـاء رابطـة الإعلاميين على رأسهم الأستاذ عوض البـاري محمـد طـه الأميـن العام للرابطة من تلفزيون البحر الأحمر، محمد عبد العظيـم مـن مركـز أنتـاج أعلامـي خ اص" المحـار " أمينمـال الرابطـة،وإقبـال حسن وكالـة السـودان للإنباءمسـوؤل شـئون الحصـر والعضـوية بالرابطــة، عبــد القــادر باكــاش مراســل صــحيفة "الســوداني" والأستاذ عبد الوهاب مالـك مـن العلاقـات العامـة بهيئـة المـواني البحرية، محمد أوشيك هشل /الموانئـالبحريه مراسـل الأيـام فـي ثمانينات القرن العشرين.

واجتمع هؤلاء واتفقوا على محاولـة تحقيـق أهـداف الرابطـة مـن خلال إصدار جريدة تلبى طمـوح الإعلاميـن فـي التعـبير عنطـرح وتنـاول قضـايا ولايـة بورتسـودان والتعـبير عـن قضـايا مـواطنى الولايةونشرهاالتى لاتجد حظها من النشـر فـي وسـائل الإعلاميـة بالمركز، الا عند زيارة مسؤول من الخرطوم.

وقد ساعد في ذلك الأستاذ محمد أحمد عبد القادر بتقـديم طلـب الرابطة لمجلس الصحافة والمطبوعات لإصدار صحيفة "أمـواج"، وبعـد شـهور محـددة وبعـد تـوفير كافـة المسـتندات المطلوبـة أصـدرت الرابطـةأول عـدد لهـافي 24 أبريـل مـن العـام 2008 برئاسة تحرير الأستاذ أحمد بابكر المهدي وينوب عنه فـي رئاسـة التحرير الأستاذ محمد اوشيك هشل والأستاذعوض البـارى محمـد طه الذى كان انذاك مديرا للتحرير. واصلت الجريدة الصدور بعدد مقدر من الصحافيين المميزيـن، وكـانت تطبـع الجريـدة (5000) نسخة وبعد ان عاودت (بورتسودان مدينتي) الصدور انخفض عدد طباعة نسخ أمواج إلى 3 الاف نسخة وظل العدد ثابتاً رغم دخول جريدة "صوت برؤوت" سوق التوزيع بالولاية[1].

---

1)) محمد الياس السني – مرجع سابق.

المشاكل التى تواجهها الصحيفة:

* الإعلانات التى تحصل عليها الصـحيفة اصـبحت شـبه محصـورة في المؤسسات الخاصة التى تجتهد الصحيفة في كسب ثقتها.
* تعاني الصحيفة من ارتفاع أسعار الورق في المطابع ا.
* لايحظى الصحفيون بالولاية علـى فـرص تـدريب مثـل صـحافي المركز.

صحيفة "صوت بروؤت":
تصدر صحيفة (صوت بروؤت) عن شركة الثغر للطباعة والنشر صدرت العدد الأول منها في نوفمبر 2008م
وتطبع حوالى 5000 نسخة وتعتمد في التوزيع على إشتراكات دواوين حكومة البحر الاحمر ويعتبر خطهاالتحريرى مواليالحكومةوالحزبالحاكم.
وتصدر الصحيفة في 16 صفحة إسبوعية ويترأس تحريرها الأستاذ ابوعيشة كاظم وفى العام الماضى تم إيقاف الصحيفة من قبل السلطات الأمنية بحجة نشر مقال يدعو لفصل الشرق حمل إسم البيان الأول، وقد تم اعتقال كاتب المقال وترحيله للخرطوم لمحاكمته، حيث تم شطب القضية وأطلق سراحه. عادت الصحيفة للصدور بعد تبرئة كاتب المقال الأستاذ عبدالقادر باكاش الذى كان يشغل منصب مدير التحرير، لكن إدارة الصحيفة قامت بفصله من طاقم الصحيفة. تعتمد الصحيفه على الإعلانات والإشتراكات الحكومية بصورة أساسية لدعم موارد الصحيفة. صدر للصحيفة حتى الآن 129 منالاعداد[1].

نماذج صحف المؤسسات والهيئات

جريدةالجزيرة(1949م):

صاحب الامتياز، الناشر مشروع الجزيرة أسبوعية ارشادية ثقافية، اجتماعية صدرت في عام 1949م، وكان أول رئيس تحريرها هوسليمان بخيت ثم خلفه محمد خير البدوي، ورأس تحريرها ايضاً أحمد دفع الله الكباشي (تصدر حالياً بصورة غير منتظمة).

صدرت جريدة (الجزيرة) في مقاس التابلويد اسبوعياً كل يوم الجمعة وكانت من (8) صحفاتوكانت تنشر الإرشادات والتوجيهات الزراعية في الحصاد ولقيط القطن وأخبار وانشطة إتحاد المزارعين كما وصفها د. النور دفع الله في رسالته لنيل درجة الماجستير دور الصحافة الإقليمية كاحد متطلبات الحكم الإقليمي في السودان.

حيث اشار د. النور دفع الله إلى أن الجريدة صدرت كصحيفة ثقافية إخبارية نصف شهرية من إدارة مشروع الجزيرة وباشراف مصلحة الخدمات الاجتماعية وقال د. دفع الله أن من أشهر الكتاب والمحررين بالجريدة إلى جانب رؤساء التحرير الذين وردت اسماؤهم الأساتذة الهادي احمد يوسف ضابط

---

1)) المرجع السابق.

الصحافة و الأستاذ عبدالمحمود الكرنكي، حسن محمد صالح وصلاح أحمد أبراهيم محمود حسن – يوسف سليمان – خضر حلاوي، عبدالعزيز إبراهيم الريح، أحمد إبراهيم الإمام وعدد من الأساتذة الاجلاء الذين عملوا في جريدة الجزيرة، وكان رئيس تحريرها المرحوم سليمان بخيت والمرحوم جعفر السوري ومحمد خير البدوي والمرحوم زكريا جاد كريم وكان همها انفاذ برنامج الخدمات والتنمية الإقتصادية منذ وقت مبكر[1].

جريدة الوحدة :

أصدرتها وزارة الثقافة والإعلام الإقليمية في مدينة جوبا، جريدة سياسية، أسبوعية، ثقافية، إجتماعية، رئيس التحرير شول كوانج دينق، في عام 16/4/1980متم تحويلها إلى مجلة (متوقفة عن الصدور) [2].

جريدة البحر الاحمر الرياضي (1982م):

أصدرها مكتب الثقافة والإعلام بالتعاون مع مكتب الشباب والرياضة بمدينة بورتسودان كصحيفه رياضية تصدر نصف شهرية، وذلك في عام 1982م، رأس تحريرها ماهر مكي و سكرتير تحريرها هاشم شلة (متوقفة عن الصدور) [3].

جريدة النيل الأبيض (1990م):

صدرت في محافظة النيل الأبيض، سياسية، حكومية، منح ترخيص إصدارها في 24/6/1990م، رأس تحريرها يوسف فضل الله حسن (متوقفة) [4].

:جريدة النفير(1991م)

---

1)) دفع الله المكي- ورقة مقدمة للجنة توثيق تاريخ الصحافة بالمجلس القومي للصحافة والمطبوعات – مايو 2009م.

2)) أمال مينا – مرجع سابق.

3)) المرجع السابق.

4)) نفس المرجع.

أصدرتها وزارة الثقافة والإعلام بالولاية الوسطى، أسبوعية، تعني بشئون الولايـة، منـح ترخيـص إصـدارها فـي 24/7/1991م رئيس التحرير يس إبراهيم محمد خوجلي[1].

جريدة أضواء الشرق (1991م):

صـــــدرت مـــــن وزارة الثقافـــــة والإعلام بالولايـــــة الشرقية،أسبوعية، رئيس التحرير يوسف فضل الله حسـن، منـح ترخيص إصدارها في 16/11/1991م و توقفت عن الصـدور فـي 15/7/1992م[2].

جريدة النيلين (1992م):

صــدرت مــن وزارة الثقافــة والإعلام بالولايــة الوســطى، أسبوعية تعني بشئون الولاية منح ترخيص إصـدارها فـي سـبتمبر 1992م، رأس تحريرها يوسف عمر عبدالله، صـدرت منهـا ثلاثـة أعداد فقط وتوقفت عن الصدور[3].

جريدة صوت اعالي النيل (1992م) :

صـدرت مـن ولايـة اعـالي النيـل، نصـف شـهرية، تعكـس نشاطات وسياسات حكومة الولايـة، منـح ترخيـص إصـدارها فـي 6/5/1992م، رئيس التحرير جيمس نياك ريك[4].

صحيفة دارفور الجديدة:

صـدر العـدد الاول فـي 30يوليـو 1992م لعكـس الثقافـة الدارفوريــة والتصــدي للظــواهر الســالبة مــن النهــب المســلح والصراعات القبلية وابراز جهود التنمية.

أصحاب امتياز الصحيفة هي حكومة دارفور الكبرى ورئيـس تحريرها محمد الفاتح أحمد و رئيس مجلـس الإدارة أحمـد كمـال الـدين، صـدرت الصـحيفة مـن مكـاتب تنسـيق ولايـة دارفـور بـالخرطوم و تطبـع فـي مطـابع تجاريـة وتصـدر اسـبوعياًوهى سياسية شاملة، تتناول مختلـف الجـوانب التاريخيـة والاجتماعيـة، الثقافية، الرياضية والسياسية على المستويين القـومي والـولائي لولاية دارفور و 60% من المواد المنشورة قوميـة و 40% ولائيـة دارفورية دون أهمال لبقية الولايات، تمكنت الجريدة من التعريف

---

1)) يوسف عمر – مرجع سابق.

2)) محمد الياس السني – مرجع سابق.

3)) أمال مينا – مرجع سابق.

4)) نفس المرجع.

بإنسان دارفور، وعكس قضايا دارفـور قوميـاً وخارجيـاً مـن خلال التوزيع الواسع للصحيفة ولائيـاً وداخليـاً وخارجيـاً، يقـول سـكرتير تحريرها محمد مدثر ان العدد التجريـبي صـدر صـباح السـبت 30 يونيو 1992م حيث طبع 3000 (ثلاثة ألاف نسخة) نفدت جميعها ممـا دعـا هيئـة التحريـر إلـى زيـادة كميـات النسـخ فـي الأعـداد التالية[1]حيث وصل إلى 40.000 (أربعين ألف نسخة) ممـا وضـع الصحيفة في مقدمة الصحف من حيث التوزيع، لتقف كتفاً بكتـف مـع صـحيفتي الإنقـاذ الـوطني والسـودان الحـديث اللـتين كانتـا تصدران آنذاك في الساحة كصحف رسمية يومية.

وعن أسباب توقف الصحيفة يقول أستاذ محمـد مـدثر بعـد تعديل قانون الصحافة والمطبوعات للعام 1995م والذي بموجبه تقرر صدور أي صحيفة من خلال شركة مساهمة عامة برأسـمال قدره 50.000 جنيه (خمسين الـف جنيـه سـوداني) يـدفع نصـفه علـى الأقـل ولمـا كـانت الجريـدة تعتمـد علـى المـوارد الذاتيـة والصـحفيون يـؤدون عملهـم بشـكل شـبة تطـوعي طـالبت هيئـة التحرير حكومات دارفور الثلاثة بعد التقسيم الإلتزام بدفع المبلـغ المشار اليه حتى لا تتوقف الصحيفة عن الصـدور نتيجـة للقـانون الجديد، لكن حكومات تلك الولايات اعتـذرت عـن التمويـل بحجـة ان الولايات لديها قضايا ملحة تستلزم توجيه هـذه المبـالغ لصـالح قضايا المواطنين فما كان من الصحيفة الا التوقف عام 1996م.

ودفعت نسبة النجاح الذي حققته الصحيفة ببعـض الحـادبين من أبنـاء الولايـة ومـن غيرهـا علـى المحاولـة فـي إعـادة صـدور الجريـدة لكـن الإدارة اعتـذرت لعـدم امتلاكهـا الامتيـاز لانـه حـق لولايـة دارفـور وتعسـرت تلـك الجهـود، كمـا ان الإدارة انتظـرت حكومات دارفور زهاء سنة في إعادة تقرير مصير الجريدة وحينها كانت الصحيفة تصدر بجهود فردية من هيئة التحرير بالتعـاون مـع جهات أخرى، لتصل الصـحيفة إلـى قناعـات أن أصـحاب الامتيـاز حكومات دارفور صرفت الاهتمام عن الجريدة وركـزت اهتمامهـا للإعلام المرئي والمسموع حينهـا تـوقفت الجريـدة نهائيـاً ويقـول سكرتير الجريدة ان الصحيفة استفادت من تجارب عدة وحققـت سبقاً صحفياً لم تقم به أي جريدة.

ولقيت الجريدة شهرة واسعة من خلال نشرها قرار تقسيم الولايات ومحاورتها للرئيس التشادي ادريس دبي حيث لـم تعمـل الصحف الأخرى آنذاك في اجراء مقابلات لشخصيات خارجية كما أن الصحيفة كانت أول صحيفة حاورت الرئيس عمر حسن أحمـد

---

1)) مقابلة مع الأستاذه محمد مدثر سكرتير جريدة دارفور الجديدة.

البشير وهذه النجاحات كانت السر وراء التوزيع الواسع داخلياً وقومياً وولائياً في السودان وخارجياً في الدول العربية والافريقية و تشاد وليبيا على وجه الخصوص[1].

جريدة المحافظ (1993م):

أصدرتها وزارة الثقافة والإعلام بالولاية الوسطى كصحيفةثقافية، اقتصادية، رياضية، اجتماعية، نصف شهرية، صدر لها عدد قبل الترخيص في يوليو 1993م، منح ترخيص إصدارها في 29/8/1993م، ورأس تحريرها ساتي اسماعيل ساتي، مدير التحرير عثمان عبدالرحمن، سكرتير التحرير عبدالعال إبراهيم، صدر العدد الثاني في 19/9/1993م، كانت تصدر بمدينة ود مدني حاضرة الولاية الوسطى و توقفت عن الصدور في يناير 1994م[2].

جريدة كردفان والجهاد (1993م):

أصدرتها ولاية كردفان، أسبوعية، سياسية، رئيس التحرير عبده مختار موسى، صدرت منها ثلاثة أعداد قبل منحها الترخيص بموافقة مجلس الصحافة، وصدر العدد الأول في يناير 1993م، منح الترخيص في 17/2/1993م توقفت عن الصدور في أغسطس 1993م بسبب أزمة الورق، وعاودت الصدور في 6/12/1993م و كانت تصدر عن دار الجهاد للطباعة والنشر بالأبيض، وتوقفت عن الصدور في عام 1994م[3].

---

1)) صلاح التوم من الله –ورقة عمل قدمت لمجلس الصحافة والمطبوعات – مايو 2009م.

2)) أمال مينا – مرجع سابق.

3)) المرجع السابق.

جريدة فشودة (1993م):

صدرت من محافظة فشودة، بولاية أعالي النيل، أسبوعية، سياسية، و رئيس التحرير يوسف فضل الله حسن، منح ترخيص إصدارها 16/1/1983م، و توقفت عن الصدور في عام 1994م[1].

جريدة الشمالية :

صدرت صحيفة الشمالية في ابريل 1993م وكان رئيس تحريرها محي الدين تيتاوي ومدير تحريرها عمر إسماعيل، وهى صحيفة ولائية تخص الولاية الشمالية وكانت تصدر اسبوعياً كل يوم سبت من الخرطوم وتوزع في الشمالية وبقية الولايات بالسودان والمدن بصفة خاصة ود مدني، بورتسودان، كوستى، الأبيض، القضارف، سنار و نيالاً باعتبارها مدن تمتاز بثقل أبناء الشمالية فيها.

صدرت جريدة الشمالية بتشجيع من والي الشمالية آنذاك الشريف أحمد بدر، وكانت الولاية تضم ولايتي الشمالية ونهر النيل الحاليتين، ونبعت فكرة الصحيفة لتكون صوتاً لأهل الشمالية وشجع هذا الإتجاه حسب قول مدير تحرير الجريدة المرحوم المشير الزبير محمد صالح وتم تخصيص مكتب ملحق للتحرير بمكاتب التنسيق للولاية الشمالية وميزانية خصماً من ميزانية الولاية لشراء جهاز كمبيوتر وتخصيص عربتين للتحرير تساعدان في النقل والتوزيع.

عكف رئيس ومدير التحرير على تعيين محررين وكان هيكل إدارة التحرير مختصراً لاعتبارات الإصدار الأسبوعي أما منهج السياسة التحريرية وأهداف الجريدة كانت لتحقيق الأهداف التالية:-

تنشيط وعكس هموم وقضايا الشمالية في الوقت الذي تسعى كل ولاية لأبراز قدراتها وتطلعاتها وأمالها مع بدايات الحكم الفدرالي.

عكس تراث الولايات المتميزة وثقافتها وتاريخها.

التعبير في مساحة خاصة عن رأي أهل الشمالية.

لا يعني ولائية الصحيفة أهمالها الجانب القومي حيث كانت الصحيفة تعبر عن المنهج القومي وتدعم تمكين الشورى والديمقراطية واحترام التباين الثقافي.

---

1)) نفس المرجع.

اهتمت الصحيفة بالدعوة للإستثمار في الولاية والترويج لها وللمشاريع القائمة وابراز الإمكانات المتاحة.
اهتمت الصحيفة بالقطاعات الشبابية والمرأة والمناشط .
لم تهمل الصحيفة القضايا الدولية، خاصة ما يتعلق ويتصل بالعالمين العربي والإسلامي لاعتبار أن الصحيفة تصدر عن ولاية ذات جذور عربية من خلالها دخل الإسلام السودان .
كانت الصحيفة تدعم بصورة غير مباشرة عن طريق التوزيع بالمحليات والمحافظات والولاية عن طريق رئاسة الولاية بالدامر باتفاق مسبق وذلك لضمان الاستمرار، كما تم الاتفاق على تخصيص اعلانات الولاية لها وتقوم عن طريق شركة متخصصة في التوزيع بالخرطوم والولايات الأخرى[1].

أسباب توقف الصحيفة:

يحدد الأستاذ إسماعيل مدير الصحيفة أسباب توقف الصحيفة رغم صدورها بانتظام دون توقف لمدة عام كامل للتطور السياسي الذي أدى إلى تقسيم الولاية الشمالية إلى ولايتين، نهر النيل والشمالية وكان الإنفصال أول خطوة قصمت ظهر الصحيفة لأنها كانت تصدر عن الولاية الشمالية (الأم) وبرعاية وزير التربية باعتباره رئيس مجلس الإدارة، و بانفصال الولاية تعثرت الصحيفة لعدم التزام ولاية النيل بدور التوزيع المحلي بالولاية، كما أعلن الوالى الجيلي أحمد الشريف والى ولاية نهر النيل عدم رغبته في الإشراف على صحيفة الشمالية التي تعبر عن الشمالية بالرغم من أن ولايته كانتجزءً من تلك الولاية السابقة و استمرت الصحيفة برعاية الزبير محمد صالح والشريف أحمد بدر، وطرأت فكرة تبني الصحيفة إقامة شركة باسم شركة الشماللطباعة والنشر وبدأت الجهود في تشكيل مجلس إدارة الشركة وبعد تعيين وزير الثقافة بولاية نهر النيل وتولى محمد بشير عبد الهادي الوزارةأصدر قراراً بإيقاف الصحيفة لتراكم مديونيات الصحيفة لدى المطبعة و لعدم سداد الولاية لالتزاماتها من الإعلانات، كل تلك الاسباب كانت وراء توقف الجريدة رغم كفاءة أسرة تحرير الصحيفة . توقف صحيفة الشمال كانت نكسة حسب قول مدير تحريرها لمسيرة الصحف الولائية وتوقفت بعدها صحيفة دارفور الجديدة والنهضة من الخرطوم ويعلل ذلك باناغلب تلك الصحف ارتبطت بجهود ودوافع شخصية من ولاة ووزراء وأدى أعفاءهم او نقلهم إلى تعثر

---

1)) عبدالرحمن إبراهيم – ورقة عمل عن الصحافة بالإقليم الشمالي قدمت لمجلس الصحافة والمطبوعات – مايو 2009م.

الصـدور، ويـرى الاسـتاذ عمـر إسـماعيل أهميـة وجـود الصـحافة الولائية في ظل الفدرالية . كما تحتاج الإصدارة إلى قيـام شـركة مسـتقلة لضـمانتوفر مـدخلات انتـاج الصـحيفة وحفـظ حقـوق الصحفيين.

جريدة النخيل (1993م):

أصدرتها وزارة الثقافة والإعلام بالولايـة الشـمالية، و تعتنـي بشئون الولاية الشمالية، وتصدر نصف شهرية ــ، رئيـس التحريـر محي الدين تيتاوي، عبدالرحمن إبراهيم، عبدالمنعم قطبي، محمد طه محمد احمد، صدرت في عام 1993م، ولم تستمر طويلاً[1].

جريدة العاصمة (1991م):

صــاحب الامتيــاز، و الناشــر ولايــة الخرطــوم، وصــدرت أسبوعية، منح ترخيص إصدارها في 14/11/1991م، صدر العـدد الاول في 3/1/1993م ورأستحريرها سعد الدين جلال البدوي، و مــدير التحريــر زكريــا حامــد، وعمــل فيهــا الوليــد مصــطفى، عثمانبشير، صديق عوض[2].

جريدة الزرقاء (1992م):

صاحب الأمتيـاز، الناشـر محافظـة سـنار، اخباريـة، ثقافيـة، رياضـية، ، منـح ترخيـص إصـدارها فـي 15/12/1992م، رئيـس التحرير نبيل غالي (متوقفة) [3].

---

1)) المرجع السابق.

2)) أمال مينا – مرجع سابق.

3)) المرجع السابق.

جريدة الطرفة (1993م):

صـاحب الامتيـاز، الناشـر محافظـة القضـارف، أسـبوعية، شاملة، منح ترخيص إصدارها في 21/7/1993م، رئيس التحريــر محمد ناجي عبدالله الخليفة طه الريفى، ولم تستمر طـويلاً فقـد توقفت عن الصدور في ديسمبر 1993م[1].

جريدة الصحة والمجتمع (1998م):

أصدرتها وزارة الصحة بولاية الجزيـرة، بالتعـاون مـع وحـدة البحـوث والدراسـات والنشـر بمجلـس الصـحة النفسـية بولايـة الجزيرة تصدر ربع سنوية، رئيس مجلـس الإدارة د. محمـد أحمـد عبدالحفيظ (وزير الصحة الولائي) رئيـس هيئـة التحريـر د. ضـياء الدين الجيلي، تصدر بمدني، صدر العدد الاول في اكتوبر 1998م (متوقفة) [2].

جريدة القبس (1998م):

صاحب الإمتياز و الناشر وزارة الشئون الإجتماعية ولاية نهر النيل، المـدير العـام محمـد سـعيد معـروف، صـدرت، أسـبوعية، سياسية، رئيـس التحريـر عابـد سـيد أحمـد، مـدير التحريـر عبـود ميرغني، سكرتير التحرير النعمان حبيب اللـه، ومزمـل سـليمان، مستشـار التحريـر عثمـان عبـدالرحمن، صـدر العـدد الأول فـي أغسطس 1998م، توقفت عن الصـدور، ثـم أعيـد إصـدارها فـي عام 2000م وتصدر عن شركة النهضة للطباعة والنشـر، المـدير العام محمد عبد القادر، مستشار التحرير محمـد سـعيد معـروف، مـدير التحريــر الجميــل الفاضــل، و عابــد ســيد أحمــد رئيســاً للتحرير[3].

جريدة الديار (1997م):

صاحب الإمتياز، الناشر شـركة القضـارف للطباعـة والنشـر والتوزيع جريدة، سياسية، اجتماعية، منـح ترخيـص إصـدارها فـي

---

1)) نفس المرجع.

2)) أمال مينا – مرجع سابق.

3)) عبدالرحمن إبراهيم – مرجع سابق.

25/5/1997م، رأس تحريرها عبدالرحيم سرالختم، صدرت منهـا أعداد قليلة وتوقفت عن الصدور[1].

1)) أوراق عمل مختلفة عن تاريخ الصحافة في السودان- المجلس القومي للصحافة والمطبوعات – مايو 2009م.

مجلة Light (1954-1970م):

صاحب الإمتياز، النهضة الكاثولوكية السودانية، الناشرون لجنة العمل الكاثوليكي بالخرطوم دينية، اخبارية، نصف شهرية، صدرت في عام 1956م، رأس تحريرها حبيب غفريل شامي، وفي سبتمبر 1957م رأس تحريرها حنا آدم و سكرتير التحرير سعد سليمان ثم أصبح نائباً لرئيس التحرير في عام 1959م، و تولت طباعتها مدرسة مارى بوسف الصناعية بالخرطوم، أوقفت بقرار تجميد الصحف 28 مايو 1969م، إعيد إصدارها في يوليو 1969م ثمأوقفت بقرار التأميم أغسطس 1970م، و أعيد إصدارها في عام 11972م، ورأس تحريرها جورج فواز(متوقفة عن الصدور) [1].

جريدة كلية المعلمات (1956م):

صاحب الإمتياز، الناشر كلية المعلمات بمدني، محلية، سنوية، تربوية، صدرت عام 1956م، هيئة التحرير ثريا سلامة، دار السلام كبر أحمد محمد صالح، توقفت بعد (4) سنوات[2].

المهندس التكنولوجي:

صاحب الامتياز، الناشر، رابطة طلاب كلية العلوم والتكنولوجيا جامعة الجزيرة دورية، ثقافية، علمية، رئيس التحرير أشرف حمد عبد المجيد كنه، منح ترخيص إصدارها في 8/9/1993م[3].

---

1)) المرجع السابق.

2)) المرجع السابق.

3)) نفس المرجع.

الفصل الثالث

نظم الحكم في السودان

المبحـث الأول: نظـم الحكـم فـي السـودان والتطور الدستوري

المبحث الثـاني: تطـور الحكـم الاتحـادى فـي السودان

المبحث الثالث: السكان والموارد

المبحث الأول

نظم الحكم في السودان والتطور الدستوري

الدولــة:

الدولة هى الكيان السياسي القانوني ذو سـلطة سـيادية معـترف بها في رقعة جغرافية محددة على مجموعة بشرية معينة.[1].

والدولة بهذه الطبيعه تحرص على تحديد تعاملاتها الداخلية بشكل مقنــن . فهـى تنظـم المعـاملات فـي اطـار الدسـتور والقـانون والمؤسسات . و الدولة بهذه الصورة لا ينبغي ان تحجـب صـفاتها التاريخية الاجتماعية الأخرى، والتي قد تكون في الواقـع بالأهميـة نفسها . فالدولة بالمعنى القانوني الدستوري هـي ظـاهرة حديثـة في التاريخ الإنساني، وأن كانت المجتمعات البشـريه قـد عرفـت شـكل م ن أشـكال التنظيـم السياسـي والسـلطة السياسـية، فلا توجد جماعة بشرية بلا نظام للسلطة السياسية سواء في شكلها البدائي البسيط مثل العشيرة أو القبيلـة، أم فـي اشـكالها الأكـثر تعقيـداً مثـل الممالـك والامبراطوريـات الـتي تضـم جماعـات أو شـعوباً متباينـة. ولكـن شـكل الدولـة الحديثـة بـدأ فـي الظهـور والتبلور في القرون الأربعة الماضية على القارة الأوروبيـة ومنهـا انتشــر خــارج اوربــا حــتى أصــبح النمــط الســائد فــي العــالم المعاصر[2].

1( ) سعد الدين إبراهيم ، المجتمع والدولة في الوطن العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1988م.

2( ) بهجت قرني ، تناقضات الدولة العربية القطرية ، المستقبل العربي ، السنة 10 ، العدد 105 ، نوفمبر 1987م.

الدولة في السودان (1898-1955م)

السـودان يمثـل عالمـاً أفريقيـاً مصـغراً مـن الناحيـة الطبيعيـة والعرقية والثقافية، بحيث يتماثل السـودان مـع القـارة الأفريقيـة عموماً خاصة مـا يُسـمى بحـزام السـودان الـذي يمتـد مـن خـط العرض 22 شمالاً وحتى خط العرض 4 قرب خط الأستواء، ومن البحر الاحمر حتى تشاد وافريقيا الوسـطى. وتبلـغ مسـاحته نحـو مليون ميل مربع قبل انفصال جنوب السودان في عام 2010م .

و الصحراء تمثل أهم الظواهر السطحية في الجزء الشمالي مـن البلاد، ويتدرج السطح إلى سافنا فقيـرة ثـم أخـرى غنيـة إلـى أن تبلغ الأراضي الغابية في الجنـوب الأقصـى مـن البلاد . امـا تربتـه فهي رملية في الغالب الأعم إذا استثنينا ضفاف الأنهار ثم تتحـول إلى طينية في الجزء الأوسط والجنوبي، ورغم أن الصحراء تحتل مساحة من أراضى السودان فإن المساحة القابلة للزراعـة تقـدر بحوالي 33% وهي بـذلك تكـون حـوالي 200 مليـون فـدان مـن جملة 598 مليون فدان[1].

ويمثل حوض النيل أهـم الظـواهر التضاريسـية، حيـث يبـدأ النيـل الأبيـض انسـيابه مـن بحيـرة فكتوريـا ويتجـه شـمالاً عـبر جنـوب السودان و تتصل به عدد مـن الأنهـار الصـغيرة الـتي تنحـدر مـن نقـاط تقسـيم الميـاه الطبيعيـة بيـن زائيـر وافريقيـا الوسـطى والسودان أما النيل الأزرق – النهر الثاني لنهر النيل – فينحدر من الهضبة الأثيوبية ويلتقي بالنيل الابيض عند مدينة الخرطوم ومنهـا ينساب نهر النيل شمالاً ليلتقي به نهر عطبرة عند مدينـة عطـبرة ويتعرج في انسيابه نحو الشمال حـتى يصـب فـي البحـر الأبيـض المتوسط مروراً بأرض مصر . أمـا الأمطـار فتزيـد كميتهـا زيـادة ملحوظة كلما اتجهنا جنوباً وتصل كميتها في الجنوب الأقصى إلى حوالي 600 بوصة[2].

ودولة السودان بحدودها السياسية المعروفة اليوم لم تكـن معروفه قبل القرن التاسع عشر، لأن السـودان اتخـذ اسـمه مـن عبارة شاع استعمالها لدى العرب وهي بلاد السودان. و التسـمية اطلقهـا المؤرخـون والجغرافيـون العـرب و تعنـي كـل الممالـك الواقعة بين نهر السنغال في غرب إفريقيا والقرن الإفريقـي فـي الصومال ومـا وراء الصـحراء الكـبرى وقبـل الأراضـي الغابيـة أي

1( ) محمد عوض محمد ، السودان الشمالي سكانه وقبائله ، مطبعة التأليف والترجمة والنشر، الطبعة الأولى.1951م.

2( ) المرجع الساب .

حزام الحضارة السودانية في القرون الوسطى – و جمهورية السودان تحتل اليوم جزءاً من هذا الإقليم الذي كان يسوده نظام الحكم الثنائي الإنجليزي المصري 1898-1955م[1] .
و السودان قبل الحكم التركي المصري كان يتألف من عدة ممالك ومشيخات وقبائل أهمها مملكة الفونج أو السلطنة الزرقاء وعاصمتها سنار، وهنالك مملكة كردفان والتي نشأت فيها مملكتان هما تقلي في الجنوب والمسبعات في الشمال وهناك أيضاً مملكة الفور وعاصمتها الفاشر .كل هذه التكوينات السياسية والإقليمية والقبلية بدأت تتشكل بعد عام 1821م في كيان سياسي واحد هو دولة السودان، ولذلك فإن ظهور الدولة المركزية في السودان تم بواسطة الحكم التركي المصري الذي فرض شكل الدولة على الواقع الاجتماعي القبلى والجهوى.

البيروقراطية والإدارة الأهلية :-

في عام 1820م بدأت سلطنة الفونج تفقد سلطتها وتماسكها كنتيجة للصراع والتناحر الداخلي بين امرائها، الأمر الذي ساعد محمد علي خديوي مصر من القضاء عليها وبناء نمط جديد للدولة في السودان وفتح البلاد أمام التيارات الحضارية المعاصرة في العالم الخارجي.
وقسم الحكم التركي المصري السودان إلى مديريات، عين على كل منها حاكماً أو مديراً مسؤولاً مسؤولية مباشرةعن شئون مديريته أمام الحاكم العام. والحاكم العام كان بدوره مسؤولاً مسؤولية مباشرة أمام الخديوي في مصر. وقد حاول الحكم التركي المصري الاستفادة من البنية القبلية والعشائرية للمجتمع السوداني وهي البنية التي قامت عليها سلطنة الفونج وغيرها من الممالك في السودان قبل الحكم التركي المصري على توظيف البنية في سبيل تعزيز سلطة الدولة وتثبيت اركانها حتى يتحقق له فرض الأمن والنظام ويقلل من تكاليف الإدارة.

وعملت الدولة على الحفاظ على التركيبه القبليه بكل قيمها وعاداتها وتقاليدها بما فيها أسلوب اختيار زعيم القبيلة وأبقت الدولة الجديدة أولئك الزعماء والشيوخ الذين عاونوها في تسيير شئون البلاد من حيث حفظ الأمن والنظام وجمع الضرائب.
وقسم الحكم التركي المصري السودان إلى مديريات، والتي قسمت ايضا إلى وحدات إدارية وكانت اصغر وحدة هي القرية ويتولي شئونها شيخ القرية. ثم جمعت اعداداً من القرى في

1( ) محمد ادروب أوهاج ، من تاريخ البجا ، دار جامعة الخرطوم للنشر، 1986م.

وحدة أكبر تُسمى "خط" وعلى رأسها شيخ الخـط،وجمعـت تلـك المجموعات في أقسام وعليها "كاشـفأو شـيخ القسـم، ويشـرف على الأقسام في المديرية شيخ مشـائخ المديريـة . ويمثـل شـيخ القسم حلقة الوصل بين الأتراك والاهـالي. وكـان مشـائخ القـرى والخطــوط والأقســام مــن القيــادات المحليــة الــذين يعينهــم الأتراك[1].بعد قيام الثـورة المهديـة فـي عـام 1882م وانتصـارها على الحكم التركي المصري في عام 1885م . ونتج عـن الثـورة المهديـة نظـام حكـم وطنـي طـابع دينـي وعسـكري ممعـن فـي المركزية . وكان يميز نظام الدولة المهدية رفضها للنظام القبلي وكياناته التنظيميـة وذلـك انطلاقـاً مـن فلسـفتها الإسـلامية الـتي تركزت على الدين كأساس لتوحيد الامـة ونتيجـة لهـذه السياسـة المناهضة للنظام القبلي تضعضعت أركان البنيـة القبليـة وضـعف الولاء القبلي لحد ماأما زعماء القبائل فلم يحظوا بأي وضع مميز فـي الدولـة الامـر الـذي دفـع بعضـهم لمناهضـة الدولـة المهديـة ومقاومتهـا. و لـم تسـتطع الدولـة المهديـة القضـاء علـى القبليـة لانشغال المهدي بالثورة في الفتره التي عاشها، كمـا ان الخليفـة عبدالله التعايشـي كـان منشـغلاً بتثـبيت أركـان الحكـم أكـثر مـن انشغاله بتطبيق الأيدولوجية الإسلامية المهدية.
وبنهاية الدولة المهدية بدأت مرحلة الحكم الثنـائي فـي السـودان والتي امتدت من عام 1898 إلـى عـام 1955م حيـث اقتسـمت السيادة على السودان كل من بريطانيا ومصر بمـوجب الاتفاقيـة الثنائية المبرمة بينهما.

وبرغم الاتفاق المبرم بين الـدولتين كـانت بريطانيـا هـي صـاحبة السـلطة الفعليـة فـي السـودان، وذلـك بحكـم سـيطرتها غيـر المباشرة على مقاليد الأمور في مصـر. فبريطانيـا كـانت صـاحبة السـلطة فـي تعييـن الحـاكم العـام الـذي كـان يمثـل القيـادة العسـكرية والسياسـية ويـرأس كـل مـن السـلطتين التنفيذيـة والقضائية مع تمتعه بكامل السلطات التشريعية.

1( ) وكالة السودان للانباء، أهل السودان (مؤتمر النظام الأهلي)، الخرطوم ، يناير 1995م.

أما دور مصر فلـم يتجـاوز وجـود بعـض المـوظفين وحاميـة عسكرية مصرية سـحبت عـام 1924م عقـب اغتيـال السـير لـي ستاك حاكم عام السودان في القـاهرة . وبـذلك أصـبح السـودان مسـتعمرة تحـت سـلطة بريطانيـا منفـردة حـتى أعقـاب الحـرب العالمية الثانية رغم الاحتفاظ باتفاقية الحكم الثنائي.

واتسمالنظام الإداري في سنوات الحكـم الثنـائي الأولـى بالطـابع العسـكري للإدارة المدنيـة . وتحـت الحكـم الثنـائي تـم تقسـيم السـودان إلـى مـديريات علـى رأس كـل منهـا مـدير يسـاعده مفتشون ونواب مآمير. وكان كل مفتش مسؤولاً عن مركز بعينـه داخـل المديريـة. وتوطـدت سـلطة أولئـك المفتشـين و أضـحوا الحكام الحقيقيين للمراكز . و الحاكم العام يتربع على قمة جهـاز الدولة يليه مستشاروه وهم السكرتير الإداري الذي كان مسـئولاً عـن شـئون المـديريات وكـان موظفوهبمثابـة رئيـس الجهـاز السياسي ، ثم السكرتير القضائي والسكرتير المالي . و سلطات وواجبـات مـديري المـديريات هـي حفـظ الامـن والنظـام، تقـدير الضرائب وجمعها، الحسابات العامـة، تسـجيل الأراضـي وتسـوية منازعاتها و أصدار الأوامر المحلية والنظم الإدارية[1].

و كان النظام مركزيـاً تتـدرج السـلطة فيـه وتتسلسـل مـن قمـة الهرم (الحاكم العام) وحتى أصغر مسؤول فـي جهـاز الدولـة . و تصدر الأوامر من عدد قليل من المسؤولين تتركز في أيديهم كـل السلطات.

1( ) محمد سعيد القدال ، تاريخ السودان الحديث 1820-1955م، دار الامل للطباعة والنشر ، 1992م

و لـم يسـتمر الحكـم المركـزي المباشـر لفـترة طويلـة، فبـدأت الدولة الاستعمارية تتجـه نحـو الحكـم غيـر المباشـر عـن طريـق الإدارة الأهلية. [1].

أصدرت حكومة السودان تشريعا يقضي بتفويض بعض السلطات لزعمـاء وشـيوخ القبائـل ليمارسـوها فـي حـدود قبـائلهم تطبيقـاً لتوصيات لجنـة ملنـر. وتبعـاً لـذلك تكـونت فـي المـدن والمراكـز الحضرية الكبيرة مجالس استشارية يعين اعضاؤها بواسطة مدير المديريـة وكـان معظمهـم مـن مـوظفي الدولـة، وانصـبت جهـود الدولـة علـى ترقيـة وتطـوير أداء الإدارة الأهليـة لتحقيـق المهـام المنوطـة بهـا باعتبارهـا جـزءاً مـن هيكـل جهـاز الدولـة الإداري والسياسـي بصـلاحيات وسـلطات محـدودة ولهـا سـند قـانوني واضح . وكان علـى الضـباط الإداريين أسـداء النصـح والمشـورة لرجال الإدارة الاهلية. وصدر قانون الإدارة الأهلية سنة 1921م.

وهكذا خضعت المدن الكبيرة والحضر عموماً لنظام إداري حديث في فترة الحكم الثنـائي بينمـا خضـعت معظـم منـاطق السـودان الأخرى للإدارة الأهلية تحت إشرافالحكومة الاستعمارية .

التحولات الاقتصادية والاجتماعية:-

شهدت فترة الحكم الثنائي للسودان تحولات اقتصادية وإجتماعية وسياسية كبيرة في المجتمع السوداني نتيجـة لعمليـات التحـديث التي قامت بها الإدارة الإسـتعمارية حـتى تتمكـن مـن إدارة البلاد واستغلال ثرواتها بأقل التكاليف الممكنة، و كـان لهـذه التحـولات أثر كبير في إعادة صياغة بنية وتركيب المجتمـع السـوداني الـذي كان يتسـم بالتقليديـة فـي كـل أوجـه حيـاته وكـان خاضـعاً لنفـوذ وسـيطرة المؤسسـة القبليـة رغـم محـاولات الحكـم الـتركي والمهدوي اللذين عملا علـى إضـعافها عـن طريـق فـرض سـلطة الدولة المركزية التي لم يألفها المجتمع السوداني من قبل.

و شملت عمليـات التحـديث مجـالات عديـدة كالاقتصـاد والتعليـم والصحة والطرق والمواصلات والزراعـة والمـوانيء . وقـد اشـار السير ونجت إلى ذلك في عـام 1907م حيـن قـال " إن المهمـة التي التزمت حكومة السودان بإدائهـا تتمثـل اساسـاً فـي امتـداد فوائد الحضارة على السـكان. وذلـك عـن طريـق ضـمان سـلامة أشخاصـهم وأمـوالهم بقـدر الإمكـان، والعمـل علـى تطـوير المواصلات عبر تلك المساحات الشاسعة من الصحاري والفيافي

1( ) المرجع السابق.

والغابات . والعمل على زيادة خصوبة التربة الغنية بادخال وسائل الري الصناعي . واخيراً وبالإضافة إلى مجري نهـر النيـل العظيـم الذي يستخدم كوسيلة للمواصلات يتعين انشـاء سـكك حديديـة و مينـاء ومرفـأ بحـري ملائـم علـى شـاطيء البحـر الاحمـر ييسـر الاتصـال بالمنـاطق الداخليـة لكـي يمكـن الاهـالي مـن اسـتيراد حاجـاتهم مـن الخـارج كمـا يمكنهـم مـن التعامـل مـع الاسـواق الخارجية لتصدير منتجاتهم"[1].

الحركة الوطنية والتطور السياسي:

تصـدى المتعلمـون لقيـادة الحركـة الوطنيـة المصـادمة للحكـم الاستعماري . وقد بـدء نمـو الحركـة الوطنيـة بعـدة مراحـل فـإذا استثنينا المرحلة الأولى التي تميزت بالطابع القبلي والـديني فـي مقاومتها للاستعمار، فإننا نجـد الحركـة الوطنيـة قـد مـرت بـاربع مراحل، بـدأت الأولـى منـذ نهايـة الحـرب العالميـة الأولـى حـتى هزيمة ثورة 1924م. و امتـدت الثـانيه منـذ عـام 1925م وحـتى عام 1937، و المرحلة الثالثة امتدت منـذ عـام 1938 إلـى عـام 1945م وهـي الفـترة الـتي تـولى فيهـا مـؤتمر الخريجيـن قيـادة الحركة الوطنية وامتدت المرحلة الرابعة من عام 1945م وحـتى توقيع اتفاقية القاهرة عام 1953م وهـي المرحلـة الـتي نضـجت فيهـا الحركـة الوطنيـة وتـوجت جهـدها بإعطـاء السـودان الحكـم الذاتي.

جنوب السودان:

تعاملت حكومة الاحتلال مع جنوب السودان بشكل منفصـل عن الشـمال حيـث عمـدت إدارة الحكـم الثنـائي إلـى إصـدار مـا عرف بقانون المناطق المقفولة على عدد من منـاطق السـودان لكن سريعا ما حصرته في الجنوب ففى عام 1922م حـرم علـى السودانيين دخول الجنوب او الإقامة به دون أذن رسمى واستمر ذلك حتى عام 1950م حيث سمح للإداريين من الشمال بالعمـل في الجنوب وكذلك بإدخال تعلم اللغة العربية في المدارس ورفع الحظر عن الدعوة الاسـلامية وفـى عـام 1947م دعـا السـكرتير الادارى جيمـس روبرسـون إلـى عقـد مـؤتمر جوبـا بهـدف بحـث تمثيل الجنوب في المجلس التشريعى أو إنشاء مجلس تشـريعى منفصـل للجنـوب حيـث أوصـى المـؤتمر بتمثيـل الجنـوب فـي المجلس التشريعى ممهدا لوحدة السودان[2].

1( ) جعفر محمد علي بخيت ، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية 1919-1939م، الطبعة الاولى ، دار الثقافة، بيروت 1972م.

وانقسمت الأحزاب السياسية السودانية منذ نشأتها إلى مجموعتين، الاولى هي مجموعة الأحزاب التي نادت باستقلال السودان التام ورفعت شعار السودان للسودانيين ونادت باستقلال كل المؤسسات الدستورية التي أنشأها البريطانيون في السودان لرفع قضية البلاد من فوق منابرها وللتعلم من خلالها أساليب الحكم، أما المجموعة الثانية فهي المجموعة التي نادت بالاستقلال عن بريطانيا والاتحاد مع مصر ورفعت شعار (وحدة وادي النيل) وقد عُرفت أحزاب هذه المجموعة بالأحزاب الاتحادية أما المجموعة الاولى فقد عُرفت أحزابها بالأحزاب الاستقلالية.

وساد الساحة السياسية السودانية تياران رئيسيان هما تيار الاستقلال ويمثله حزب الأمة الذى تأسس عام 1945ممن طائفة الانصار، وتيار الوحدة مع مصر ويمثله مجموعة الأحزاب الإتحادية[1].

وإعتمد تيارا الإتحاد والاستقلال على الطائفتين الكبيرتين الأنصار والختمية، بجانب الأحزاب التقلدية وظهرت احزاب اخرى كانت أقل شعبية ونفوذاً من الاحزاب التقليدية واتسمت بالطابع الصفوي وانحصرت عضويتها الفاعلة بشكل رئيسي في أوساط المتعلمين وقد عرفت بالأحزاب العقائدية وكان أبرزها جماعة الأخوان المسلمين والحزب الشيوعي السوداني[2].

تولي تنظيم الضباط الاحرار السلطة في مصر عن طريق انقلاب عسكريفي 23 يوليو 1952م، تحول فيما بعد إلى ثورة كانت لها أنعكاساتها الإقليمية والدولية. وقد كان للسودان نصيبه من تلك الإنعكاسات . فتغيرت السياسه المصرية للسودان بعد ثورة يوليو 1952م فبعد ان كانت النخبة المصرية الحاكمة في مصر قبل الثروة ترى السودان جزءاً من الدولة المصرية، تغيرت هذه النظرة بعد الثورة واصبحت القيادة المصرية مستعدة لفصل مسألة السودان عن مسألة جلاء القوات البريطانية من منطقة قناة السويس في أية مفاوضات مقبلة مع بريطانيا وهو الأمر

2( ) عبدالخالق محجوب ، لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي السوداني، بدون ناشر ، الخرطوم 1987م.

1( ) محمد سعيد القدال ، تاريخ السودان الحديث 1820-1955م، دار الامل للطباعة والنشر ، 1992م.

2( ) المصدر نفسه .

الذي كانت تتمسك به الحكومة المصرية في العهد الملكي الـذي قضي عليه ثوار يوليو 1952م.
وبـدأت حكومـة الثـورة المصـرية فـي مفاوضـات مـع الأحـزاب السياسية السودانية حول المسألة السودانية، واتفقت مـع حـزب الأمـة فـي 12 أكتـوبر 1952م علـى أن يكـون للسـودانيين حـق تقرير مصـيرهم بأنفسـهم، وتـم الوصـول إلـى اتفـاق مماثـل مـع الأحزاب الإتحاديـة فـي 10 فـبراير 1953م . وكـانت الأتفـاقيتين تنصان على حق تقريـر المصـير وتشـكيل لجنـة للسـودنة ولجنـة دولية للاشراف على الانتخابات ولجنة الحاكم العام . وأتفق أيضـاً علـى أن يتـم جلاء القـوات البريطانيـة والمصـرية قبـل أن تنفـذ الإجراء الذي يقضي بتقرير المصير[1].
وبالإتفاق بين مصر والأحزاب السودانية، وجدت بريطانيـا ان مـن العسير عليها أن تقف فـي وجـه المطـالب المشـروعة للسـودان لذلك وافقت على ما تم الإتفـاق عليـه، وفـي 12 فـبرير 1953م وقعت في القاهرة اتفاقية بين الحكومـتين المصـرية والبريطانيـة بشأن الحكم الذاتي وتقريـر المصـير للسـودان ونصـت الإتفاقيـة على فترة انتقالية تتم خلالهـا تصـفية الإدارة الثنائيـة وقيـام لجنـة للحـاكم العـام تكـون بمثابـة مجلـس للسـيادة، وتشـكيل لجنـة للانتخابات وأخرى لسودنة الإدارة والبوليس وقوة دفاع السـودان في مدة لا تتجاوز ثلاثة أعـوام . وبنـاءً علـى هـذه الاتفاقيـة صـدر قانون الحكم الذاتي في 21 مـارس 1953م وظلـت أحكـام هـذا القانون مع بعض التعديلات الطفيفة في دستور السودان المعدل في 1964م حتى 1969م وذلك فيما عـدا فـترة السـت سـنوات من الحكم العسكري للفريق عبود[2].
في أواخر عام 1953م جرت أول انتخابـات عامـة فـي السـودان بموجب اتفاقية الحكم الذاتي، وأسفرت عن فوز الحزب الـوطني الاتحادي – الذين ضم الأحزاب الإتحادية المختلفة – بأغلبية مقاعد البرلمان إذ حصل على 51 مقعداً مـن مجمـوع المقاعـد وقـدرها 97 ولم يحصل منافسـه حـزب الأمـة إلا علـى 22 مقعـداً فقـط، وانتخـب اسـماعيل الأزهـري رئيـس الحـزب رئيسـاً لأول وزارة سـودانية كـان كـل الـوزراء فيهـا مـن الحـزب الـوطني الإتحـادي صاحب الأغلبية الكبيرة في البرلمان.

1( ) تيم تبلوك، صراع السلطة والثروة في السودان، ترجمة الفاتح التيجاني ومحمد على جادين ، دار الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، الخرطوم 1993م.

2( ) محمد سعيد القدال ، مصدر سابق.

بموجب الترتيبات السياسية التي اتفق عليها، كان من المفترض إجراء استفتاء شعبي بين خياري الوحدة مع مصر أو الاستقلال التام . ولكن أحداثاً وقعت بعد تشكيل أول حكومة سودانية في 9 يناير 1954م جعلت تجاوز الاستفتاء الشعبي أمراً ضرورياً فقد وقعت أحداث مارس 1954م في يوم إفتتاح البرلمان الاول حينما قام حزب الأمة بحشد أنصاره في مظاهرة لاستعراض القوة كان هدفها المعلن الترحيب باللواء محمد نجيب رئيس مجلس قيادة الثورة المصرية الذي حضر إلى السودان ليشهد الجلسة الافتتاحية للبرلمانوقد وقعت مصادمات بين الشرطة وأنصار حزب الامة أدت إلى سقوط الكثير من الضحايا من الطرفين. كذلك وقع تمرد القوات الجنوبية في توريت في 18 اغسطس 1955م وراح ضحيته الكثير من الشماليين والجنوبيين الأمر الذي صعب إجراء استفتاء في الجنوب.
لكل هذه الأسباب،أجمعت القوى السياسية الرئيسية في شمال السودان، على إلغاء الاستفتاء الشعبي وإعلان السودان دولة مستقلة وقد تم ذلك من داخل البرلمان في 19 ديسمبر 1955م بعد إعطاء النواب الجنوبيين وعوداً بالنظر في إمكانية قيام حكم فيدرالي في جنوب السودان وبناءً على تلك الوعود وقف النواب الجنوبيون إلى جانب قرار إعلان الاستقلال من داخل البرلمان، وفي الأول من يناير 1956م رفع العلم الوطني وأصبح السودان دولة مستقلة كاملة السيادة.

الأنظمة السياسية المعاصره و الإستقلال:
أختيرت لجنة من خمسة نواب أحدهم جنوبي بواسطة البرلمان لتمارس سلطات رأس الدولة بموجب احكام دستور مؤقت يقره البرلمان حتى انتخاب رئيس للدولة بمقتضى أحكام دستور دائم، للحصول على اعترافات دولية سريعة بالاستقلال.
وفيالأول من يناير 1956 م تم إنزال علمي الحكم الثنائي البريطاني والمصري من سارية سراي الحاكم العام (القصر الجمهوري، لاحقاً) ليرتفع في ذات اللحظة علم جمهورية السودان ليشهد ميلاد دولة جديدة، أمام حشد كبير من السودانيين ورفع كل من إسماعيل الأزهري ومحمد أحمد محجوب علم الإستقلال في يناير 1956.
إنضم السودان إلى جامعة الدول العربية في 19 يناير 1956 ، والى هيئة الامم المتحدة في 12 نوفبر 1956م، وهو من الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الأفريقية في 25 مايو 1963م ، و الاتحاد الأفريقي الذي خلفها في يوليو 1999م م.

الحكم المدني الأول:
لم يتم الاتفاق في الفترة التي سبقت الاستقلال وما بعدها على نمط معين من الحكم وكانت الساحة السياسية تسودها عدة تيارات حزبية إبان الاستقلال تشمل من
حزب الأمة وحزب الاشقاء والحزب الوطنى الاتحادى وحزب الشعب الديمقراطى وحزب جبهة الميثاق الاسلامية والحزب الشيوعى والحزب الجمهورى والأحزاب الجنوبيه

الأزمة الدستورية:
حدث فراغ دستوري بعد انتهاء الفترة الانتقالية لأن الاستقلال ألغي دستور الحكم الذاتي المعمول به. كما أن منصب رئيس البلاد الذي شغله الحاكم العام البريطاني أصبح شاغرا بعد إلغائه مع إلغاء اتفاقية الحكم الثنائى ، ولذلك تم تعديل دستور الفترة الانتقالية ليوائم فترة ما بعد الاستقلال وكانت الحجة الرئيسية للتعجيل في ملء ذلك الفراغ هي الإسراع في الحصول على اعتراف الدول الأخرى باستقلال السودان وأهم ما نص عليه الدستور المؤقت هو تكوين مجلس سيادة (مجلس رئاسي عالي) ليكون السلطة الدستورية العليا وتؤول إليه قيادة الجيش .

استمر الخلاف لعدة سنوات بعد الاستقلال وأخفقت الأحزاب في حل مشكلة جنوب السودان، مما أدى إلى تدخل الجيش لإقصائها من الحكم، مستغلاً السخط الجماهيري المتزايد بتأزم الأوضاع في البلاد[1].

الحكم العسكري الأول:

استولى الجيش بقيادة الفريق إبراهيم عبود على السلطة في 17 نوفبر 1959م، وحل الأحزاب وأعلنعن مجلس عسكري لحكم السودانمع عدد من الوزراء المدنيين يدل على مدى عمق أزمة الحكم في السودان منذ البداية. وهذا الإحساس هو الذي بنى عليه الحكم العسكري التالي المدعوم بحكومة مدنية تكنوقراطية، شرعية الاستيلاء على السلطة، لاسيما وأنه وجد تأييدا من قطاعات واسعة من الشعب فور وصوله إلى الحكم.

المشكلة الدستورية:

كانت البلاد عند الانقلاب تُحكم بدستور مؤقت، هو صورة معدلة لقانون الحكم الذاتي الذي وضعته الإدارة الاستعمارية ورأت الحكومة بأن مشكلة الدستور يمكن حلها بالاهتمام أولاً بالحكم المحلي. في أغسطس 1959م ، شكلت لجنة وزارية لدراسة نظام للحكم المحلي كخطوة أولى نحو صياغة نظام دستوري مناسب للسودان، وبناء على توصيتها صدرت ثلاث قوانين للحكم المحلي. فيما تم تأجيل صياغة دستور دائم للبلاد لتجنب نقل السلطة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي يترأسه الفريق عبود إلى برلمان منتخب.

مشكلة الجنوب:

وفيما يتعلق بمشكلة الجنوب فقد اعتمدت حكومة عبودالحل العسكري على نفس نهج الحكومة التي سبقتها، وعينت بعض السياسيين الجنوبيين في مناصب قيادية كتعيين سانتينو دينق وزيراً للثروة الحيوانية .

التنمية:

تبنت الحكومة خططاً تنموية شملت البنيات الأساسية مثل مد خطوط السكك الحديدية، والتوسع في قطاع الزراعة من خلال إقامة مشاريع تنموية صغيرة في الأقاليم لتنمية الأرياف

1( ) عبد الباسط صالح سبدرات،حكومات السودان، خمسون عاما من التململ والقلق، رحلة التغييرات في الجهاز التنفيذي، 1954-2004 م: الدار السودانية للكتب، الخرطوم.

والمناطق النائية. واستغلال حصة السودان من مياه النيلالبالغه 11 مليار متر مكعب.

نتائج السياسات وسقوط النظام:

ورغم هذه الإنجازات الاقتصادية واجهت حكومة عبودأزمة سياسية عميقة لم تمهلها طويلاً للبقاء في الحكم. ففي عام 1963م استغلت الأحزاب السياسية الوضع وجاهرت بمعارضتها لسياسات حكومة عبود من خلال تصريحات زعمائها وندوات كوادرها خاصة في الجامعات والمعاهد العليا. وانطلق الحراك الذي أجبر الفريق عبود على التنازل عن الحكم، من جامعة الخرطومفي الربع الأخير من شهراكتوبرعلى إثر تعرض الشرطة لتجمهر طلابي محظور بإطلاق النار عليه فأردت أحد المشاركين فيه قتيلاً ـ وهو الطالب احمد القرشى طه[1].

الحكم المدني الثاني:

إنتهى الحكم العسكري في أكتوبر 1964م، وعادت الحياة الحزبية للمرة الثانية إلى السودان. وكان أهم هدف المرحلة هو إعادة البلاد إلى الحكم المدني وحل المشاكل التي تسببت في عدم الاستقرار.

االحكومة الانتقالية:

أبدت حكومة سر الختم الخليفةالانتقالية تسامحا في التعامل مع المعارضين الجنوبيين وضمت في عضويتها اثنين من أبناء الجنوب وأعلنت العفو العام عن المتمردين ودعت إلى مؤتمر حول المشكلة عرف بمؤتمر المائدة المستديرة .

استعرت الحرب الأهلية في الجنوب، وبدأ الجنوبيون المعارضون للحكومة في تنظيم أنفسهم واستدرار تعاطف المجتمع الدولي واستنفارالرأي العام في الجنوب. وتم تأسيس حكومة السودان الجنوبية المؤقتة في المنفى كجناح مدني لحركة الأنيانيا..

الحالة السياسية العامة:

دخلت البرلمان في هذه الفترة حركات أقليمية أخرى إلى جانب الحركات الجنوبية تمثل القوى الإقليمية خارج المركز أبرزها مؤتمر البجا في شرق السودان الذي حاز على عشرة مقاعد وإتحاد جبال النوبة في جنوب كردفان في حين انقسم حزب الامة إلى جناحين: جناح الصادق المهدىوجناح الإمام الهادى المهدى، وأتحد حزبا الطائفة الختميةتحت اسم الإتحاد الديمقراطي، ودخل حزب سانو الجنوبي المعارض

1( ) الباسط صالح سبدرات، مرجع سابق.

البرلمان بخمسة عشر مقعداً وجبهة الجنوب بعشرة مقاعد، فيما غاب اليساريون و الشيوعيون عن البرلمان.

رئاسة الصادق المهدي للوزراء:

تم انتخاب الصادق المهدىرئيسا لحزب الأمة في نوفمبر 1964م، ثم تولى رئاسة الوزراء عن حزب الأمة فـي حكومـة ائتلافيـة مـع الحـزب الـوطني الاتحـادي فـي 25 يوليـو 1966م- خلفـا للسـيد محمد أحمد محجوب الذي قاد المعارضه في البرلمان بجـزء مـن عضوية حزب الأمة [1].

حل الحزب الشيوعي:

اتهم الإخوان المسلمونعام 1965م أحد أعضاء الحزب الشـيوعي السـوداني بالإسـاءة إلـى الإسـلام فـي اجتمـاع عـام. وقـامت مظاهرات دعت إلـى حـل الحـزب الشـيوعي السـوداني وإنتهـت بقيام الحكومة بطرح الموضوع في البرلمـان الـذي أجـاز بأغلبيـة مشروع قرار يـدعو إلـى حـلّ الحـزب الشـيوعي وحظـر نشـاطه وطرد نوابه من البرلمـان بسـبب أتهـام الحـزب بالأحـاد، وتعـديل الدستور المؤقت على نحو يتيح تنفيذ القرار الذي لم يكـن ممكنـا في ظل الدستور المؤقت.

لجأ الحزب الشيوعي إلى المحكمة العليا وأثار دعوى قضائية ضد شرعية قرار الحكومة التي حكمت لصالحه بعـدم دسـتورية قـرار الحكومة وبطلانه، وتجاهلت حكومة الصادق المهدىحكم المحكمـة العليا ومضت في تنفيذ قرارها.

1( ) المرجع السابق.

حكومة نميري:
استولت القوات المسلحة السودانية بقيادة العقيد أركان حرب جعفر محمد على نميرى على السلطة مجدداً،في صبيحة يوم 25 مايو 1969م وتم تكوين مجلسين هما:
مجلس قيادة الثورة برئاسة العقيد جعفر نميري الذي ترقى في اليوم ذاته إلى رتبة لواء (ثم لاحقا إلى رتبة مشير)
مجلس الوزراء تحت رئاسة بابكر عوض اللة رئيس القضاء السابق الذي استقال من منصبه في عام 1964م ، احتجاجاً على قرار حلّ الحزب الشيوعى السوداني.شمل مجلس قيادة الثورة تسعة ضباط كلهم تقريباً من رتبة رائد وضمت الحكومة الجديدة (21) وزيراً برئاسة جعفر نميري رئيس مجلس قيادة الثورة ووزير الدفاعو اثنين من المثقفين الجنوبيين هما الدكتور جوزيف قرنق، برلماني ورجل قانون، وعيّن وزيراً للتموين، والقاضي أبيل الير وأصبح وزيراً للإسكان.
التنمية:
في المجال الأقتصادي تبنت حكومة نميربسياسة تأميمالبنوك والشركات التجارية الكبيرة في البلاد وتحويلها إلى القطاع العام . كما قامت لاحقاً بتشييد شبكة من الطرق بين المدن وتعاقدت مع شركة شيفرون الأمريكية للتنقيب عن النفطفيكردفان وجنوب السودان وهو مشروع لم يكتمل آنذاك لدواعي أمنية تماماً كمشروع حفر قناة في ولاية جونقلي لتحويل مسار بحر الجبل وتفادي منطقة السدود بغية زيادة مياه نهر النيل. كما أحدثت تغييرات شملت قطاعات أخرى كالتعليم والخدمة المدنية وغيرها .
الدستور:
وفي سعيه لحل مشكلة نظام الحكم قام جعفر نميري بحل مجلس قيادة الثورة وأجري استفتاء عاما على رئاسة الجمهورية ليصبح النميري أول من حاز على لقب رئيس الجمهورية في السودان. وتم تشكيل لجنة حكومية لدراسة الهيكل الدستوري وكلف الدكتور جعفر محمد علي بخيت بوضع المسودة، على أن يساعده كل من منصور خالد وبدر الدين سليمان. بينما حل الإتحاد الاشتراكي السوداني محل الأحزاب كما تم تكوين المنظمات والإتحادات الجماهيرية التابعة له، في إطار ما عرف آنذاك بفلسفة تحالف قوى الشعب العاملة.
مشكلة الجنوب:
تمثلت أولى خطوات حكومة النميري لتسوية مشكلة جنوب السودان في إعلان التاسع من يونيو 1969م، الذي انطلق من

الإعتراف بالتباين والفوارق بين شمال السودان وجنوبه، وحق الجنوبيين في أن يطوروا ثقافتهم وتقاليدهم في نطاق سودان "اشتراكي" موحد مما يشكل نقطة تحول كبرى في سياسات الشمال تجاه جنوب السودان حيث أن ذلك يعني التخلي عن أهم توجه الأحزاب الشمالية في تسوية إشكالية الجنوب عن طريق نشر الثقافة العربية والدين الإسلامي في الأقاليم الجنوبية،. بدأت حكومة نميري أولا بالاهتمام بالمسيحية، وجعلت العطلة الإسبوعية في الجنوب يوم الأحد بدلاً عن يوم الجمعة، وسعت إلى تحسين علاقتها مع الكنيسة وبالتالي تحسين علاقات السودان بالغرب ومع البلدان الأفريقية وفي مقدمتها إثيوبيا التي كانت تحتضن قادة التمرد الجنوبيين.

إتفاقية أديس أبابا:

وفي ظل هذه التحولات السياسية تم التوقيع على اتفاقية أديس أبابا في 3 مارس 1972م، بين حكومة السودان والمتمردين الجنوبيين تحت وساطة اثيوبية ومجلس الكنائس العالمي ومجلس عموم أفريقيا الكنسي،وتمخضت الاتفاقية عن وقف لأطلاق النار واقرار لحكم ذاتى اقليمى تضمن إنشاء جمعية تشريعية ومجلس تنفيذي عال، ومؤسسات حكم إقليمي في جنوب السودان واستيعاب ستة آلاف فرد من قوات حركة الانيانيا في القوات المسلحة . كما اعترفت الاتفاقية باللغة العربية كلغة رسمية للبلاد واللغة الإنجليزية كلغة عمل رئيسية في جنوب السودان وكفلت حرية العقيدة وحرية إقامة المؤسسات الدينية في حدود المصلحة المشتركة وفي إطار القوانين المحلية .

الحرب الأهلية الثانية:

وبحلول عام 1983م تفجر الوضع في الجنوب عندما رفضت فرقة عسكرية في مدينة واو عاصمة إقليم بحر الغزال بالجنوب الأوامر الصادرة إليها بالانتقال إلى الشمال واغتالت الضباط الشماليين وفرت بعتادها إلى الغابة مطلقة على نفسها اسم حركة "انيانيا ـ 2 "، وهكذا بدأ التمرد الثاني. وأرسلت الحكومة ضابطاُ جنوبياً برتبة عقيد هو جون قرنق دى مابيور لتثنية الفرقة المتمردة عن تمردها وحثّها على إلقاء السلاح، إلا أن العقيد جون قرنق إنضم الي المتمردين في الغابة بدلاً عن تهدئتهم واقناعهم بالعدول عن التمرد، منشئاً الجيش الشعبى لتحرير السودان وجناحها المدني الحركة الشعبية لتحرير السودان. وبدأ العد التنازلي لحكم جعفر نميري، والسودان بدون دستور دائم أو

نظام للحكم متفق عليه مع حرب مستعرة في جنوبه وحالة من الأرتباك السياسي[1] .

حكومة سوار الذهب العسكرية المدنية الانتقالية:

بدأت احتجاجات ابريل /1986م، بمظاهرات بسيطة عفوية ضد التسعيرة الجديدة المرتفعة التي وضعتها الحكومة في بعض السلع ومن ضمنها السكر، إلا أن المظاهرات سرعان ما تطورت إلى إضرابات واحتجاجات متواصلة رغم تراجع الحكومة عن التسعيرة الجديدة، حتى اضطرت القيادة العامة للجيش التدخل لتفادي تردي الأوضاع الأمنية وتفشى الفوضى أمام عجز الحكومة التي كان يرأسها نائب الرئيسعمر محمد الطيب إذ كان الرئيس نميرى خارج البلاد في زيارة للولايات المتحدة.

في صباح يوم السبت 6 ابريل 1985م، أذاع الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب وزير الدفاع والقائد العام لقوات الشعب المسلحة بياناً أعلن فيه الاستيلاء على السلطة وإنهاء حكم الرئيس نميرى.

وجاء في تبرير تلك الخطوة بأن « "قوات الشعب المسلحة وبعد أن ظلت تراقب الموقف الأمني المتردي، في أنحاءالوطن وما وصل إليه من أزمة سياسية بالغة التعقيد، قررت بالإجماع أن تقف إلى جانب الشعب واختياره، وأن تستجيب إلى رغبته بالاستيلاء على السلطة ونقلها إليه عبر فترة انتقالية محددة"»

وصدرت بعد ذلك عدة قرارات نصت على تعطيل العمل بالدستور وإعلان حالة الطوارئ في البلاد، وإعفاء رئيس الجمهورية ونوابه ومساعديه ومستشاريه ووزرائه وحل الاتحاد الاشتراكي، إلا أن أهم ما جاء في تلك القرارات والأوامر هي أهداف مرحلة التغيير التي وصفت بأنها "مرحلة انتقالية، لا تهدف إلى استبدال نظام عسكري بآخر"، بل أنها جاءت من أجل احتواء كل الآثار المترتبة في فترة الحكم الماضي في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بالإضافة إلى إعداد ميثاق عمل سياسي وطني يقوم على مرتكزات أساسية (الاستقلال التام، الحفاظ على الوحدة الوطنية) أي باختصار التمهيد لحكومة تعمل على حلّ مشاكل السودان السياسية وفي مقدمتها مشكلة الحكم والحرب في الجنوب. وفي 9 ابريل 1985م، أعلن عن تشكيل مجلس عسكري انتقالي لممارسة أعمال السلطتين التشريعية والتنفيذية برئاسة الفريق أول عبد الرحمن سوار

1( ) عبد اللطيف البوني: تجربة نميري الإسلامية، مايو 1969 م - أبريل 1985 م، معهد البحوث والدراسات الاجتماعية، الخرطوم (1995) ص.13

الدهب والفريق أول تاج الدين عبد الله فضل نائباً له، وعضوية 13 من كبار ضباط الجيش من بينهم اثنان من أبناء جنوب السودان. كما تم تشكيل حكومة مدنية برئاسة الدكتور الجزولى دفع الله.

الحكم المدني الثالث:

أنجز الفريق عبد الرحمن سوار الذهب وعده بعد انقضاء مهلة العام. وجرت الانتخابات في موعدها وفاز فيها حزب الأمة الجديد بزعامة الصادق المهدى، متقدماً على غيره من الأحزاب وتولى رئاسة مجلس الوزراء، بينما جاء الحزب الاتحادى الديمقراطى في المرتبة الثانية الذي كان يتزعمه أحمد الميرغنى وتولى رئاسة مجلس رأس الدولة، فيما خرج منها حزب الجبهة الاسلامية القومية وزعيمها حسن الترابى ليتصدر صفوف المعارضة في البرلمان. وسلم سوار الذهب السلطة إلى الحكومة المدنية الجديدة.

اتسمت فترة الديمقراطية الثالثة بعدم الاستقرار، إذ تم تشكيل خمس حكومات ائتلافية في ظرف أربع سنوات[1].

1( ) مرجع سابق حكومات السودان، خمسون عاما من التململ والقلق، رحلة التغييرات في الجهاز التنفيذي، 1954-2004 م: عبد الباسط صالح سبدرات، الدار السودانية للكتب، الخرطوم.

ثورة الإنقاذ الوطني:
في العام 1989 قامت الجبهة الإسلامية بـانقلاب عسـكري تحـت اسم ثورة الانقاذ الـوطنى، فـي بدايـة الانقلاب لـم يكـن معروفـاً توجه الانقلابيين السياسي ثـم ظهـرت الجبهـة الإسـلامية بزعامـة حسن عبد اللة الترابى م ـن ورائـه، وكنتيجـة لسياسـات الحكوم ـة السودانية الجديدة فقد تردت علاقاتها الخارجيـة وتمـت مقاطعـة السودان وإيقاف المعونات من قبل الولايات المتحـدة الأمريكيـة، وتم إدراجه ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب.
نجحت حكومة المؤتمر الوطنى (كما عرفـت لاحقـا) باسـتخراجها وتصديرها للنفط الذي وفـر دخلا كـبيرا ومنتظمـا للحكومـة حـتى انفصال الجنوب.
اندلعت في العام 2003م أزمـة دارفـور حيـث اُتهمـت الحكومـة السودانية بتسليح قبائل من أهل دارفور (الجنجويد) لاسـتخدامهم في قمع التمرد مما أدى إلى تأسيس العديد مـن حركـات التمـرد منها حركة العدل والمساواة الـتي يتزعمهـا خليـل إبراهيـم الـذي اغتيل في العام 2011 وحركة تحرير السودان وحركات أخرى. و علـى خلفيـة الأزمـة المشـتعلة فـي دارفـور أصـدر مـدعي عـام المحكمـة الجنائيـة الدوليـة فـي لاهـاي لـويس مورينيـو أوكـامبو مذكرة اعتقال بحق الرئيس البشير (والتي تعتـبر سـابقة) متهمـاً إياه بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنساتية.
اتفاقية نيفاشا:
تم التوقيع على أتفاقية السلام الشامل فـي نيفاشـا بيـن حكومـة السودان ممثلة بنائب رئيس الجمهورية علـي عثمـان محمـد طـه ورئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان الدكتور جون قرنــق دي مـبيور، والـتي وضـعت حـداً للحـرب الأهليـة الثانيـة فـي جنـوب السودان ومنحت إقليم جنوب السودان حكماً ذاتياً ومشاركة فـي الحكم المركـزي ونصـت علـى تنظيـم اسـتفتاء حـول الوحـدة أو الاسـتقلال فـي العـام 2011م. كمـا تـم التوقيـع علـى الدسـتور الانتقالي الجديد في عام 2005م.
انفصال الجنوب:
تم إجراء أستفتاء عـام بتاريـخ 9ينـاير 2011م أدلـى فيهـا سـكان جنــوب الســودان بأصــواتهم، واقــترعوا بنســبة كــبيرة لصــالح الانفصال.

وفي التاسع من شهر يوليو عام 2011مأنزل علم جمهورية السودان من مدينة جوبا، عاصمة الجنوب ورفع علم الحركة الشعبية لتحرير السودان - الذي اختير ليكون علم الدولة الجديدة- إيذاناً بمولد دولة جنوب السودان، وبذلك يكون قد تم انجاز آخر خطوة من خطوات تنفيذ بنود اتفاقية السلام الشامل المبرمة بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان. وكان السودان أول من أعترف بالدولة الجديدة.

التطور الدستوري في السودان:

تنقل السودان بعد استقلال البلاد عن بريطانيا في يناير 1956 بين أنظمة حكم مختلفة، من عسكرية طويلة وديمقراطية قصيرة، ومرت البلاد عبر هذه الحقب بتجارب دستورية متعددة (مؤقتة، وانتقالية)، منها ما جاء بوسائل ديمقراطية بيد أن معظمها جاء بوسائل غير ديمقراطية، وقد حُكمت البلاد حتى اليوم بثمانية دساتير وعدد أكبر من الأوامر العسكرية.

دساتير عبر الحقب:

بعد مرور 59 عاما على استقلال البلاد لم تستطع النخب السياسية التي حكمت البلاد وضع دستور دائم يتضمن معالم الحكم الرئيسية، وحقوق وواجبات المواطنين والحاكمين.

لقد مرت على السودان منذ الاستقلال حوالي ثمانية دساتير، وهذا يعني أنه في كل سبع سنوات كان هناك دستور جديد.

وكان أول دستور للسودان هو قانون الحكم الذاتي الذي صدر عام 1953 بغرض تنظيم إدارة السودان خلال فترة الحكم الذاتي والتي كانت تنتهي بتقرير السودان مصيره بين الوحدة مع مصر أو الاستقلال[1].

وتنبع أهميته من كونه تأسس عليه أول دستور بعد الاستقلال، فقد اتضح قبيل إعلان الاستقلال أن الوقت غير كاف لحسم المسائل المعلقة وإصدار دستور دائم للسودان مع الاستقلال في الأول من يناير 1956.

وعليه فقد تم إدخال تعديلات بصورة عاجلة على قانون الحكم الذاتي وإصداره تحت مسمى "دستور السودان المؤقت لعام 1956"، وشكلت أول حكومة بعد الاستقلال لجنة لإعداد دستور دائم، لكن الخلافات اشتعلت في تفاصيل المسودة، وغرق الساسة في جدل المفاضلة بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني الذي اقترحته لجنة الدستور[2].

ولم تتم إجازة ذلك الدستور واستمر حكم البلاد بدستور عام 1956 المؤقت حتى انقلاب الفريق إبراهيم عبود على السلطة الديمقراطية في 17 نوفمبر 1958 وكانت أول

1() خلفية تاريخية لعملية البناء الدستورى فى السودان –د .الطيب حاج عطية ورقة عمل.

2()التجربة الديمقراطية وتطور نظام الحكم فى السودان – ابراهيم محمد حاج موسى 1/1/1999م ص 89.

قراراتحكومته تعليق العمل بدستور 1956، وأصبحت البلاد تحكم بأوامر عسكرية يصدرها المجلس الأعلى للقوات المسلحة الـذي أعطى نفسه كل السلطات التشريعية والتنفيذيـة والقضـائية فـي السودان[1].

بعد نجاح ثورة أكتوبر الشعبية على نظام الفريق عبود عـام 1964 اتفقت الأحزاب والنقابات والاتحـادات الـتي قـادت الثـورة علـى العـودة إلـى دسـتور عـام 1956، وتمـت تسـميته "دسـتور السودان المؤقت لعام 1964". وقد تم تعديله في حادثة شـهيرة في نوفمبر 1965، وهو التعديل الخـاص بحـل الحـزب الشـيوعي السوداني وطرد نوابه من البرلمان وتحريـم الشـيوعية ومحاكمـة كل من يتهم باعتناقها[2].

وقد استمر العمل بدستور عـام 1964 المـؤقت حـتى مـايو عام 1969 بعد أن أدخلت عليه عدة تعديلات، وانتهـى العمـل بـه حين قفز العقيد جعفر نميري إلى السـلطة فـي انقلاب عسـكري فـي 25 مـايو عـام 1969. وقـام قـادة انقلاب نميـري بتعطيـل دستور عام 1964 لتحكم البلاد في إثر ذلك بالأوامر الجمهورية.

وصدر الأمر الجمهوري الخامس كدستور للبلاد بنظام حكـم رئاسي لأول مرة في تاريخ السودان عام 1971. وتـم الاسـتفتاء على نميـري رئيسـا للجمهوريـة، وحصـلعلى 99% مـن الأصـوات حسب زعم النظام، ثم أصدر نميـري فـي عـام 1973 مـا سـماه "الدستور الدائم للسودان .

وقد قنن ذلـك الدسـتور النظـام الرئاسـي بصـلاحيات شـبه مطلقـة كـانت تتزايـد مـع كـل تعـديل للدسـتور، كمـا قنـن ذلـك الدستور نظام الحزب الواحد (الاتحاد الاشتراكي)

ولاحقا في سبتمبر 1983 تمت إضافة فقرة لدستور عـام 1973 تشير إلى أن الشريعة الإسلامية هي المصـدر الرئيـس للتشـريع، واستمر العمـل بدسـتور عـام 1973 حـتى قيـام انتفاضـة أبريـل الشعبية ضد نميري عام 1985. [3]".

1() مرجع سابق -التجربة الديمقراطية وتطور نظام الحكم فى السودان.

2() حكومات السودان، خمسون عاما من التململ والقلق، رحلة التغييرات في الجهاز التنفيذي، 1954-2004م: عبد الباسط صالح سبدرات، الدار السودانية للكتب، الخرطوم.

3() عبد اللطيف البوني: تجربة نميري الإسلامية، مايو 1969 م - أبريل 1985 م، معهد البحوث والدراسات الاجتماعية، الخرطوم (1995) ص 67.

واتفـق قـادة الانتفاضـة علـى إلغـاء دسـتور عـام 1973، وأجـاز المجلس العسكري الانتقـالي برئاسـة الفريـق أول عبـد الرحمـن سوار الذهب دستور السودان الانتقـالي لعـام 1985. وقـد انبنـى دسـتور عـام 1985 علـى دسـتور عـام 1964 المعـدل، غيـر أن قوانين الشريعة الإسلامية ظلت في مكانهـا دون إلغـاء أو تعـديل أو تجميد رسمي لها[1].

في يونيو 1989 قفز الرئيس الحالي المشـير عمـر البشـير إلـى السـلطة بـانقلاب عسـكري، ومثـل حكومـتي الفريـق عبـود والعقيد نميـري العسـكريتين، علـق العمـل بدسـتور عـام 1985، وبدأ حكم البلاد بـالأوامر العسـكرية، واسـتمر ذلـك الوضـع حـتى صـدور دسـتور عـام 1998 الـذي قـام بصـياغته الـدكتور حسـن الترابي الذي كان وقتها رئيسا للبرلمان، وهكذا أصبح دستور عـام 1998 الدستور السادس للسودان[2].

وبعد توقيع اتفاقية السلام الشامل في ينـاير عـام 2005 أصـرت الحركة الشعبية على صياغة دسـتور جديـد مبنـى بنـاءً تامـا علـى اتفاقية السلام، وهذا ما حدث. وصدر "دستور جمهورية السـودان الانتقالي لسنة 2005" في 9 يوليو 2005. [3].

وإثـر انفصـال جنـوب البلاد الـذي تقـرر فـي اسـتفتاء ينـاير 2011 وسريان تنفيذ الانفصال في 9 يوليو من العام نفسـه قـام البرلمـان بحـذف المـواد المتعلقـة بجنـوب السـودان والحركـة الشـعبية مـن دسـتور عـام 2005 وأعلـن مـا تبقـى مـن المـواد دستورا ثامنا هو الذي تم تعديله مؤخرا.

1() حكومات السودان، خمسون عاما من التململ والقلق، رحلة التغييرات في الجهاز التنفيذي، 1954-2004م.

2() الدولة والدين فى الدساتير السودانية بروفسير محمد ابراهيم خليل.

3() دستور جمهورية السودان الانتقالى 2005م – المجلس الوطنى

ملابسات التعديل ومآلاته:

لقد تعرض دستور 2005 الانتقالي لـ 18 تعديلا طالت مسألتين مهمتين أثارتا جدلا واسعا حتى وصف البعض الأمر بالانقلاب الدستوري: الأولى صلاحيات جهاز الأمن والمخابرات، والثانية صلاحيات رئيس الجمهورية في تعيين ولاة الولايات ورئيس القضاء وقادة الجيش والشرطة والأمن.

وبموجب هذه التعديلات أصبحت الفقرة المتعلقة بصلاحيات جهاز الأمن تنص على أن "يكون جهاز الأمن الوطني قوة نظامية مهمتها رعاية الأمن الوطني الداخلي والخارجي، ويعمل هذا الجهاز على مكافحة المهددات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية كافة والإرهاب والجرائم العابرة للوطن".

وكانت المادة قبل التعديل تحصر صلاحيات جهاز الأمن فقط في "جمع المعلومات والتحليل".. صحيح أن دستور 2005 جاء إثر توقيع اتفاق السلام بمشاركة الحركة الشعبية بمعنى أن يد الحزب الحاكم لم تكن مطلقة حينها، إلا أن هذه المادة كانت كذلك في دستور ما قبل مشاركة الحركة الشعبية تنص على أن "تكون خدمة الأمن الوطني خدمة مهنية وتركز في مهامها على جمع المعلومات وتحليلها وتقديم المشورة للسلطات".

كذلك يأتي تعديل المادة التي قضت بتعيين الولاة من قبل الرئيس بدلا من انتخابهم في سياق إعادة المركزية القابضة للمركز.

لقد نسفت التعديلات ما نص عليه الدستور في مقدمته من كونه دستورا يمهد للديمقراطية واللامركزية التي ظل المواطنون -منذ الاستقلال- يطالبون بها وبالمشاركة الفعالة في إدارة الخدمات والتنمية.

إن التعديلات التي منحت الرئيس صلاحيات تعيين الولاة بدلا من انتخابهم أجهضت الحكم الاتحادي الفدرالي الذي كان ينظر إليه كآلية لحل النزاعات والقضاء على المظالم الإقليمية، إذ يقوض التعديل أساس الحكم الاتحادي ويحوله إلى مجرد حكم محلي داخل دولة شديدة المركزية.

وإن إطلاق يد الرئيس في تعيين قادة الجهاز القضائي هـدم مبدأ الفصـل بيـن السـلطات، حيـث أخضـعت السـلطة القضـائية لسطوة رئيس الجمهورية بصورة غير مسبوقة.

المبحث الثاني
تجربة الحكم الإتحادي في السودان

السودان ومنذ الإستقلال ظلّ يعـاني مـن المشـاكل الناتجـة عـن التعدديـة العرقيـة والثقافيـة بالإضـافة إلـى المشـاكل الإقتصـادية المتمثلـة فـي السياسـات الإقتصـادية غيـر المسـتقرة، والجفـاف والتصحر والفجوة الغذائية، إلى جانب عدم الاسـتقرار السياسـي المتمثل فـي التغييـر المسـتمر لأنظمـة الحكـم و مشـاكل توزيـع الموارد واستمرار الحرب الأهلية والحاجة الملحة للتنمية.

هذه العوامل مجتمعة لعبت دوراً كبيراً فـي عـدم تحقيـق النجـاح لتجارب الحكم اللامركزي التي طبقت في السودان ويظهـر ذلـك جلياً في المحاولات المختلفة للإصلاح الإداري والـتي تمثلـت فـي تقرير ملنر 1921 تقرير مارشال 1951م قانون الحكـم المحلـي 1951م، لجنة أبورنات 1960م، قانون الحكـم الشـعبي المحلـي 1971م، الحكم الإقليمي 1980م، قانون الحكم المحلي 1981م وأخيراً الحكم الإتحادي 1991م.

تطور الحكم الإتحادي بالسودان:

ترجـع فكـرة تطـبيق الحكـم الإتحـادي فـي السـودان فـي شـهر مـارس 1947م أبـان إنعقـاد مـؤتمر جوبـا، ومـؤتمر المائـدة المسـتديرة فـي 1965م إذ نـاقش ممثلـي الجـانبين جنـوبيين وشماليين آنذاك عدداً من الخيارات لحل مشكلة الحـرب الأهليـة القائمة. وكان أن تأسس القرار بخصوص مسـتقبل الجنـوب فـي الفدرالية أو وحدة الشمال والجنـوب أو قيـام حكـم إقليمـي فـي الجنوب إلا أن خيار الفدرالية لاقي رفضاً من قبل ممثلى الشمال لاعتقاد سائد وقتها بأن ذلك يؤدي للإنفصـال (أن أكـبر تحـد واجـه السـودان كـان اختيـار نظـام حكـم يتناسـب وظـروف السـودان. وأتفقت كل القوى السياسية في السودان بأن الحكم اللامركـزي هو الأنسب لقطـر كالسـودان و قـدمت القـوى السياسـية نمـاذج مختلفة للحكم اللامركزي لكي يطبق في السودان[1]

ويعود سـعى الأنظمـة السياسـية لاختيـار نظـام الحكـم الإتحـادي للضـرورة الاقتصـادية لوضـع قاعـدة صـلبة للتنميـة علـى أسـاس متوازن وللضرورة الاجتماعية بتعزيـز وتقويـة الأنشـطة الإقليميـة للإبقاء على الولاءات الثقافية الذاتية أو الكينونة الإقليمية للوحـدة مع التعددية والضرورة السياسية بتوفير الأمن والسـلام و تطـوير تجربة الحكـم الإقليمـي لنظـام يتميـز بتخويـل السـلطات بدرجـة

1() Hamid, Mohamed Bashir Central-Regional Relation: The Fedral Option Khartoum, Khartoum University Press1987-p24).

قليلة من هيمنة المركز مع احتفاظ الاقاليم بكيونتها علـى أسـس دستورية

تاريخ الحكم الإتحادي في السودان :

تم الإعلان عن توصـية للأخـذ بنظـام الحكـم الإتحـادي فـي عـام 1989م أبان انعقاد مؤتمر الحوار الـوطني لقضـايا السـلام الـذى توصل إلى نتيجة أن خيار الفدرالية هو أفضـل نظـام حكـم لقطـر كالسودان، إضـافة إلـى أنـه يلـبي تطلعـات المـواطنين بـالجنوب وأقاليم أخرى بالإضافة إلى أعتبارات أخرى وهي :

1- اتساع رقعة السودان وترامي أطرافـه ووضـعه الحـدودي مـع الأقطـار المجـاورة إضـافة لعـدم كفايـة وكفـاءة وسـائل النقـل والمواصلات لتغطية كل المساحة.

2- ضـعف التنميـة الاجتماعيـة والإقتصـادية وعـدم توازنهـا بيـن الاقاليم[1]

وتوقع المؤتمر أن يقود خيار الفدرالية إلى الحفاظ علـى الوحـدة الوطنية في ظل التعدد الإثني والثقافي مما يساعد في بناء الأمة وتحقيـق منـاخ مـن الأمـن والاسـتقرار مـن خلال توسـيع قاعـدة الشوري و صنع القرارالتى تعتـبر تـدريباً لمـواطني الأقـاليم لحـل مشاكلهم المحلية وبناء أقاليمهم بأنفسهم والإعتماد على الجهـود المحليـة لتحقيـق التنميـة بجـانب تقليـل العبـء علـى الحكومـة القومية.

الحكم الاتحادي والدستور:

لـم تحـدد الدسـاتير المختلفـة الـتى مـرت علـى السـودان منـذ استقلاله ثوابت للحكم مما نتـج عـن ذلـك خلافـات حـول النظـام الأمثل للحكم وكيف يحكم السودان، فظلت المتغيرات تطرأ فـي الحكومـات المتعاقبـة علـى الحكـم مـن خلال إصـدار المراسـيم الدسـتورية، فتـم إصـدار المرسـوم الدسـتوري الرابـع لتأسـيس الحكـم الإتحـادي فـي العـام 1991م وبصـدور المرسـوم الغيـت القوانين الآتية:

قانون الحكم الذاتي الإقليمي للمديريات الجنوبية لسنة 1972م

قانون الحكم الإقليمي لسنة 1980م.

قانون العاصمة القومية لسنة 1983م.

وقسمت جمهورية السـودان بمـوجب هـذا المرسـوم إلـى تسـع ولايات، إلا أن المرسوم الدسـتوري العاشـر الصـادر فـي فـبراير 1994م اجـرى تعـديلا فـي المرسـوم الرابـع بإلغـاء المـادة (5)

1() عبدالله ، الهادي عبدالصمد ، السودان بين الإقليمية والفدرالية ، نجد، مطبعة العين 1990م، ص

واستعيض عنها بالمادة (5أ) والتي أصبح بموجبها عدد الولايات ست وعشرين ولاية بدلاً عن تسع ولايات.
ولم تحدد دساتير السودان المختلفة وضع ضمانات كافية تحول دون تغول السلطة المركزية على السلطات والإختصاصات الممنوحة للأقاليم وتحمي السلطة المركزية من تعدي الأقاليم على سلطاتها واختصاصاتها، فنصت المادة (7) من المرسوم الرابع أن تكون لكل ولاية شخصية اعتبارية مستقلة وميزانية منفصلة، كما حددت المادة (8) من نفس المرسوم سلطات الحكومة الإتحادية[1] .
اما المادة(9) من المرسوم فقد حددت سلطات الولايات في حكم الولاية وحسن إداراتها ورعاية مصالحها ونظامها العام مع مراعاة التنسيق مع الخطط الإتحادية، وسن القوانين والتشريعات الولائية بما لا يتعارض مع أحكام التشريع الإتحادي، بالإضافة للسلطات الأخرى التى تخول بتشريع اتحادي أو تفوض بقرار تنفيذي من الحكومة الإتحادية. اما المادة (10) من المرسوم فحددت سلطات تمارسها الأجهزة التشريعية والتنفيذية للحكومة الإتحادية وحكومة الولاية وفقاً لأحكام التشريعات الإتحادية وهي :-
التخطيط العمراني، التصرف في الأرض، الأشراف على الخدمة العامة، التخطيط الثقافي والأعلامي، اجراءات الأحصاء، رسم سياسة حماية البيئة، تنظيم تجارة الحدود إلى جانب ذلك فقد نص المرسوم الرابع على أنه لا يجوز للولايات في ممارسة سلطاتها المساس بالمسائل الآتية إلا بإذن من الحكومة الإتحادية وهي:-
المؤسسات الدستورية الإتحادية وشاغلي المناصب الدستورية الإتحادية. الوزارات والمصالح والإدارات والمؤسسات والهيئات العامة وشركات القطاع العام التابعة للحكومة الإتحادية والعاملين بأي منها والأرض والعقارات والمرافق التابعة للحكومة الإتحادية.
كما لا يجوز للولايات عند ممارسة السلطات المخولة لها اتخاذ أي تدابير تعوق عبور الأشخاص أو البضائع أو الإتصال عبر الولاية إلا بإذن من الحكومة الاتحادية[2] .وبموجب اتفاقية السلام الشامل الموقعة 2005م تم تكوين حكومة للجنوب والتى تضم

1() عثمان ابراهيم بشير : الفدرالية ومشروع السودان ، مطبعة نجد، 1990م، ص 28/29.

2() المرسوم الدستورى الرابع ، الخرطوم ، صادرعن مجلس قيادة الثورة في فبراير.

عشر ولايات والذى أعلن عن انفصاله عقب الإستفتاء في 9 يناير 2011م ليصبح دولة جنوب السودان .

أجهزة الحكم الإتحادي بالسودان :-

قبل صدور المرسوم الذي حدثت بموجبه أجهزة الحكم الإتحادي كان تصريف المهام والمسئوليات يتم عبر : مجلس قيادة ثورة الإنقاذ لتصريف السلطات التشريعية، مجلس الوزراء الإتحادي لتصريف السلطات التنفيذية، المحكمة العليا لتصريف مهام القضاء الفدرالي.

أما على مستوى الولايات فقد مارست حكومة الولاية بالتشاور مع اللجنة الشعبية للانقاذ مهام السلطة التشريعية في الولايات الشمالية وذلك قبل انتخاب وتكوين المجالس التشريعية الولائية أما مهام السلطة التنفيذية بالولاية تقوم بها حكومة الولاية المادة(14).

لقد حددت المادة (19) من المرسوم الدستوري الرابع أن تكون حكومة الولاية مسئولة مسئولية تضامنية عن أداء أعمالها التنفيذية والإدارية أمام رأس الدولة. و يكون الوالي مسئولاً بمفرده لدى رأس الدولة عن الإدارة الرشيدة بالولاية .

يكون نائب الوالي ووزراء الولاية مسئولين كل بمفرده أمام الوالي عن مهامهم.

ينظم رأس الدولة من وقت إلى آخر العلاقة بين الوزارات الإتحادية ووزارات الولايات دون تداخل سلطاتها واختصاصاتها ومجالات عملها ومسئولياتها المادة (37) [1].

جاء توزيع السلطات والاختصاصات بين الحكومة الإتحادية والولايات السلطات المشتركة والذي تم بموجب المرسوم الدستوري الرابع جاء في خطوط عريضة وبصورة هامة.

ولكي يتضح هذا التوزيع مفصلاً بالنسبة للحكومات على المستويين تم تكوين اللجنة الإتحادية بواسطة رئيس الجمهورية في مارس 1991م برئاسة وزير تنسيق شؤون الولايات وقتذاك إوكلت للجنة المهام الآتية:-

حصر ومراجعة كل مهام السلطات الخاصة بالوزارات الإتحادية وذلك لتحديد حصتها من السلطات والمهام وتلك التي تخص الوزارات على مستوى الولايات.

وضع معيار لتوزيع المهام و تقسيم السلطات.

1() المرسوم الدستورى الرابع ، الخرطوم ، صادرعن مجلس قيادة الثورة في فبراير.

التقرير بشأن المهام والسلطات للوزارات التابعة لحكومات الولايات و المرسوم الدستوري قد أوضح الخطوط العريضة وضع الإطار لهذه المهام والسلطات مما سهل للجنة في ان تجعله مرجعاً تعتمد عليه في مهمتها وتقوم بتصنيف المهام .
المهام الإتحادية، المهام الخاصة بحكومات الولايات، مهام مشتركة بين المستويين تؤدي كمهام مشتركة . أعتمدت اللجنة في توزيع المهام على التركيز على اللامركزية في تنظيم المهام المشتركة خاصة في قطاع الخدمات إذ أنه أكثر الجوانب التي ترتبط بالمواطن، كما أوصت اللجنة أيضاً بأن تقسيم السلطات يشمل عدداً من القوانين والتي يقتضي الحال ضرورة تعديلها لتتماشي مع الواقع، على أن تعتبر اجهزة ومؤسسات الحكم المحلي القاعدة الأساسيه للامركزية في أدائها للمهام الموكلة لها والخاصة بإدارة الشئون المحلية إذ أن هذه المؤسسات تخفف العبء على الحكومة الإتحادية وتتيح لها الفرصة لتكريس الوقت والجهد والتفرغ للخطط والبرامج القومية، لذا صدر قانون الحكم المحلي لعام 1991م شاملاً المستويين المحافظات والمجالس.
وأقرت المادة 6-(2) من المرسوم الدستوري الرابع تقسيم الولايات لمحافظات ويحدد القانون عددها واسمائها وتكوينها و على ضوء ذلك قسمت الولايات التسع إلى سته وستين محافظة وهذه بدورها شملت مئتين وتسعة عشر مجلساً محلياً إلا أنه بموجب المرسوم الدستوري العاشر الذي صدر لاحقاً أعيد تقسيم الولايات لتصبح ست وعشرين ولاية و أعيد تقسيم المحافظات إلى سبعين محافظة شملت مائتين وثلاثة وثلاثين مجلساً محلياً.
وأوضحت المادة 6-1-2 من قانون الحكم المحلي لعام 1991م أن يكون لكل محافظة محافظا يعينه رأس الدولة وأن يكون المحافظ مسئولاً لدى الوالي عن حسن إدارة المحافظة . كما أن اختصاصات وسلطات المحافظ نصت عليها المادة 70 من قانون الحكم المحلي لعام 1991م لتكون في السلطات السياسية والسلطات التنفيذية . كما ان عليه تأدية أية مهام أخرى توكل إليه من الحكومة الإتحادية إو الولائية.
تعيين الوالى و المحافظ في كل من المرسوم الدستوري الرابع وقانون الحكم المحلي لعام 1991م من اختصاصات رأس الدولة، إذا أن المادة 16 من المرسوم الدستوري جاء فيها أن تعيين وعزل الوالي من اختصاصات رأس الدولة . وكذلك المادة 6/1 من قانون الحكم المحلي 1991م جاء فيها أن تعيين وعزل

المحافظ يقع تحت اختصاص رأس الدولة، يتضح من هذا أن التعيين على مستوى الولاية يمارس بواسطة رأس الدولة على الرغم من أنه من صميم اختصاصات أو مسئولية الولايات.
بيد أن الجانب المالي يعتبر من أكثر القضايا المتشابكة في القوانين والمؤسسات وعلاقات النظام الإتحادي . فالدستور وقبله المراسيم السابقة له قد حددت ونصت على الصلاحيات الإقتصادية والموارد المالية التي يمكن لأي من مستويات الحكم الإتحادي الاعتماد عليها من أجل تنفيذ المهام والصلاحيات المناطة بها .

مزايا النظام الإتحادي :

للنظام الإتحادي مؤيدين ومعارضين حيث يقول معارضوه بأنه استثناء وليس قاعدة للحكم ولكل شيء ايجابيات وسلبيات فمن مزايا الحكم الإتحادي انه يمكن الدولة من ايجاد المعادلة الصعبة في الحكم بين الوحدة والتنوع و أنه قرار سياسي لمعالجة مشاكل سياسيه.كما يقود إلى تقوية روح الوحدة الوطنية لأنه يضعف من روح الإبتعاد عن المركز، ويكون بديلا لرغبة الإقاليم في الإستقلالية لينتج عنها تفجير الطاقات والتنمية وخلق التنافس بين الاقاليم.
ويتيح المزيد من الفرص للتعبير عن الإرادة الشعبية فتشرع الولاية في تلبية حاجات مواطنيها من التشريعات الخاصة بها التي قد تختلف من ولاية إلى أخرى.

سلبيات النظام الإتحادي :

النظام الإتحادي كنظام حكم باهظ التكاليف (لان حكومة الولاية تكرر نفس هياكل وخصائص الأجهزة المركزية – جهاز تنفيذي – جهاز تشريعي – جهاز قضائي).
الحكم الإتحادي سلاح ذو حدين أما أن يفضي إلى تمتين الوحدة أو يقود إلى الإنفصال.
الصراع على قسمة الموارد يقود إلى تفتيت الوحدة الوطنية.
ترك كل ولاية لتحقق التنمية والتحديث والرفاهية دون الأخذ في الإعتبار أن الموارد تتباين بين الولاية والأخرى وهذا يفضي إلى تنامي الغبن السياسي في الولايات قليلة الموارد .
النظام الإتحادي يركز النشاط السياسي على مستوى الولاية وتصبح الأحزاب السياسية ولائية أكثر منها قومية وليس هذا في مصلحة الدول النامية لتقوية الوشائح القومية.

تركيز العمل السياسي على مستوى الولاية في الدول النامية يؤدي إلى الاستقطاب القبلي والعرقي للسيطرة على أجهزة الحكم الولائي مما يؤدي إلى انفراد جماعات الأكثرية بمقاليد الأمور في الولاية ويجعل جماعات الأقلية تحت رحمتها مما يؤدي إلى صراع عرقي.

المبحث الثالث
السكان والموارد

الموقع:

يحتل السودان موقعاً في نصف الكرة الشمالي فـي الجـزء الشمالي الشرقي من القارة الأفريقية وأاضـحى، بعـد الانفصـال رسمياً، جمهورية السودان ويحدهامن الشرق اثيوبيا وأريتريا ومن الشمال مصر وليبيا ومن الغـرب تشـاد وأفريقيـا الوسـطى ومـن الجنوب دولة جنوب السودان.

وكانت مساحة السودان 2.560.000 كيلو مـتر مربـع قبـل انفصال جنوب السودان وأصبحت مساحة الان 1.861.000 كيلـو متر مربعاً ابنسبة 72.7% من مساحته السـابقة ودولـة الجنـوب بمساحة 699.000 كيلو متر مربع بنسبة 27.3%[1] .

تضاريس السودان ومناخه :

يمتاز السودان بتعدد اشكاله التضاريسية والـتي تتنـوع بيـن السهول والصحراء والتلال، حيث يسود المنـاخ الصـحراوي الحـار في الشـمال بينمـا المنـاخ شـبه الصـحراوي فـي منـاطق شـمال ووسـط البلاد وفـي منطقـة بورتسـودان منـاخ البحـر الأبيـض المتوسط، أما مناخ السـافنا الفقيـرة فيسـود فـي منـاطقغرب و جنوب وسط السودان، بينما تتمتع التخوم الجنوبية مـن السـودان بالمناخ الاستوائي .

الموارد الاقتصادية:

يعد السودان من الـدول الغنيـة بـثرواته ومـوارده الطبيعيـة والمعدنيـة، فيمتـاز بكـثرة الميـاه والأراضـي الصـالحة للزراعـة، بجـانب تـوفر العديـد مـن الـثروات المعدنيـة بإشـكالها المختلفـة والتى لم تستغل بعد بشكل كبير علـي الرغـم مـن تـوجه الدولـة الكبيربعد انفصال جنوب السودان لإسـتغلال المـوارد الـتى تعتـبر من أهم مرتكزات بناء الدول ونهضتها .

الطرق :

الطرق والجسور هى الركيزة الأساسية التى تعتمد عليهـا الـدول في تحقيق التعمير والتنمية وهى من العوامل التى تؤثر في كافة الأنشطة السكانية (تجارة، زراعة، صناعة، سياحة، وغيرها) .

1() الرصد الاحصائى 2004-214م ,الجهاز المركزى للاحصاء

تمددت شبكة الطرق القومية لربط أجزاء السودان في الفترة من 1990-2013م حيث تم تشيد 4680 كيلو متر بمتوسط سنوى قدرة 221 كيلو متر[1] .

النقل :

شهد نقل الركاب والبضائع عبر السكة الحديد في عام 1990متدناً وتذبذباً اذ بلغ 424 ألف طن وفى عام 2013م ارتفع حجم البضائع المنقولة إلى 1،1 مليون طن[2].

الطيران المدنى :

أنشئت مصلحة الطيران المدنى عقب الاستقلال لتعمل تحت اشراف وزارة النقل والمواصلات والسياحة حيث انضمت إلى منظمة الطيران المدنى الدولية (الايكاو) وصدر في عام 1960م قانون الطيران المدنى السودانى واللوائح الصادرة بموجبه لتنظيم النقل الجوى بأجواء البلاد على المستوى الداخلى والعالمى ومن مهامها القيام بتشيد المطارات والمهايط الولائية وصيانتها وتقديم خدمات الأتصالات وتشغيل أجهزة الملاحة الجوية وتدريب وتأهيل الكوادر الوطنية .

فى عام 2012م أصبحت سلطة الطيران المدنى تابعة لوزارة الدفاع ومن مهامها تطبيق التشريعات الوطنية والعالمية للحفاظ على منظومتى الأمن والسلامه ووضع السياسات الاقتصادية وصياغة استراتيجيات قطاع الطيران فضلا عن تمثيل السودان اقليميا ودوليا.

واستطاعت سلطة الطيران المدنى إنشاء مهابط ومطارات في كل عواصم الولاياتحيث تم استخام تلك المطارات من قبل شركات الطيران لنقل الركاب والبضائع داخليا وخارجيا[3] .

الاتصالات :

شهد عام 1994م صدور أول قانون منظم لقطاع الاتصالات في السودان تحت مسمى المجلس القومى للاتصالات الذى بدأ اعمالة في 1996موبهذا القانون خرجت الدولة من

1() الرصد الاحصائى 2004-214م ,الجهاز المركزى للاحصاء , وزارة الطرق والجسور

2() وزارة النقل والمواصلات ,تقرير الاداء, 2013م

3() الرصد الاحصائى 2004-2013م ، الجهاز المركزى للاحصاء- الهيئة العامة للطيران المدنى.

احتكار قطاع الاتصالات وبدأت الخصخصة . كما تم إنشاء المركـز القومى للمعلومات في عام 1991م .

فى عام 2001م صدر قانون الهيئة القومية للأتصـالات بـدلا عن المجلس القومى للأتصالات وبانشاء الهيئـة الـت إليهـا مهمـة التنظيم والأشراف على قطاع الأتصالات.

بعـد خصخصـة قطـاع الأتصـالات فـي 1993م تـم إنشـاء الشـركة السـودانية للاتصـالات (سـوداتيل) الهـاتف الثـابت كمـا انشـئت شـركة كنـار فـي عـام 2004م الهـاتف الثـابت كمشـغل ثانى .

وهناك ثلاث شركات في مجال الهاتف السيار وهى الشركة السـودانية للهـاتف السـيار (زيـن ، موباتيـل سـابقا) حيـث بـدأت العمل في عام 1997م .

وشركة (ام تى ان) أريبا سـابقا وتـم إنشـاؤها فـي 2005م كمشغل ثان للهاتف السيار.

وشركة سـودانى الـتى أنشـئت فـي عـام 2006م كمشـغل ثالثللهاتف السيار.

بلغ عـدد مشـتركى الهـاتف الثـابت فـي عـام 2013م 414 ألف و 700 مشتركسوداتيل 97 ألف و 900 مشترك وكنـار 319 ألف و 800 مشترك فيما بلغ مشتركى الهاتف السـيار 27مليـون و 700 ألف مشترك . زين 11مليون و 730 ألف مشترك وام تى ان 8 ملايين و 730 ألف مشترك وسودانى 7ملاييـن و 200 ألـف مشترك[1].

وتغطى الأتصالات من الهاتف الثـابت والهـاتف السـيار كـل أجزاء البلاد .

الكهرباء :

أرتبطـت دخـول عـدد مـن الصـناعات فـي البلاد بالإنتـاج الكهربائي، حيث ساهم إنشاء السدود الجديدة مثـل سـد مـروي، على توفير الكهرباء وربط عـدد مـن الولايـات بالشـبكة القوميـة، بجانب تعلية سـد الرصـيرص، أضـافة إلـى التوسـع فـي محطـات الطاقة الحرارية في العديد من مدن البلاد والعاصمة و المحطات التحويلية وربط الولايات بالشبكة القوميةللكهرباء مما ساعد علي إنشاء الكثير من المشروعات في كافة أنحاء البلاد، بالإضافة إلـى كهربة المشاريع الزراعية، والقطاع السـكنى فـي مـدن وعواصـم الولايات المختلفة، و أدى ذلك إلى ازدياد استهلاك الكهرباء، حيث وصـل إنتـاج السـودان للكهربـاء فـي عـام 2010م إلـى حـوالي

1() الهيئة القومية للاتصالات .

4.314 قيقا واط، بينما بلغ استهلاك الكهرباء حوالي 3.438 قيقا واط في الساعة وفـى عـام 2013م بلـغ انتـاج الكهربـاء 10،61 قيقا واط /ساعة والاستهلاك 8،61 قيقا واط /ساعة[1].

1() الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء.

السكان

يوضحالجدول أدناهأنعددالسكانفيإزديادمضطردعبرالسنواتالماضية فــي كــل ولايــات السودانوتضاعفعددالســكانكثيرًا فــي ولايــات الخرطوم وجنوب دار فور والجزيرة خلال السنوات الماضية .

سكان السودان حسب كل ولاية لإعوام 2006-2012

الولاية	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الشمالية	644.000	654.000	707.356	720.907	740.766	764.451	788.750
نهر النيل	1.008.000	1.026.000	1.110.869	1.510.910	1.191.813	1.229.916	1.269.010
البحـــــر الأحمر	739.000	740.000	1.381.946	1.307.840	1.316.320	1.328.446	1.346.133
كسلا	1.708.000	1.052.000	1.783.076	1.821.505	1.909.534	1.978.572	2.061.266
القضارف	1.784.000	1.843.000	1.339.679	1.419.485	1.494.707	1.573.070	1.654.621
الخرطوم	5.974.000	6.203.000	5.274.321	5.515.257	5.758.234	6.006.558	6.267.930
الجزيرة	4.014.000	4.130.000	3.650.676	3.090.800	3.846.407	3.988.735	4.133.048
النيـــــل الأبيض	1.718.000	1.762.000	1.735.714	1.950.886	1.866.734	1.935.609	2.012.186
سنار	1.368.000	1.404.000	1.291.395	1.339.739	1.395.925	1.454.155	1.517.905
النيـــــل الأزرق	759.000	783.000	829.434	585.071	882.337	910.446	935.983
شـــــمال كردفان	2.392.000	2.424.000	2.934.872	2.953.804	2.986.117	3.017.033	3.046.326
جنـــــوب كردفان	1.684.000	1.708.000	1.421.505	1.598.117	1.649.442	1.702.117	1.756.282
شـــــمال دارفور	1.763.000	1.821.000	2.111.569	2.140.392	2.163.014	2.118.028	2.208.449
غـــــرب دارفور	1.818.000	1.863.000	1.305.082	1.349.308	1.392.643	1.437.168	1.482.849
جنـــــوب دارفور	3.394.000	3.514.000	4.084.371	4.210.607	1.329.375	4.450.803	5.574.748

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء

التعليم العام

تعليم الأساس :

أرتفع عدد المدارس من 12،09 ألف مدرسة عام 2001/2002م إلى 16،34 ألف مدرسة في عام 2011/2012م بمعدل زيادة قدرها 35،2% كما بلغ عدد التلاميذ بمرحلة الأساس بالسودان 4،17 مليون تلميذ وتلميذه للنوعين منهم 2،28 مليون تلميذ و 2،43 مليون تلميذه في عام 2011/2012 بدلاً من 3،53 مليون تلميذ وتلميذة للنوعين ومنهم 1،94 مليون تلميذ و 1،59 مليون تلميذة في العام 2001/2002م اي بمعدل زيادة قدرها 45،9% للتلاميذ و 52،8% للتلميذات.

كما ارتفع عدد المعلمين بمرحلة الأساس بالسودان من 128،48 ألف معلم في عام 2001/2002م إلى 143،62 الف معلم في عام 2010/2011م أي بمعدل زياة قدرها 11،8%[1].

التعليم الثانوي الأكاديمي:

ارتفع عدد المدارس من 1،94 ألف مدرسة في عام 2001/2002م إلى 3،26 ألف مدرسة في عام 2013/2012م بمعدل زيادة قدرها 68%

بلغ عدد الطلاب بالمرحلة الثانوية بالسودان 680ألف تلميذ وتلميذة منهم 350 ألف تلميذ و 330ألف تلميذة في عام 2010/2011م بدلا عن 450 ألف تلميذ وتلميذة منهم 210 ألف تلميذ و 240 ألف تلميذة في العام 2001/2002م أي بمعدل زيادة منها 66،7% للتلاميذ و 37% للتلميذات .

وارتفع عدد المعلمين في مرحلة التعليم الثانوي بالسودان من 19،88 ألف معلم في عام 2001/2002م إلى 46،92 الف معلم في عام 2010/2011م أي بمعدل زيادة قدرها 136.0%[2].

1() وزارة التربية والتعليم الاتحادية.

2() وزارة التربية والتعليم الاتحادية

التعليم العالي :

شهد التعليم العالي تطوراً كبيراً على مختلف الأصـعدة بعـد انطلاق ثورة التعليم العالي في عام 1990م بهدف تلبية حاجــات المجتمـع ومواكبـة مسـتجدات العصـر العلميـة حيـث أدت إلـى مضاعفة الاستيعاب في مؤسسـات التعليـم العـالي و الاسـتيعاب في مؤسسات التعليم العالي، وإلحاق كل المعاهد العليا والكليات القائمة بإحـدى الجامعـات المناسـبة والأكاديميـة لتقـوم الجامعـة بمنح الدبلوم

والشـهادات الأخـرى بجـانب البكلاريـوس، والأخـذ بنظـام الكليـات الجامعيـة فـي الإقـاليم الـتي تتبـع للجامعـات القائمـة، التصـديق بقيـام جامعـات وكليـات جديـدة غيـر حكوميـة ومنـح الإقليمي منهـا الإمتيـاز والمسـاعدات الضـرورية.، إنشـاء جامعـة السودان للعلوم والتكنولوجيـا وكـان معهـد الكليـات التكنولوجيـة النواة لها.

ارتفـع عـدد الخريجيـن مـن 7،14 ألـف خريـج فـي عـام 1990مإلى 68،9 ألف خريج في عام 2005م إلـى 95،75 ألـف خريج في عام 2012م [1].

الفصل الرابع

بنيات الإعلام الاقليمى في السودان

1() الرصد الاحصائى 2004 – 2013م, الجهاز المركزى للاحصاء, وزارة التعليم العالى.

المبحث الأول : الموارد البشرية
المبحــث الثــاني : الآليــات والتقنيــات الإعلامية
المبحــث الثــالث :الاســتثمار الحكــومى والخاص في الإعلام

المبحث الأول
الموارد البشرية
الجامعات والمعاهد ومؤسسات التعليم العالي:

في منتصف التسعينيات من القـرن العشـرين حـدث تطـور هائل في التوسع في مؤسسات التعليم العالي وفي عـدد الطلاب الملتحقين بتلك الجامعات بشكل فاق كل تصور وأطلق على تلك الحقبة بثورة التعليم العالي حيث زادت الجامعات الحكوميـة مـن 3 جامعات إلى 30 جامعة والكليات والمعاهد الحكوميـة إلـى 18 ليصل مجموع الجامعـات والكليـات الحكوميـة فـي عـام 2013م إلى 48[1].

كمـا تـم فتـح بـاب الاسـتثمار فـي التعليـم العـالي وأنشـأ المستثمرون العديد من الجامعات والكليات الخاصة حيـث وصـل عددالجامعات الخاصـة فـي عـام 2013م إلـى 8 جامعـات وعـدد الكليـات الخاصـة لنفـس العـام 48 كليـة بمجمـوع 56 مؤسسـة تعليمية[2].

تـوزعت مؤسسـات التعليـم العـالي مـن جامعـات وكليـات حكومية وخاصة بين العاصمة والولايات ويوجد في كل ولايـة مـن ولايات السـودان جامعـة حكوميـة وعـدد مـن الكليـات الحكوميـة والخاصة.

وتتبـع وزارة التعليـم العـالي والبحـث العلمـي فـي القبـول سياسة قومية أى قبول مركزي مـن خلال إدارة القبـول بـالوزارة وهــي الــتي تحــدد درجــات القبــول لكــل الجامعــات والكليــات الحكومية حيث يتـم قبـول الطـالب أو الطالبـة حسـب الـدرجات الـتي تحصـل عليهـا فـي الشـهادة السـودانية أو مـا يعادلهـا مـن الشهادات الأخرى بالإضافة إلى رغبة الطالب.

لذلك نجد العديد من طلاب الولايات ضمن طلاب الجامعات الحكوميــة والخاصــة والكليــات والمعاهــد الحكوميــة والخاصــة بالعاصمة إضافة إلى وجود طلاب الولايـات بالجامعـات والكليـات والمعاهد التي توجد في ولاياتهم.

والجامعات الحكومية والخاصة والكليات والمعاهد الحكومية والخاصــة بالعاصــمة جامعــة الخرطــوم، أم درمــان الإســلامية، السودان للعلوم و التنكنولوجيا، القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، النيليـن، الزعيـم الازهـري، افريقيـا العالميـة، الربـاط الـوطني،

1( ) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، تقرير الأداء 2013م.

2( ) المرجع السابق.

كرري، الأحفاد، السودان المفتوحة، أم امـدرمان الأهليـة، العلـوم والتقانـــة، الســـودان العالميـــة، العلـــوم الطبيـــةوالتكنولوجيا، المستقبل، المغتربين بالإضـافة إلـى كليـات شـرق النيـل، النصـر التقنية، الخرطوم التطبيقية، الخرطـوم التقنيـة، علـوم الطيـران، افريقيـا، السـودان الجامعيـة للبنـات، اكاديميـة السـودان للعلـوم المصرفية والمالية، البيان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم للعلــوم الطبيـة، الإمـارات التقنيـة،الأردنيـة السـودانية، كمبـوني، الـرازي للعلوم الطبية والتقنية،أكاديمية المنهل للعلـوم، أكاديميـة العلـوم الهندسـية، قـاردن سـيتي للعلـوم والثقافـة، المشـرق للعلـوم والتكنولوجيـــا، المعهـــد الإســـلامي للترجمـــة، الكليـــة الكنديـــة السـودانية، الوطنيـة للدراسـات الطبيـة، جـبرة العلميـة، بحـري الأهلية، معهد السودان العالي للسياحة والفندقة، المعالي، غـرب النيـل أمـدرمان، اكاديميـة الخرطـوم للطيـران، السـلام للغـات والترجمـة، النيـل – بحـري، كليـة مكـة لطـب العيـون، كليـة دلتـا العلـوم والتكنولوجيـا، أمـدرمان للتكنولوجيـا الصـحافة، أكاديميـة العلوم الصحية، كلية اليرموك، كلية الجريف شرق التقنية.

ويوجد فـي هـذه الجامعـات والكليـات والمعاهـد الحكوميـة والخاصة بالعاصمة الخرطـوم العديـد مـن طلاب الولايـات الـذين يتخرجون من تلك المؤسسات العلمية[1].

كما يوجد في كل ولايـة مـن ولايـات البلاد جامعـة وكليـات ومعاهد فالجامعات الولائية هي جامعة الجزيرة، البطانـة، القـرآن الكريم، والعلـوم الإسـلامية الجزيـرة، شـندي، وادي النيـل، دنقلا، البحـر الاحمـر، كسـلا، القضـارف، سـنار، النيـل الأزرق، الإمـام المهدي، بخت الرضا، كردفـان، الدلنـج، غـرب كردفـان، السـلام، الفاشر، نيالاً، زالنجي، ودمدني الأهلية وهناك كليات في الولايـات منها كلية الشرق الأهلية، كليـة بورتسـودان الأهليـة، كليـة أبـوبكر عثمان، كلية النيل، الأبيض الأهلية، كليـة الأبيـض التقنيـة الأهليـة، كلية الأمير عثمان دقنة، كلية نيالا التقنية، كلية المحيريبـا التقنيـة، كلية كنانه التقنية، كلية كسلا التقنية، كلية ودمـدني التقنيـة، كليـة القطينة التقنية، كلية مروي التقنية، كلية بورتسودان التقنية، كلية أم روابه التقنية، كلية القضارف التقنية، كليـة ربـك التقنيـة، كليـة الـدمازين التقنيـة، كليـة شـندي التقنيـة، كليـة إقـراء للعلـوم والتكنولوجيا، فداسي[2].

1( ) وزارة التعليم ، المرجع السابق.

2( ) الجهاز المركزي للاحصاء ، تقرير وزارة التعليم العالي 2013م.

واســتوعبت الجامعــات والكليــات والمعاهــد الحكوميــة والخاصـة بالعاصـمة والولايـات فـي عـام 2013معـدد 537،642 طالبــاً وطالبــة منهــم 450،708 فــي المؤسســات التعليميــة الحكوميـة و 86،934 طالبـاً وطـالبه بمؤسسـات التعليـم العـالي الخاص.
وبلغ عدد الخريجين من المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصـة لعام 2013معدد 106،378 طالباً وطالبـة فـي مجـالات مختلفـة يمثلون كادرا بشرياً مهمـاً يسـتخدم لأغـراض التنميـة بقليـل مـن التدريب في العديد من المجالات وفيهـم كـوادر تسـتطيع ان تلـج مجال الإعلام[1].

1( ) المرجع السابق.

الموارد البشرية

تعريف إدارة الموارد البشرية:

هـي أداء الفعاليـات والأنشـطة الـتي تتمثـل فـي التخطيـط والتنظيم والتطوير والقيادة وهي الإدارة المعنية بتحفيز العـاملين للوصول إلى أعلى مستوى من الاداء بكفاءة وفاعلية والجمع بين الشركة والعامل في تحقيق أهداف كل منهـم وكـذلك المسـاهمة في زيادة حصة الشركة في السوق والمحافظة عليها.

وتعد المـوارد البشـرية الركيـزة الأساسـية فـي مؤسسـات القطـاع الحكـومي او الخـاص و أحـد دعـائم التنميـة الاقتصـادية والاسـتثمارية الفاعلـة .. ونجـد أن أسـس تحريـك عجلات النمـو تتمثل بالفرد فهو أساس أي نشاط إنتاجي أو اقتصادي ..فالعنصر البشري يجب أن يمتلك القدرة علي التكيف مـع عمليـات التغييـر والتأهيل والتدريب وأن يعمـل فـي المجـالات المهنيـة والوظيفيـة المختلفة ضمن تخصصه وقدراته في منشآت الأعمال مهمـا كـان نوعهـا والهـدف الأساسـي منهـا هـو تـوفير العـدد المناسـب مـن الأفراد المناسبين، في المكان الصحيح، و في الوقت المناسب[1].

وتنبع أهمية الموارد البشرية في الإدارة من كونها مـن أهـم عناصر العملية الإنتاجية فيهـا ولا بـد مـن تـوفر الكفـاءات الجيـدة القادرة علـى الأداء والعطـاء المتميـز، وعلـى هـذا الأسـاس فـان وظيفة الموارد البشرية تهدف إلى تحسـين درجـة الملاءمـة بيـن الأفراد والوظائف. ولها تأثير كبير على جودة الأداء، ودرجة الرضا الوظيفي، وكافة المتغيرات الأخـرى ذات العلاقـة بـإدارة المـوارد البشرية.

على هذا الأساس فإن من أهم الوظـائف الـتي تركـز عليهـا إدارة المــوارد البشــرية فــي المنظمــات ومؤسســات الدولــة المختلفة بعد اختيـار وتـدريب العـاملين بهـا وظيفـة تقييـم الأداء، حيث يعتبر هذا التقييم من السياسات الإدارية الهامـة والمعقـدة، لأن أداء الأفراد العـاملين فـي المؤسسـات يتصـف بعـدم الثبـات وسـرعة التكييـف مـع البيئـة المحيطـة إذ يتعيـن علـى إدارة أي مؤسسـة الاهتمـام بمتابعـة هـذا الأداء بصـفة مسـتمرة ومحاولـة التحكـم فيـه مـن خلال التقييـم المسـتمر لهـذا الأداء حـتى يتـم التعرف على أوجه القوة فيه ومـن ثـم تطويرهـا وتنميتهـا وأوجـه القصور فيها ومن ثم تصحيحها في الوقت المناسب .

1( ) سعاد الزيد ، اهمية تنمية الموارد البشرية واستثمارها في الواقع المستقبلي ، 11-12/2013م.

والعمل الإعلامي الفاعل يرتكز على القواعد، والأسس والمهارات العلمية والعملية للقائم بالاتصال لتعينه في إداء مهامه بأتقان.
ويعتبر الإعلامي الركيزة الأساسية لنجاح الرسالة الإعلامية حيث يتوقف عليه اختيار المضمون القوي الهادف والوسيلة المناسبة.
والإعلامي هو مصدر الرسالة في العملية الإتصالية المقدمة للجمهور . ويتسع مفهوم الإعلامي ليشمل المحرر والناشر والمنتج ورئيس التحرير وسكرتير التحرير والمذيع.
ويتحتم على الإعلامي للقيام بواجباته،الإلتزام بعدد من المعايير منها التأهيل والتدريب والوعي التام وإدارك المسئولية إزاء المجتمع والدولة والقدرة على إيصال المعلومات وتفسيرها واقناع الجمهور بها وأن يكون موضوع ثقة وقائد رأي ولديه المهارات الخاصة بالعملية الإتصالية.
ويتحتم على الإعلامي أن يكون صاحب ذكاء وإبداع وذو ثقافة وموهبة.
والإعلام سلطة تمارس رسالتها بحرية ومسئولية في خدمة المجتمع تعبيراً عن مختلف اتجاهات الرأي العام واسهاماً في تكوينه وتوجيهه من خلال حرية التعبير وممارسة النقد البناء ونشر الأخبار بشفافية في اطار المقومات الأساسية للمجتمع وأحكام الدستور والقانون.
حيث يلتزم الإعلامي بالمعايير المهنية والعلمية في عمله ويحترم تقاليد وأخلاق وقيم المجتمع ويكون موضوعياً في تناوله للقضايا ويحافظ على أسرار المهنة ويلتزم بمعايير الناشر.
ويعتبر التعليم والتدريب الإعلامي المستمر للكوادر الإعلامية الأساس لتوفير كوادر مؤهلة لها القدرة على استخدام التقنيات الحديثة وممارسة العمل الإعلامى في شتى المجالات.
إن الإهتمام بالقوى البشرية وبناء القدرات يخلق الشخصية الإعلامية الإيجابية من خلال توفير الاستقرار الوظيفي وتهيئة بيئة العمل وتطوير الشخصية وتقويم الأداء[1].
والصحافة الولائية تستطيع أن تعتمد على خريجي مؤسسات التعليم العالي من المركز أو الولاية في عملية صناعة الصحافة فخرجين الجامعات من كافة الكليات النظرية والتطبيقية يمكن أن يكونوا كوادر إعلامية في صحف الولايات

1( ) ورقة مقدمة في ورشة تنمية الموارد البشرية في مجال الإعلام ، أكاديمية السودان للعلوم والتصال ـ، 8/6/2011م.

بكل اقسامها السياسية والاقتصادية والخدمية والرياضة والفنية والعلمية والترفيهية.

والصحافة تحتاج إلى محررين ومراسلين وصحفيين ومصورين صحافيين ومصممين ومخرجين وفنيين طباعة ومهندسى اتصالات واداريين للادارة والاعلان والمحاسبة .

فالمحرر هو عماد الصحيفة والركيزة الأساسية لنجاح الرسالة الإعلامية حيث يمكن تعريفه على أنه الشخص الذي يعمل على ترتيب المادة الصحفية وتنقيحها، تبعاً لما تطلبه منه سياسة التحرير الخاصة بالمؤسسة التي يعمل بها، وتبعاً لما يراه مناسباً لخدمة القضية المطروحة أكثر.. سواءً كان ذلك في أسلوب الصياغة، أو تقديم معلومةٍ على غيرها أو تأخيرها، أو بحذف أسماء أو أنباء لا تخدم القضية التي يعالجها الموضوع[1]..

والمحرر الصحفي أعلى رتبةً من المراسل، وهو المسئول عن المرسله من المراسلو بمجرد وصولها إليه يقوم باخراجها تبعاً للشروط السابق ذكرها، ويجعلها قابلةً للنشر وفقاً لذلك.. أما بالنسبة لاسمه، فهو لا يظهر البتة، "وبالتالي فإن فرصته في أن يكون مشهوراً تظل ضئيلة"،، ومن هنا انطلقت مطالبات معظم المحررين بكتابة أسمائهم جنباً إلى جنب مع أسماء المراسلين حفظاً لحقوقهم وتقديراً لجهدهم"[2].

والصحفي هو الشخص الذي ينقل من خلال الكتابة ما شاهده لحدث معين وبالتالي ينقل التجربة التي عايشها وشاهدها إلى القارئ، لكي يجعله يعيش التجربة ذاتها، ويشعره انه كان حاضرا في ذلك الحدث، من خلال وصفه الدقيق والعميق وبلغة سهلة. والصحفى هو اختصاصي إعلام .. وهو الشخص الذي يكرس جل وقته لممارسة الصحافة و الصفات التي تميز مهنة الصحافة المعاصرة هي الاختصاص الحقيقى والتقنية المتنامية، حيث أن الإعداد والتخصص العلمي للعاملين ضرورة لأداء هذه المهنة .

والفضول، وحب الاستطلاع هى واحدة من مميزات الصحفي، حيث يجب أن يكون قادرا ليس على التساؤل فحسب وإنما على معرفة وتوضيح الأشياء، ولكي يختبر الصحفي ذاته قبل عمل أي مقابلة أو مقال يجب عليه أن يسأل الأسئلة الستةويجاوب عليها من خلال المادة الصحفيه المعنيه وهي " منَ

1( ) محمد المرسي، القائم بالاتصال في التدريب الإذاعي والتلفزيوني في مصر 1997م.

2( ) المرجع السابق.

..؟ ماذا..؟ متى..؟ كيف..؟أين .. ؟ لماذا..؟ والتي من خلالها يستطيع معرفة الحقيقة وينقلها بدوره إلى الناس ..

و اللغة عامل أساسى لكي يستطيع الصحفي التعبير عن ما يجول في خاطره بوضوح وبساطة ودقة و بشكل صحيح، وان ينجز الصحفى عمله بشكل سريع مع إعطاء الأولوية للشيء المهم وفي الوقت المناسب و مهمة الصحفي نشر الخبر و تفسيره وإضافة التفاصيل التي تزيد من التشويق .

وهناك مؤهلات شخصيه ينبغى توفرها في الصحفى ليكون ناجحاً في مهمته وأن يتمتع بخلفيه سياسية واقتصادية وثقافية وتاريخية وافية، لكي يفهم بشكل عميق الشؤون المحلية والدولية والتطورات الاقتصادية والسياسية داخل البلاد وخارجها[1].

فني الطباعة :

فني الطباعة هو الشخص المؤهل لانجاز كافة أعمال الطباعة ويتعامل مع الإجهزه والآلات و الأدوات لتحقيق منتج مطبوع.

ويؤدي عمله بمهارة ذهنية عالية وبسرعة ودقة وقوة ملاحظة ويمتلك مهارات ادارية في التخطيط والتنظيم وأدارة الوقت ويتعامل مع كل المعدات بمعرفة فنية خاصة تقنيات الطباعة الحديثة.

المصمم والمخرج

هو الشخص الذي يقع على عاتقه عبْ تحرير كافة المعالم والملامح الخاصة بالشكل الذي تقدم المادة الصحفية من خلاله إلى القراء.

ووظيفة المخرج ليس قاصرة على فن الصحافة فحسب، بل في كافة العلوم ذات الصلة بالاتصال بالجماهير كالمسرح فهناك المخرج المسرحي " والإذاعة والتلفاز، وهناك ايضاً المخرجالإذاعي و التلفزيوني " وكلهم يلتقون في أعمالهم ومسؤوليتهم عند الشكل النهائي للعمل الفني.

وكما يطلق على المخرج تسمية " مهندس التحرير"، وذلك لتشابه عملية الإخراج بالهندسة المعمارية، ولأن المخرج الصحفي يستخدم الحروف الكبيرة والصغيرخ. " على مختلف أبناطها " مع الصور والرسوم والألوان لبناء الصفحة المطبوعة ثم يرتب هذه الصفحات بعضها وراء بعض، تماماً كما ينشيء

1( ) هشام محمد عباس زكريا ، القائم بالاتصال رؤية في الواقع السوداني ، مطبعة الجمهورية ، الخرطوم 2004م.

المهندس المعماري بناية مكونة من طوابق، وفي كل طابق عـدد من الشقق وبكل منها غرف، ولكل غرفة أسـتخدام خـاص، يـؤثر على مساحتها وشكلها وعلاقتها بباقي الغرف[1].

مواصفات المخرج الصحفي :

مع تزايد أهمية الإخراج الصـحفي وتطـوره إزدادت اهميتـه، فلم يعد مجرد طابع متمرس علـى فنـون الطباعـة، ولا الشـخص المسؤول على إخراج الصفحات من حيث الشكل فقـط؛ بـل هـو شخص مثقف ثقافة عاليـة عميقـة و متنوعـة فـي فنـون العـرض والتشكيل وعلم النفـس الإجتمـاعي والإعلامـي، يعـرف مضـمون الأخبار والمقالات والتحقيقات وكل الفنـون الصـحفية، ويختـار مـا يناسبها من الشكل الطباعي والإخراجي المناسب بها.

ومع تطور الإخراج الصـحفي تقنيـاً وفنيـاً تطـور أيضـاً عمـل المخرج الصحفي، حيـث أضـحى المخـرج الصـحفي يحتـل مكانـاً مهما في الصحف المعاصرة، فهو يعتبر حلقة الإتصال بين أقسام التحرير والإعلانات من ناحية والأقسام الفنية والمطبعة من ناحية أخرى.

وهـو الـذي يشـرف علـى تحويـل أصـول المـواد مكتوبـة أو مرسومة، أو مصورة إلى وحدات تيبوغرافية وجرافيكيـة ثـم إلـى صفحات مطبوعة مقروءة والمسؤول عن مطابقة مادة الصحفية لحيزها المحدود، في نطاق السياسة التحريرية للصحيفة[2].

للمخرج الصحفى العديد من المهام هى :

- المخرج الصحفي المنفذ هو سكرتير التحرير التنفيذي .

1( ) حسن شفيق ، الجوانب العملية في أخراج الجريدة ، رحمه برس للطباعة والنشر ، القاهرة ، الطبعة الاولى 2006م، ص 25-26.

2( ) المرجع السابق ، ص 29-30.

- المخرج الصحفي المصمم المنفذ و الذي يتولى تصـميم وتنفيـذ صفحات الجريدة.
- الصحفي الفني هو سكرتير التحرير الفني ومهمته تحويل المواد الصـحفية المكتوبـة والمصـورة وفقـاً لرؤيـة المشـرف أو المـدير الفنى لواقع تيبوغرافي .
- من وظائف الإخراج الصحفي تجسيد الرسـالة الاتصـالية وتعنـي انعكاس المحتوى المنشور بشقيه المعلن والمخفي .
- يضطلع المخـرج الصـحفي بعـدد مـن الوظـائف : تلقـي المـواد المكتوبة مزودة بالصور من قسم التحرير
– توزيع العناصر على الصفحة – إرسـال مـواد التحريـر المكتوبـة لقسم الجمع – رسم نموذج الصفحة (مـاكيت) – تحديـد أولويـات كـل موضـوع معـد للنشـر – إرسـال النسـخ المجموعـة لقسـم المراجعة اللغوية أوالتدقيق الغوى أو قسم التصـحيح – اسـتخراج تجارب المراجعة النهائية – متابعة طباعة الصحيفة .
- مـن وظـائف الإخـراج الصـحفي تـوفير وقـت القـراء مـن خلال التبويب ونشر أرقام الصـفحات والإشـارة لرقـم الصـفحات الـتي تحتوي التتمة .
- من مواصفات المخرج الصحفي : خبرة تحريرية – حس جمالي – خـبرة فنيـة – خـبرة بـأذواق القـراء – خـبرة تسـويقية – خـبرة قانونية – خبرات شخصية .
- يقصد بالخبرة التحريرية لدى المخرج الصحفي أن يكون عارفـاً بأصول وقواعد التحرير الصحفي .
- يقصد بالخبرة الفنيـة لـدى المخـرج الصـحفي معرفـة إمكانـات صحيفته الطباعية .

- يقصد بالخبرة التسويقية لدى المخرج الصحفي الإلمام بأهـداف الصحيفة وإبرازها إخراجياً .
- يقصــد بــالخبرة القانونيــة لــدى المخــرج الصــحفي الإلمــام بالمحظورات القانونية
ونسبة لتلك المهام المتعددة كان لابد من مواصفات معينة تتـوفر لدى المخرج الصحفى حتى يتسنى له القبـام بـدوره علـى اكمـل وجه والمواصفاة هي:

أن يكون على إدراك تـام بمـا يجـري فـي الـداخل والخـارج حتى يجعل حرف المطبعة ناطقاً بالمعنى المقصود، وبمـا يجـذب القاريء إلى قراءة المادة الصحفية.

يمتلك الحاسة الصحفية التي تقـوده إلـى التصـرف السـريع فــي حــالات لا تتــوفر فيهــا المشــورة الســريعة ممــن يتولــون المسؤوليات الرئيسية في الصحيفة.

أن يكون خبيراً بنفسية القراء وعقليتهم على اختلافهـم فـي " الســن، التعليــم، النــوع" ومعرفــة عــادات النــاس وســلوكهم البصري. ودارساً لتأثير الألوان النفسـي لـدى القـراء، سـواء فـي الإعلانات أو الأخبار أو الموضوعات.

أن يكــون لــديه الخــبرة علــى العمــل الصــحفي بمختلــف المراحل التي يمر بها إنتاج الصحيفة، و أن يحسن تقـويم الأخبـار والموضــوعات وتقــدير أهميتهــا، ومــن ثــم تحديــد مكانهــا فــي الصحيفة.

أن يكون ملماً وخبيراً وممارساً للتطورات التكنولوجية الـتي تتصــل بعملــة كالحاســب الآلــي بملحقــاته، وبرامــج التصــميم، وبتكنولوجية الصحافة مثل تكنولوجيا نقل الصـورة الصـحفية عـن بعد، الصورة الرقمية ومعالجتها، ونظم النشر الإلكتروني[1].

فني هندسة اتصالات

1( ) حسين شفيق، الأخراج الصحفي الألكتروني والتجهيزات الفنية ، دار فكر وفن الطباعة والنشروالتوزيع ، القاهرة ، 2010م، ص 87.

مهندس اتصالات هو لقب يطلق على كل شخص حاصل على درجة البكلاريوس من قسم الاتصالات في كلية الهندسة. هو فرع خاص من الهندسة الذي يتكامل مع الهندسة الكهربائية وعلوم الكمبيوتر لتطوير نظم الاتصالات السلكية واللاسلكية ويتراوح العمل من تصميم الدوائر الأساسية للتطورات الاستراتيجية الشامل. مهندس الاتصالات هو المسؤول عن التصميم والإشراف على تركيب معدات الاتصالاتالسلكية واللاسلكية والمرافق مثل مجمع نظم التحويل الإلكتروني، ومرافق الهاتف النحاسية، والألياف البصرية و هندسة الإتصالات تتداخل أيضا بشكل كبير مع الهندسة الإذاعية. الإتصالات هو حقل متنوع من الهندسة بما في ذلك الالكترونيات والهندسة المدنية والهيكلية، والكهربائية. ومهندسو الإتصالات هم المسؤلون عن توفير خدمة الهاتف وشبكات الإنترنت عالية السرعة[1].

يستخدم مهندسو الأتصالات مجموعة متنوعة من المعدات ووسائط النقل المتاحة من العديد من الشركات المصنعة لتصميم البنية التحتية للشبكة الاتصالات.

مهندس الاتصالات المركزى هو المسؤول عن إدماج التقنيات الحديثة في الشبكة القائمة، وتعيين مواقع المعدات في مركز تجمع الأسلاك، وتوفير معدات الطاقة، وضبط وتنبيه وسائل الرصد والتقنيات الرقمية في المعدات الجديدة وهو المهندس المركزى المسئول عن تصميم كيفية توزيع كميات هائلة من الكابلات إلى مختلف المعدات وإطارات الأسلاك في جميع أنحاء السنترال المركزى، والإشراف على التركيب وتحضير جميع المعدات الجديدة اللازمة.

مهندس الاتصالات _الوصف الوظيفي

يعمل مهندسو الاتصالات في العديد من الصناعات، بما فيها الإنترنت وتكنولوجيا التشبيك والشبكات الحاسوبية والرّاديو والبث الإذاعي، ويركز بعض المهندسين أهتمامهم على معرفة تطبيق التقنيات، بينما يركز البعض الآخر على الأنشطة الإدارية،

1( ) الشبكة الدولية (الإنترنت)، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة ، https/arwikpedia.com.

وهناك وظائف عديدة تشمل عناصرا في كل من الإدارة والتقنيــة معا. الجانب التقني يتضـمّن اسـتخدام المعرفـة المتخصصـة فـي تصـميم وتقـديم الحلـول، فضـلا عـن تقـديم التـوجيهي التقنـي للموظفين داخل المؤسسـة الـتي يعملـون فيهـا. الجـانب الإداري ينطوي علـى التخطيـط وإدارة المشـاريع، وضـمان تسـليمها فـي وقتها المحدد، في حدود الميزانية وضمن عوامل الجـودة المتفـق عليها[1].

المبحث الثاني
الآليات والتقنيات الإعلامية
شبكات الإتصالات
تمهيد :-

يشهد العالم تطـوراً فـي كـل يـوم وكـل دقيقـة والشـبكات إحدى تقنيات هذا التطور بل أن شـبكات المعلومـات والإتصـالات هى إحدى أذرع هذه التقنيات وأهمها سواء كان محلياً أو عالمياً.

التطور الذي حدث في مجال الإتصـالات سـاهم فـي تـوفير الوقت والجهد وتعتبر شركات الاتصالات رائـدة فـي هـذا المجـال حيث ظلت تساهم بفاعلية في حركة التنميـة و التقنيـة وشـبكات الإتصالات والمعلومات وتقانـة المعلومـات أصـبحت تقـود عالمنـا نحو ما يسمي بمجتمع المعلومات وأصبحت من أهم سماته.

وعرفت البلاد التعليم عن بعد والتطبيب عن بعـد والأنـترنت وشبكات المعلومـات والمكتبـات الإلكترونيـة والتجـارة وخـدمات الصوت وغيرها من التقنيات فكان لابد مـن المواكبـة والإسـتفادة مـن التقنيـات فـي عصـر أصـبحت تقـاس فيـه الـدول و تقـدمها بمستوى التقنية.

وبعـــد التطـــور الســـريع فـــي تكنولوجيـــا المعلومـــات Information Technology وهندسـ ة الإتصـ الات المتنقلـ ة واللاسلكية Wireless and mobile communication أصبح العـالم عبـارة عـن عـالم متصـل ببعضـه البعـض ضـمن منظومـة إتصال متكاملـة مكونـة مـن أنظمـة الإتصـالات الأرضـية والجويـة والخلوية والفضائية.

1( ) الشبكة الدولية (الإنترنت)، ويكبيديا، الموسوعة الحرة ، المرجع السابق.

مفهوم الشبكات:-

إصطلاح الشبكة Net work: يطلق على مجموع ة مؤلف ة من حاسبين أو أكثر متصلين ببعضهما البعض مـن أجـل مشـاركة المــوارد (الطابعــات) للأقــراض المبرمجــة لتبــادل الملفــات، أوالاتصال بشبكة الإنترنت.

حاسبات الشبكة قد تترابط معـا بواسـطة كـابلات، خطـوط تلفون، موجات الراديو، الأقمار الصناعية، أوالأشعة تحت الحمراء Infrored Lighlbeamsوهنالـك العديـد مـن الأسـباب لتوصـل مجموعة حواسيب ضمن الشبكة أهمها[1]:

السماح بالتخاطب بين البشر.

متشاركة الموارد بين اكثر من طرف واحد.

يملك مستخدم الانترنت العديد من طرق التخـاطب مـع الاخريـن على سبيل المثال البريد الإلكتروني كما يمكنه التشارك بـالموارد فأصبحت شبكات الكمبيوتر خطوط التجميع ومستودعات وأنظمة التسليم لكثير من المؤسسات.

الهدف من إنشاء شبكات الإتصالات:

Communication Net work :

الهدف الأساسي من إنشـاء شـبكات الإتصـالات هـو تيسـير نقل المعلومات (صورة – صوت – بيانات و...) من خلال توفير ما يلي:-

جودة نقل المعلومات من المصـدر إلـى المتلقـي دون تشـويه أو تغيير وبأقل قدر ممكن من الخطأ.

توفير سرعة نقـل بيانـات عاليـة جـداً مثـل المعلومـات و الصـور الفوتوغرافية والفيديو.

التقليل قدر الإمكان مـن الطاقـة Power المس تخدمة ف ي نق ل المعلومـات مــن خلال تحديــد منــاطق البــث ونقــل المعلومــات للمستخدمين ضمن المنطقة الواحدة والمناطق الأخـرى، وغيرهـا من الأشياء.

بعد التحول الكبير من اسـتخدام أنظمـة الإتصـال التناظريـة Andog communication Systems إل ى اس تخدام أنظم ة الإتصــال الرقيميــة Digital communication Systemهــذا التحول أضحى يحيط بنا مـن كـل جـانب مثـل أنظمـة السـتالايت Satellite والهواتف النقالة Mobile Phones ومش غلات mp3 اللاسلكية باستخدام البلوتوث وغيرها.

1((إدارة شبكات الحاسوب ، محمد بصيوص ، عمان دار البارودي العلمية للنشر ، 2002م، ص 17.

إن الإتصالات الرقمية ومـن خلال اسـتخدام الرقميـن صـفر وواحد أصبحت قادرة على التكامل Integationوالإندماج ما بيـن بعضها البعض وهذا التكامل قد ظهر جليـاً فـي اسـتخدام الهـاتف النقـال لأكـثر مـن هـدف مثلاً يمكـن اسـتخدامه فـي المكالمـات الهاتفية العادية- الدخول، وتصـفح الأنـترنت أو البريـد الإلكـتروني (شبكة الإنترنت).

إزاء هـذه الشـبكات اللاسـلكية المختلفـة لابـد ان تجـد لغـة مشتركة بينها ليستطيع المستخدم أن ينقل المعلومات من خلالها فشـبكات الإتصـالات هـي شـبكات لنقـل المعلومـات اللاسـلكية وشبكات الحاسوب Computer Net Work هي ش بكات نق ل معلومـــات ســـلكية تعنـــي بهيكليـــة الشـــبكات وطـــرق نقـــل المعلومات[1].

أنواع الشبكات

الأنواع الأساسية للشبكات:-

الشبكات المحلية Local Area Net work(LAN)

الشبكات الحضرية Metropolitan Area Net work (MAN)

الشبكات الواسعة Wide Area Net work (WAN)

ويتم عادة في شبكة محلية نموذجية تخصيص حاسب واحـد كخادم ملفات Files rever يقوم هذا الحاسب بتخزين البرنام ج الذي يتحكم في الشبكة، فضلاً عن البرامج التي يمكن مشـاركتها بين حاسبات الشـبكة، يطلـق علـى الحسـابات المتصـلة بالخـادم (خادم الملفات) محطات العمل Works tions ويمكن لمحطات العمل هذه أن تكون أقل قوة من خـادم الملفـات كمـا يمكـن أن تحتوى على برامج إضافية في اقراصها الصلبة.

معظم الشبكات المحليـة تسـتخدم الكـابلات لربـط كـروت واجه الشبكة Net Work inter face cards في كل حاسوب.

الشبكة الحضرية MAN:

تغطـــي الشـــبكات الحضـــرية Metropolition Area Netowrk مساحات جغرافية أوسع من الش بكات المحلي ة مث ل مساحة مدينة أو منطقـة تعليميـة مـن خلال الربـط مـن شـبكات

1((الشبكات المحلية والأنترنت ، عبدالفتاح التميمي ، وليد سلامة ، القاهرة ، الشركة العربية للتسويق ، 2008، ص 65.

صغيرة في قطاع جغرافي واسع، ويمكن بث المعلومات بسـهولة من خلال الشبكة.

عادة ما تسـتخدم المكتبـات المحليـة Local Libraries أو الهيئـات الحكوميـة شـبكات الــ MAN للربـط بين المواطنين والمؤسسات الخاصة.

الشبكة الواسعة WAN:

تربط الشبكات الواسعة WANs أقاليم جغرافية أوسع من الشـبكات الحضـرية MANs مثل ولاية الخرطوم – جمهورية السـودان – العـالم، تسـتخدم الكـابلات المخصصـة العـابرة للمحيطـات Dedicated Transoceanic Cabling أو الأقمار الصناعية في هذا النوع من الشبكات[1].

هندسة الاتصالات - Telecommunications Engineering

الاتصال هو عملية يقوم فيها المرسل بإرسال إشارة معينـة تحمل دلالة معينة إلى المستقبل. و لقد تطـور علـم الاتصـالات و فعالياته على مر التاريخ حسب وسائل الاتصـال المسـتخدمة مـن إشارات صوتية و ضوئية وصولاً إلـى العصـر الحـديث و اسـتخدام الموجـات السـلكية واللاسـلكية و الذبـذبات القصـيرة فـي نقـل الصوت والصورة، و لقـد صـاحب ذلـك تطـور وسـائل الإرسـال و الاستقبال ليجد الإنسان نفسه في خضـم مجـال اتصـال شاسـع ا يعكس العبقرية الإنسانية في استثمار المعرفة العلمية وتوظيفها؛ فجهاز الهاتف العـادي و جهـاز المحمـول و التليفزيـون و الراديـو وشبكات الاتصال الـداخلي و الخـارجي و تقنيـات الإنـترنت، كلهـا أنظمة اتصال و تواصل من خلال عمليتي الإرسال و الاستقبال[2].

إن مجـال هندسـة الاتصـالات يتكـون مـن تكامـل مجـال الهندسة الالكترونية والكهربائية و يتـداخل مـع مجـالات الهندسـة الأخرى مثل الهندسة المدنيـة والتطبيقـات التقنيـة لعلـوم المـواد وخصائصها الكيميائية والفيزيائية حيث ينصب الاهتمام أيضـا علـى

1((شبكات الحاسبات لاخصائي المكتبات والمعلومات، أسس نظرية وتطبيقات عملية ، د. علي كمال شاكر ، الدار المصرية اللبنانية ، عبدالخالق ثروت، القاهرة ، 2006، الطبعة الأولى ، ص 31.

2( ) الشبكة الدولية ، ويكبيديا، هندسة الاتصالات.

نوعيـة ومواصـفات الموصـلات Conductors مـن حيـث نوعيـة خامة التصنيع وصفاتها الكيميائية والفيزيائية، بالإضافة لمواصفات التصميم الهندسي البنائي للموصل وأكثر الموصـلات شـيوعاً فـي العـالم المعاصـر هـي النحـاس، والكـابلات المحوريـة والألياـف البصرية، وموجات الراديو[1].

تاريخ الإتصالات في السودان

بـدأت الاتصـالات فـي السـودان منـذ عـام 1859م وكـانت البداية بالاتصالات السلكية بمدينة سواكن الواقعـة علـى شـاطئ البحر الأحمر في حدود السودان الشرقية حيث أن مدينة سواكن كـانت آنـذاك ذات أهميـة تجاريـة وميناـء للبلاد وقـد كـان دخـول الاتصالات صدفة حيث انشأت بريطانيا خطا يربطها بمسـتعمراتها في شمال افريقيا وشرقها أنتهاءً بالهند و بدأ الكيبل البحـري مـن بريطانيا ماراً بجبل طارقبشمال أفريقيا والأسكندرية مروراً بقنـاة السويس ثم سواكن ثم إلى الهند ثماسطنبول بتركيا، وفي العـام 1866م تم مد خط تلغراف و لربط مصـر بالسـودانمروراً بـوادي حلفا، دنقلا، حيث وصل الخط التلغرافي إلى الخرطوم بحري في عام 1870م ثم إلى الخرطـوم بواسـطة كيبـل نهـري عـبر النيـل الأزرق وفي العام 1871م تم مـد خـط مـن مدينـة سـواكن مـن الشرق إلى مدينة كسلا وبـدأت خطـوط التلغـراف فـي الانتشـار شرقاً وغرباً في عهد إسماعيل باشا 1873م حيث وصـلت مدينـة الأبيـض فـي ولايـة كردفـان عـام 1874م وإلـى مدينـة فوجـا وبالتحديد بدارفور عام 1875م ثم تـم مـد خـط سـواكن كسـلا – بربر حيث اصبحت الاتصالات التلغرافية بين سواكن والقاهرة في غاية السهولة وفي نهاية الحكم التركي للسودان امتـدت خطـوط الاتصالات التلغرافية لأكثر من 3000 ميل.

وعند قيـام الثـورة المهديـة وحصـار الخرطـوم 1875م تـم قطع خطوط التلغراف كاسـتراتيجية حربيـة حـتى لا تربـط العـدو بالخارج وفي عهد الحكم الثنائي تمت اعادة خطوط التلغراف[2].

أما خدمات الاتصالات الهاتفي فلقد بدأت في السـودان مـع بناء السكة الحديد عـام 1897 حيـث دخـل معهـا خـط التلغـراف لأول مرة ودخل الاتصـال اللاسـلكي فـي عـام 1914م حيـث تـم

1( ) ويكبيديا ، مرجع سابق.

2((الشبكة الدولية (الأنترنيت) ، وكبيديا ، الموسوعة الحرة ، hitps/arwikpedia.com

إنشاء محطات في كل من جمبيلا – الناصر وملكال وإنشاء محطة ببورتسودان وحظيت الخرطوم بمحطة لاسلكية كبرى بقوة 6 كيلو واط بهوائيات عالية عام 1931م واستمرت عملية انشاء المحطات حتى وصلت في عام 1939م إلى 19 محطة و 48 مكتباً للتلغراف.

بدأ الإهتمام المتزايد بالاتصالات الهاتفية والبرقية، حيث تم إنشاء العديد من الخطوط الهوائية وأدخل نظام الكبانيات التي تعمل بنظام البطاريات (CD) كما تم ربط المناطق النائية بإجهزةالتردد العالى HF لتوفير الخدمات البرقية .

أدخلت خدمة الهاتف للجمهور في السودان في عام 1903م عندما تم انشاء أول كباينة للتلفونات في الخرطوم عام 1904م ثم إنشاء خط المديرية الشمالية في دنقلا من مروري – كورتي – دنقلا – والخندق.

في عام 1907م تم تركيب كباينة بورتسودان بسعة 32 خط، وعام 1911م تركيب كباينة بسعة 8 خطوط، عام 1913م تمإنشاء دائرة اتصال في طوكر في عام 1946 وأتجهت الخدمات الهاتفية العالمبة مع كل من فلسطين وفرنسا وفي العام 1948م توسعت الخدمات الهاتفية العالمية مع الولايات المتحدة وسويسرا.

وفى اعوام 1956-1964م تطورت الاتصالات السلكية واللاسلكية حيث أنشئت كثير من الكباينات الآلية في مواقع نائبة وتم وضع الهواتف العمومية في بعض المدن، وفى عام 1970م تم تحديث توسعة كباينة الخرطوم وأنشئت شبكة الماكرويف بين الخرطوم – سنار والخرطوم – عطبرة – سنار – كسلا – وسنار – الأبيض حيث اتاحت فرص الاتصال المباشر لكل هذه المدن إضافة إلى إرسال الإذاعة والتلفزيون.

وفى عام 1974م أنشئت محطة للأقمار الصناعية الأرضية للاتصال العالمي بام حراز جنوب الخرطوم و أوكلت إدارة الاتصالات إلى مصلحة البريد والبرق في السودان حتى عام 1970م حيث آلت الإدارة إلى مصلحة المواصلات السلكية واللاسلكية وفي 16/1/1987م تم أنشاء المؤسسة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية، حيث بدأت بـ 85 كباينة منها 82 كباينة من نوع (CB) وسعة 2420 خط[1].

شبكات الإتصالات في السودان

1((المرجع السابق ، وكيسيديا .

يعتبر الفصل التام بين المهام التنظيمية والرقابة وبين المهام التشغيلية وتقديم الخدمات اللبنة الأساسية في إصلاح وتحرير وإعادة هيكل القطاعات الخدمية والإقتصادية ومن بينها قطاع المعلومات والإتصالات، لذلك شهد عام 1994م صدور أول قانون منظم لقطاع الإتصالات في السودان تحت مسمى "المجلس القومي للإتصالات" وباشر المجلس مهامه عملياً في سبتمبر 1996م.

وفي إطار ذلك القانون، تم اتخاذ العديد من الخطوات الإصلاحية الهادفة لإعادة هيكلة قطاع الإتصالات ورفع احتكار الدولة عنه . ومن اهم الخطوات التي تم اتخاذها ما يلي[1]:

رفع احتكار الدولة في مجال أجهزة الإتصالات وملحقاتها ومواد الإتصالات(1991م).

إنشاء المركز القومي للمعلومات في عام 1991م.

البدء في خصخصة القطاع بتحويل المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية إلى شركة عامة وذلك بقيام الشركة السودانية للإتصالات (سوداتل) في ابريل 1993م.

شهد العام 2001م صدور قانون للإتصالات تحت مسمي "قانون الإتصالات لعام 2001م" وقد تضمن هذا القانون إلغاء قانون المجلس القومي للإتصالات 1994م وإنشاء الهيئة القومية للإتصالات وأعدت الهيئة مشروعاً جديداً للإتصالات أستصحب المستجدات والتطورات التنظيمية والتقنية المضطردة.

شبكات الهاتف الثابت:

في العام 1993م تبنت الدولة سياسة هيكلة قطاع الإتصالات. وفي أبريل من العام نفسه أنشئت أول شركة خاصة تعمل في الإتصالات هي الشركة السودانية للإتصالات (سوداتل). وقد بدأت سوداتل العمل تجارياً في 1994م معتمدة في ذلك على تأهيل شبكة الهاتف الثابت السلكي(Copper-Line Telephone).

زاد عدد مشتركى الهاتف الثابت السلكي من 251.000 في العام 1999م إلى أن بلغ 1.029.000 في العام 2005م بكثافة هاتفية بلغت حوالي 40%.

1((الجهاز المركز للإحصاء ، تقارير الهيئة القومية للإتصالات.

فـي العـام 2004م نـالت شـركة كنارتـل رخصـة لتـوفير خدمـة الإتصـــالاتعبر تقنيـــة الهـــاتف الثـــابت اللاســـلكي (Wireless Telephone).

فـي العـام 2006م نـالت شـركة سـوداتل (عـبر شـركة سوداني) رخصة ثانية لتوفير الهاتف الثابت عـبر تقنيـة الإتصـالات اللاسلكي.

تراجع عدد المشتركين إلـى 389.000 فـي عـام 2008م و إلـى 387.000 في العام 2012م.

في العام 2012م بلغت حصة كنارتل السوقية مـن الثـابت 82% بينما بلغت بلغت حصة سوداتل 18%[1].

العام	2000	2002	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المشـتركين× 1000	167	211	1050	1866	3850	8218	11991	15430	18093	25107	27659

شبكات الهاتف السيار:

في العام 1997م أنشأت أول شركة هـاتف سـيار الشـركة السودانية للهاتف السيار(موبيتل) تعمل بتقنيـة الـ (GSM)، وقـد بدأت العمل تجارياً في العام نفسه.

في عـام 2003م منحـت رخصـة الهـاتف السـيار الثانيـة لشـركة بشائر، حالياً إم تي إن (MTN)، عبر تقنية الـ (GSM).

في عام 2006م تم شراء موبيتل من سوداتل وتغير إسمها التجاري إلى زين.

في 2006م منحت رخصة الهاتف السيار الثالثة لشركة ســوداتل (سوداني) عبر تقنية الـ (CDMA)، وقد أنشات سوداتل فيما بعــد شبكة هاتف سيار عبر تقنية الـ (GSM).

في العام 2000م بلغ عدد مشتركي السيار 167.000 مشــترك، زاد إلى 8218000 في 2007م، ثم إلى 27.659.000 في عـام 2012م

الألياف الضوئية التى تربط الولايات :

تمتد الالياف الضوئية التى تربط الولايـات مسـافة 22.000 كيلو متر إلى حدود مصر وأثيوبيا وتشاد واريتريا.

ترتبط بكيبل ضوئي بحري مع الشبكات العالمية عبر جـدة (SAS)، وآخر مرتبط بالكيبل البحري العالمي FLAG.

1((تقرير الوارد لعام 2014م لوزارة العلوم والإتصالات.

لوزارة الطاقة كيبل ضوئي بطلول 2.130 كلم يمتد مع خطوط نقل البترول إلى مناطق ميناء التصدير ببورتسودان.

هنالك أيضاً كيبل خاص بالهيئة القومية للكهرباء من الرصيرص حتى الخرطوم بطول 1153 كلم [8].

الشبكة الدولية (الإنترنت) :

في 1997م نالت شركة سودابت أول رخصة لتوفير خدمة الإنترنت في السودان وبدأت العمل تجارياً في العام نفسه.

في العام 2006م بدأ المشغلون الأربعة (زين وسوداني وإم تي إن وكنار) توفير خدمة الإنترنت مباشرة إلى المشتركين عبر شبكاتهم مما أدى إلى خروج كل موفري خدمة الإنترنت من هذا السوق بإستثناء شركة (Vision Valley).

في نهاية الربع الرابع من العام 2013م بلغ عدد مستخدمي الإنترنت حوالي 11 مليون مستخدم[9].

الخدمة الشاملة:

عملاً بتوصيات الإتحاد الدولي للإتصالات الرامية لإنشاء كيان خاص لتوفير خدمة النفاذ الشامل ونشر المعلوماتية في المجتمع وسد الفجوة الرقمية بين الحضر والريف. وإيماناً بأحقية المواطنين في جميع المناطق بولايات السودان للحصول على خدمات الإتصالات بأسعار مناسبة وذلك بهدف تعزيز الترابط القومي والسياسي والإجتماعي والمساهمة في تحقيق النمو الإقتصادي، وفي إطار تلك الجهود المبذولة قامت الهيئة القومية للإتصالات بإنشاء (صندوق دعم المعلوماتية صندوق الخدمة الشاملة) في عام 2003م بهدف توفير خدمات الإتصالات لجميع المناطق النائية المحرومة من تلك الخدمات والتي يقطنها محدودو الدخل[10].

رقم	إسم المشروع	الكلفة/ج س
1	تم توزيع عدد (73.800 حاسوب) تفاصيلها كالآتي	89.978.933
	مشروعات حاسوب لكل أسرة (عدد 50.000 حاسوب)	
	مشروع حواسيب المدارس (عدد 16.650 حاسوب)	
	مشروع حواسيب الجامعات ومراكز الخدمة الشاملة (عدد 7.150 حاسوب)	
2	مشروع إنشاء وتوزيع عدد (1.358) معمل للمدارس الثانوية في جميع أنحاء السودان	30.433.580
3	مراكز الخدمة الشاملة عدد(162)	30.989.501
4	مشروع شبكة الجامعات والمكتبة الإفتراضية	27.570.175

الرمز الدولي للبلد 249+

معلومات الإنترنت

رمز الإنترنت للبلد sd

مستخدمي الانترنت 11.050.000شخص

طوال شبكة الألياف الضوئية 22000كلم

نسبة التغطية الجغرافية للشبكات إلى المساحة 65.8%

نسبة التغطية بالنسبة للكثافة السكانية 90%

نسبة تغطية المناطق الريفية 66%

يقول د. جمال أمين السيد أمين إدارة الدراسات والبحوث بالهيئة القومية للاتصالات للباحثالذى استطلعة عن وضع الاتصالات في السودان أن شبكات الاتصال تغطي كافة مدن السودان وحوالي 80% من مساحته وإن هناك حوالي 25 ألف كيلو متر من الألياف الضوئية تغطي مساحة واسعة من السودان منها 22 ألف كيلو متر لشبكات الاتصالات وحوالي 3 آلاف كيلومتر لوزارةالنفط والشركة القومية للكهرباء.

ويؤكد د.جمال أن خدمات الشبكة الدولية (الإنترنت) تغطي البلاد وكل من يمتلك جهاز حاسوب أو موبايل وأى مشترك في شبكات الإتصال يستطيع الدخول إلى الشبكة الدولية (الإنترنت) وهناك أكثر من عشرة ملايين شخص في السودان يحصلون على خدمة الإنترنت[1].

ويشير أمين إدارة الدراسات والبحوث بالهيئة القومة للإتصالات إلى اشتراك السودان في كوابل بحرية عالمية (نفاذ

1( ) مقابلة مع د. جمال امين السيد أمين ، الدراسات والبحوث بالهيئة القومية للاتصالات.

عالمي) مع جده، كما يرتبط السودان بكيبل مع 23 دولة افريقيـة وان السودان دولة موزعة للاتصال لكل القارة الأفريقية وكشــف د. جمال إلى وجود صـندوق دعـم الخدمـة الشـاملة مضـمن فـي قانون الإتصالات وله ميزانية ضـخمة تـأتي مـن نسـبة مـن أربـاح شـبكات الاتصـالات وهـي مخصصـة لتجسـير الهـوة بيـن الحضـر والريف ومن مهامها النفاذ لكل خـدمات وتطـبيق الاتصـالات فـي المنـاطق النائيـة وتشـجيع الدراسـات والبحـوث والإبـداع وهنـاك مراكز للخدمة الشاملة وهي تسمح بتشجيع التفاعل الإعلامي مع ولايات البلاد وهي واحدة مـن الآليـات القوميـة لتحقيـق المعرفـة والتنمية.

ويحلــل د. جمــال وضــع شــركات الاتصــال بعــد خصخصــة المؤسســة العامــة للمواصــلات السـلكية واللاسـلكية فـي العـام 1993م ويشـير إلـى انـه كـانت هنـاك شـركة واحـدة محتكـرة للإتصـالات فـي مجـال الهـاتف الثـابت وهـي الشـركة السـودانية للاتصــالات (ســوداتل) . و كــان هنــاك تزايــد مســتمر فــي عــدد المشتركين بنسبة عاليه وفي العام 2004م تم الترخيص لمشغل ثان للهاتف الثابت (شركة كنار) والتي بـدأت عملهـا بالفعـل فـي العام 2005م . وكان من المتوقع زيـادة عـدد المشـتركين نسـبة لدخول المشغل الثاني ولكن حدث العكس فقد بـدأ تنـاقص عـدد مشتركي الهاتف الثابت نسبة لدخول خدمات الهاتف السيار فــي البلاد[1].

1( ) المرجع السابق.

بدأ دخول خدمة الهاتف السيار بإنشاء الشركة السودانية للهاتف السيار (موبيتل) في العام 1997م، كشركة فرعية لسوداتل ثم استحوذت عليها شركة زين، وعند دخول المشغل الثاني (إم تي إن) في عام 2005م أصبح له أثر واضح في زيادة عدد مشتركي الهاتف السيار، وبعد أن تم منح رخصة المشغل الثالث للهاتف السيار(سوداني) في عام 2006م تزايد عدد المشتركين في خدمات الهاتف السيار.

الطباعة

وتعنى طباعة الكلمات والصور والتصميمات فوق الـورق او النسخ او المعادن او اى مـواد أخـرى ملائمـة للطبـع فوقهـا وهـذا يطلق علية فن الجرافيك GRAPHIC ARTS(فنـون تخطيطيـة او تصورية كالتصوير والرسم والكتابة وتتـم نسـخ صـور مـن الأصـل بطريقة مكانيكية .

والطباعة يعتمد عليها في معظم الأعمال اليومية فالصـحف اليوميـة والكتـب المدرسـية والكتـب الثقافيـة والأوراق الماليـة وأعلانات البضائع وبطاقات الأسعار ما هى الا مطبوعات .

وشهدت عمليات الطباعة تطورا كبيرا بعـد النهضـة العلميـة والتقدم التقنى الذى حدث في نهاية القرن العشـرين خاصـة بعـد أختراع أجهـزة الحاسـوب وأصـبح صـف الحـروف وتنسـيقها يتـم بإستخدام تلك الأجهزة ثم تعدى ذلك لاستخدام الليزر في تنسـيق الحروف والنقاط والصور وفصل الألوان وتنسيق الصفحات[1].

والطباعة الفنية (بالإنجليزية: Printmaking)، وهي عمليـة صنع أعمال فنية بواسطة الطباعة، وعادة على الورق. و الطباعة الفنيـة تشـتمل علـى عمليـة إنشـاء مطبوعـات مـع عنصـر مـن العناصر الإبداعية، بدلاً من أن تكون مجرد استنسـاخ فوتـوغرافي من لوحة، ما عدا في حالـة المونوتايبينـج "monotyping" (نـوع من أنواع الطباعة الفنية)، والعملية قادرة علـى إنتـاج مضـاعفات من نفس القطعة الفنية، وهـو مـا يسـمى "طباعـة"، كـل قطعـة تنتجها ليست نسخة أصلية لكنها اعتـبرت أنهـا ليسـت استنسـاخاً آخر من عمل فني وتقني (والأصح) أن تعـرف باسـم "الانطبـاع"، لم يتم اختيار الطباعة الفنية (بخلاف المونوتايبينج) فقط لقـدرتها على إنتاج نسخ متعددة،
ولكن بدلا عن الصـفات الفريـدة الـتي تضـفيها كـل مـن عمليـات الطباعة الفنية.
تتم صناعة الطبعات عن طريق نقل الحـبر مـن مصـفوفة أو مـن خلال حجاب معد لذلك إلـى الـورق أو غيـره مـن المـواد، الأنـواع الشـائعة مـن المصـفوفات مـا يلـي: ألـواح معدنيـة، وعـادة مـن

1( ) د. احمد حسين الصاوي ، طباعة الصحف واخراجها، الدار القومية للطباعة والنشر ،القاهرة، الطبعة الثانية 1958م، ص 19.

النحاس أو الزنـك، أو ألـواح البـوليمر للنقـش أو الحفـر، الحجـر، والألومنيـوم، أو ألـواح البـوليمر للطباعـة الحجريـة؛ كتـل خشـبية لعمـل الخشـيب والنقـوش الخشـبية، ومشـمع لعمـل طبعـات بخطـوط متقطعـة. وتسـتخدم الأحجبـة المصـنوعة مـن الأقمشـة الحريرية أو الاصطناعية لعملية الطباعة المسامية.

الطباعة في السودان :

قطاع صناعة الطباعـة والتغليـف مـن القطاعـات الصـناعية الهامة في الدول لأنها تلعب دوراً محوريـاً فـي القطـاع الصـناعي الكبير والقطاعات الأخرى ويعتبر السودان من الدول التي دخلتها الطباعة في وقـت مبكـر نسـبياً وصـناعة الطباعـة تمثـل نشـاطاً لاغني عنه لكل شرائح المجتمـع فهـي تـوفر الكـراس المدرسـي والكتـب المدرسـية والمراجـع الجامعيـة والأجنـدة والمطبوعـات الحكومية والثقافية والصحف والمجلات.

عدد المطابع في البلاد المرخصة وطبيعة الملكية[1]:

الولاية	العدد	القطـــاع الخاص	القطـــاع العام
الخرطوم	410	381	29
الولايات الأخرى	126	122	4
المجموع	**536**	**503**	**33**

الطاقات الإنتاجية:

الطاقات الإنتاجية المركبة للمطابع طن/العـام حسـب احصـاءات المسح الصناعي للعام 2005م

م	نوع الصناعة (الوصف)	الطاقة	الطاقـة	الطاقـــة

1( ) نفس المرجع

		التصميمية	المتاحة	الفعلية
1	سـجلات دفـاتر حسـابات وايصـالات وورق مفكرات	229.7	89.4	82.5
2	الكراسات المدرسية	250	100	91.5
3	مطبوعات ورق	61.7	44.6	29.4
4	كتب مطبوعة	8395.4	6200.8	4836.4
5	صحف ومجلات دورية	514.4	433.7	209.2
6	صحف ومجلات دورية اقل من أربعة مـرات في الأسبوع	915.4	457.7	274.6
7	طوابع بريدية وما يماثلها	18100	10193.3	1865.7
8	مطبوعات أخرى مصورة وغير مصورة	5987.9	5049.5	334.7
	المجموع	**34454.5**	**22568.4**	**7724**

من الجدول أعلاه يتضح الآتي[1]:

الطاقة الفعلية 23% من الطاقة التصميمية

الطاقة الفعلية للطاقة المتاحة 35%

الطاقة المتاحة إلى الطاقة التصميمية 66%.

حجم الإستثمارات :

جدول جحم الإستثمارات (آلاف الجنيهـات) حسـب نتائـج المسـح الصناعى للعام 2005م:

قطاع الطباعة :

م	نوع الصناعة	حجـــم الاســـتثمارات (آلاف الجنيهات)
1	نشر الكتب والكراسات	619864
2	نشر وسائط الإعلام المسجلة	26607
3	الطباعة والأنشطة المتصلة بالطباعة	37125
4	الطباعـة وتشـمل الطباعـة والتصـوير علـى الحجر والمعدن	15610040
	المجموع	**16293636**

حجم مدخلات الإنتاج[2]:

حجم مدخلات الإنتاج الرئيسية بالقيمة والكمية للقطاع

النوع	الكميـــــة (كيلو)	القيمـــة (دولار أمريكي)	القيمـــة (جنيـــه سوداني)

1( ) المرجع السابق.

2( ) المرجع السابق.

الأحبـار والمـواد الكيماويـة الأخرى	117328	701924.4	163260336
الاكلشـيهات plates بكـ ل أنواعها	1328069	1708895.6	444312856
الورق والورق المقوي	50485371	46233021.2	12020585523
المطبوعات	2223826	456666.6	1176933317
سلك الدبوس	147002	70050	182199
المجموع	**54301596**	**53240557.8**	**13805274231**

الجدول التالي يوضح حجم أنتاج المطابع في عام 2010م

السلعة	عـــــــدد المصـــــانع المنتجـــــة للسلعة	الإنتـــــاج الفعلـــي لعـــــام 2010م	حجـــــم الإسـتهلاك	الاستيراد	الفـائض أو العجز	اســـواق الصادر
الطباعة						
الطباعـــة التجارية	131	48.000طن		2016.6طـن		اثيوبيا
الكتـــــاب المدرسي	83	15مليون	33 مليون			تشاد
الكـــراس المدرسي	5	11مليـــون دسته	14.3 مليـــون دسته	1.3 مليـون دسته		اريتريا

الجدول التالي يوضح حجم أنتاج المطابع في عام 2011م

السلعة	عـــــــدد المصـــــانع المنتجـــــة للسلعة	الإنتـــــاج الفعلـــي لعـــــام 2011م	حجـــــم الإستهلاك	الاستيرا د	الفـائض أو العجز	اســـواق الصادر
الطباعة						
الطباعـــــة التجارية	131	50.000طن		-	-	
الكتـــــاب المدرسي	83	33مليون	33 مليون	-	-	
الكـــــراس المدرسي	5	14مليـون دسته	14 مليـــون دسته	-	-	

المطابع العاملـة والمؤهلـة فـي مجـال طباعـة الكتـاب المدرسي (83) مطبعة :

المطابع خارج ولاية الخرطوم هي:

مطبعة الجزيرة مدني
مطبعة القضارف القضارف
مطبعة سنجة سنار
مطبعة بورتسودان هيئة الموانئ
مطبعة كردفان الأبيض

مطبعة غرب دارفور الجنينة
مطبعة نيالا نيالا

يقول الاستاذ عادل أبراهيم عضو غرفة الطباعة أن أنتاج الطباعة التجارية أرتفع الإنتاج من 46000طن إلى 48000 طن بنسبة زيادة 4.3%.

كما أن إنتاج الكتاب المدرسى أرتفعمن 8 ملايين إلى 15 مليون بنسبة زيادة 87.5%.

وأرتفع الإنتاج في طباعة الكراس المدرسى من 10 ملايين دستة إلى 11 مليون دستة بنسبة زيادة 10% لم تحدث أي زيادة في الإستيراد والإستهلاك.

ويقول عضو غرفة الطباعة إن المطابع التى تطبع الكراس المدرسى أو الدفاتر والإيصالات تستطيع أن تطبع الصحف والمجلات وغيرها[1].

مشكلات الطباعة بالسودان :

أرتفاع تكلفة الطباعة والعمالة والمدخلات الطباعية.

ضعف التمويل والاستثمار في قطاع الطباعة.

ضعف وقدم معدات وماكينات الطباعة في السودان حيث أن معظم ماكينات الطباعة العاملة بالبلاد عتيقة وقديمة وغير مواكبة للتحديث والتطوير ويرجع صنع أغلبها إلى عقود الستينيات والسبعينات والثمانينات من القرن الماضي[1]

ودخلت هذه المكنينات البلاد في فترة التسعينيات بعد أن عملت في كثير من الدول قبل دخولها البلاد لذلك فإن أغلب هذه المطابع متوقفة والعاملة منها تعملبطاقة تصيميمة أقل وهي كثيرة الأعطال وتحتاج إلى صيانة.[2]

و مشكلة توفير مدخلات الإنتاج التي تستورد من الخارج و الورق والأحبار وقطع غيار المكينات.

مشكلة وجود عمال وفنيي الطباعة المهرة حيث أن كثيراً من القوى العاملة لم تنل أي تدريب في صناعة الطباعة حيث تحتاج المطابع إلى العامل المهنى والفني العارف لحرفته، الملم بتقنيات وفنيات تخصصه والمواكب للتطورات الحديثة والمستمرة والمتسارعة وهذا لا ينم إلا بإنشاء جسم للتدريب المستمر.(3)

وهناك مشكلة الرسوم والضرائب المتعددة المفروضة على قطاع الطباعة وعلى مدخلاتها المستوردة من الخارج[2].

1( ) مقابلة مع عادل إبراهيم ، عضو غرفة الطباعة.

ويري الباحث أن قطاع الطباعة من القطاعات الحيوية وهو ركيزة من ركـائز الصـناعات المهمـه ويحتـاج إلـى تشـجيع ودعـم الدولة من خلال انتهاج سياسات جديدة لجـذب المسـتثمرين مـن الداخل والخارج للدخول فيه مـن أجـل تحـديثه وتطـويره بإدخـال ماكينات جديدة ذات سعات كـبيرة وسـرعة فائقـة وجـودة عاليـة وهـذا لا يتـأتي إلا بسياسـات تعمـل علـى إزالـة القيـود وتمنـح الإعفاءات الضريبية والجمركيةوتلغى أو تخفض الرسـوم المحليـة للقطاع ومدخلاته .

كما لا بد للدولة من تبني قيـام معهـد فنـي ومهنـي وعلمـي لتأهيـل الكـوادر العاملـة فـي القطـاع بمختلـف أنشـطتها ويكـون تـدريباً مسـتمراً يخلـق عمالـة فنيـة مـاهرة مقتـدرة تسـتطيع ان تواكب التطورات التي تحدث في مجال الطباعة.

وعلـى الدولـة أن تـوجه البنـك المركـزي والبنـوك الأخـرى بتسهيل منح التمويل اللازم للـدخول فـي القطـاع بغـرض تنميتـه وتطويره وتقليل تكلفة منتجاته.

وعلى الدولة أيضاً إعطاء تسهيلات وأعفاءات أكـبر وميـزات عالية للمستثمرين من الداخل والخارج فـي قطـاع الطباعـة فـي الولايات.

توزيع الصحف

تمهيد:

نشأة الصحافة وتطورها أرتبطـت بـالتطور الثقـافي للحيـاة الإجتماعيـة والسياسـية فـي السـودان، حيـث عرفـت الصـحف المحلية منذ فترة طويلة، فبعد منشورات الإمام المهدي، ودخـول الإستعمار تأسست جريدة السودان، ثم رائد السـودان، وحضـارة السودان وصولاً إلـى جريـدة النهضـة السودانيةبواسـطة الأسـتاذ محمد عباس أبو الريش، ثـم جـاءت بعـد ذلـك جريـدة الفجـر ثـم جريدة النيل، وهكذا تباعا جاءت الصحف في السودان في فترات متفاوتة، الي إن وصل عددها الكليالآن الـي 57 صـحيفة، موزعـة مابين سياسية، رياضية، اجتماعيـة، تسـلية، وأعلانيـة[1]، وصـاحب هذا الأنتاج الكبير للصحف في السودان تطور في طرق وأساليب

2( ) مذكرة غرفة الطباعة لوزارة الصناعة ، اكتوبر 2015م.نفس المرجع

1( ) تقارير المجلس القومي للصحافة والمطبوعات ، مقابلة مع إبراهيم يحي حامد ، مدير شركة قماري للتوزيع

التوزيع، فبعد أن كان التوزيع والبيع في أرجاء العاصمة والولايـات من خلال مكتبات محـدودة، حيـث تتـولي بيـع الصـحف والمجلات للقــراء، جــاءت فكــرة الأســتعانة بأشخاصــكموزعين متجــولين (سريحة)، أو الأستعانة ببعـض الطلاب للقيـام بهـذه المهمـةخلال فترة الإجـازة المدرسـية، حيـث يقومـون بتوزيـع الصـحف وبيعهـا راجليـن أو مـن خلال الـدراجات الهوائيـة أو الناريـة، وذلكلأن أي صـحيفة تعتـبر منتجـاً عمـره الأسـتهلاكي عـدة سـاعات، ويجـب توزيعهـا فـي ظـرف سـويعات، بـل إن هـذا الهـدف يتعـدى هـذا المفهوم لتجعل الهدف وصول المطبوعـة إلـى القـارئ فـي أقـل وقت ممكن بعد طباعتها مباشرة.

ولكن البحث عن قراء مهمة بـاتت فـي غايـة الصـعوبة فـي السودان، وخصوصا معموجة الغلاء التي ضربت السودان وأرتفاع التضخم، والأزمة الأقتصادية بعد فقدان كثير من عائدات البـترول بإنفصال الجنوب بالاضافة الي خطر التكنولوجيا وغزو الإنترنت.

وهناك مشكلة أخرى، تتمثل في ارتفاع نسبة الأميـة، والـتى تحـد مـن نسـبة توزيـع الصـحف وانتشـارها، إذ أن نسـبة توزيـع الصحف في العالم العربي تصل إلي 30 نسخة لكل ألـف سـاكن في فترة السبعينات من القـرن الماضـى، بينمـا فـي عـام 2006 وصلت إلى 10 نسـخ لكـل ألـف، وفـى دول الخليـج لا تزيـد عـن نسخة لكل عشرة آلاف شخص، بينما تصـل فـي أوربـا إلـي 264 لكل ألف شخص مقيم، وهذا يجعل توزيـع الصـحافة العربيـة فـي مرتبة أقل بكثير جدا من المتوسطالعالمي الذي يصـل إلـي 136 صحيفة لكل ألف ساكن، في نفس الوقت هناك ضآلة واضحة في توزيع الصحافة اليومية العربية حيث تصل في العالم العربى إلـي 5 ملايين نسخة، بينمـا تصـل فـي أوربـا إلـي 167 مليـون نسـخة حسـب إحصـاء عـام 2006، وفـى السـودان، فإنمجمـل الكميـة المطبوعـة فـي السـودان مـن الصـحف السياسـية والاجتماعيـة والرياضية وصحف الاعلانات والتسـلية لا تتخطـى حـاجز الـ 400 ألف نسخة في اليـوم، وتمثلكميـة الصـحف المطبوعـة الـي عـدد سـكان السـودان، نسـبة 0.01 وهـي نسـبة قـراء الصـحف فـي السودان[1].

وتتم عملية توزيع هذه الـ 400 ألف نسخة، من خلالأكثر من 13 شركة توزيع للمطبوعات الصحفية، وهي تقوم بتوزيع حـوالي 70% مـن كميـة الإنتـاج مـن المطبوعـات الصـحفية فـي اليـوم، أضافة إلى حوالي 1500 بائع متجول، وتمول هذه الشبكة الثنائية

1( ) إبراهيم يحي ، المرجع السابق.

من قبل 8 مراكز توزيع بالعاصمة، ومع تأسيس هذه الشركات المتخصصة في التوزيع، شهد السودانأول شكل منظم من أشكال توزيع الصحف، بعد أن كانت طرق التوزيع غير منظمة وكانت من خلال مكتبات ومنافذ محددة .

وبعدتعاقد المؤسسات الصحافية مع متعهدين يقومون بتوزيع مطبوعاتهم، سجلت شركات التوزيع قفزة وتطوراً في أسلوب توزيع الصحف، بما تمتلكها منكوادر بشريةو موظفين وموزعين، كما تملك شركات التوزيع من الآليات أسطولا ضخما من السيارات وشبكة متكاملة من الفروع تغطي كافة أرجاء السودان، من نقاط البيع والتوزيع، لإيصال آلافالنسخ من المطبوعات المختلفة للقراء والمشتركين يوميا، حيث يتم هذا في فترة وجيزة منذ الساعة الثانية عشر ليلاوحتى ساعات الصباح الأولى، ليتمكن القارئ في جميع أنحاء السودانمن الحصول على ما يريد من الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية والشهرية والكتب .

وبرز أسم شركة قماري للتوزيعكواحد من أشهر الأسماء التي دخلت سوق توزيع الصحف والمجلات، بما تمتلك من أسطول ضخم من السيارات المتخصصةً في توزيع وتسويق المطبوعات الإعلامية، وشبكات من الفروع تغطي كافة أنحاء السودان ، و أرتباطها مع شركات ووكلاء توزيع في كافة الولايات، ولم يقتصر الأمر في رحلة توزيع الصحف خلال الفترة الماضية على أسطول التوزيع، بل أدخلت التقنية الحديثة في توجيه أساطيل التوزيع من خلال المتابعة الميدانية لسوق المطبوعات الموزعة، وإجراء عمليات استطلاع للرأي، وتوصيل آلاف النسخ إلى القراء والمشتركين في أوقات قياسية.

ويقول الأستاذ يحي حامد مدير عام شركة قماري للتوزيع وعضو المجلس القومي للصحافة والمطبوعات وعضو أتحاد الموزعين العرب، عن عملية التوزيع وطبيعة العمل، : (في البدء نجد أن العملية الصحفية تتكون من ثلاثة أضلاع هي التحرير والطباعة ثم التوزيع، وعن علاقة شركة التوزيع بالصحيفة التي تعاقدنا معها، اننا نقوم بأستلام الصحيفة من المطبعة بواسطة موظفينا الذين يرابطون في المطبعة، حيث نستلم الكمية المطبوعة من مندوب الصحيفة، بعد ذلك نقوم بتقسيم هذه الكمية المستلمة وتوزيعها الي كميتين، الكمية الأولي توزع في العاصمة والكمية الثانية توزع في الولايات، وغالبا ما تكون نسبة

كمية الولايات 30 % من الكمية الكلية، وباقي الـ 70 % توزع في العاصمة[1].

واضاف استاذ يحيي (في العاصمة لدينا وكلاء، نسلمهم كمياتهم من كل الصحفالتي تعهدنا بتوزيعها، وغالبا ما يكون ذلك في الساعات الأولى من الصباح الباكر، أي نحو الساعة الرابعة فجرا، وللأمانة نعترف أن طريقة التوزيع عبر الوكلاء تعتبر طريقة تقليدية في التوزيع، ولكن نسبة إلى أرتفاع تكاليف النقل وضعف العائد من مبيعات الصحف، حيث لم يتركا فرصة للأتجاه نحو سياسة التوزيع المباشر للمكتبات بدلاً من التعامل عبر الوكلاء، بجانب أسباب فنية مرتبطة بعمل أصحاب المكتبات تعوق عملية التوزيع المباشر) .

وفيما يتعلق بكمية الولايات قال الأستاذ يحيي (نحن لدينا أكثر من خمسة خطوطللتوزيع، أولها خط مدني، حيث تقوم العربة المحملة بالصحف من الخرطوم في حوالي الساعة الخامسة صباحا، وتبدأ في التوزيع من منطقة جياد مرورا بكل المناطق التي علي طول الطريق، سواءأكانت شرق النيل أو غربه، إلى أن تصل مدني في حوالي الساعة السابعة صباحا، ومن مدني نقوم بشحن تلك الصحف عبر الحافلات المغادرة الي سنار وسنجة والدمازين، حيثتصلهم الصحف علي حسب مسافة كل منطقة، مثلا تصل الي سنار في العاشرة والنصف صباحا، وتصل سنجة في الحادية عشر والنصف، أما صحف الدمازين فتصلها حوالي الساعة الثانية والنصف ظهرا، وكذلك لدينا خط بورتسودان وهو يشمل شندي وعطبرة وسواكن وصولا الي بورتسودان، كما لدينا خط كسلا، ويشملالقضارف، خشم القربة، حلفا الجديدة وكسلا، ولدينا كذلك خط الغرب وهو يعتبر أطول خط، ويشمل الدويم، كنانة، ربك، كوستي، تندلتي، أم روابة، الرهد، الابيض، النهود، كادقلي، الدلنج .كما لدينا خط دنقلا وكريمة وكرمة، أما المدن البعيدة مثل نيالا، الفاشر، الجنينة، يتم ترحيلها عبر الطيران) .

وعن المشاكل التي تعاني منها شركات التوزيع قال الاستاذ يحي (هنالك الكثير من المشاكل التي تواجه عملية التوزيع، ولكن نذكر منها مشكلة ايجار الصحف والتداول المتعدد للصحيفة الواحدة، فهي مشكلة كبيرة تسبب أضراراً لشركة التوزيع والصحيفه علي حد سواء، وهو من العيوب الاخلاقية وبها تضيع

1( ) مقابلة الأستاذ يحي حامد ، المرجع السابق.

حقوق الصحف ويضيع ملامح التقدير الحقيقي لمبيعات للصحيفة) .

تمويل الصحف :

إذا عرفنا أن الحكومة السودانية لا تقدم اي دعم مباشر للصحف التي تصدر عن جهات غير حكومية وكذلك الدعم غير المباشر لا وجود له، أذ لا تعامل الصحف برسوم مخفضة في مجال الإتصالات الهاتفية والأشتراك في شبكات المعلومات الدولية والنقل الجوي وتخفيض الرسوم الجمركية، وتستورد الصحف كل مدخلات إنتاجها من ورق وحبر وأفلام وأجهزة الجمع وماكينات الطباعة من الخارج، إذ لم تقم حتي آلان أية صناعة سودانية لأنتاج مدخلات صناعة الصحف، وليس من المتوقع قيامها في المستقبل القريب.

تعتمد الصحف السودانية غير الحكومية في مقابلة تكلفة اصدارها علي عائدات الاعلان والتوزيع، وتتراوح نسبة عائدات الإعلان مابين 5 ـــ 35% من قيمة التكلفة الكلية لانتاج الصحيفة، وهو عائد ضعيف بالمقارنة مع الصحف العربية والدولية، اما العائد من التوزيع فيتوقف علي عدد النسخ المطبوعة من كل صحيفة والتي تتراوح ما بين 6 آلاف نسخة الي 30 ألف نسخة يوميا في أحسن الأحوال، وتتراوح تكلفة طباعة النسخة الواحدة ما بين 190 ــ 260 جنيه سوداني حسب الحجم والنوع والكمية مع العلم أن شركات التوزيع تأخذ نسبة من سعر البيع، و هناك بعض المرتجع الذي يعاد الي الصحيفة[1].

وفيما يتعلق بمشكلة التوزيع بولاية الخرطوم أوضح الاستاذ بشارة ادم محمد مدير توزيع العاصمة بشركة قماري للتوزيع، أن هنالك الكثير من المشاكل التي تعترض عملية التوزيع، منها تأخير عملية طباعة الصحف في المطابع، وهذا الأمر له أسباب منها ما تعود الي الصحيفة نفسها، متمثلة في وصولها متأخرة الي المطبعة، والسبب الثاني هو أعطال المطابع المتكررة، وأيضا هنالك أسباب راجعة للوكيل نفسه، إذ لا يقوم بتوزيع الصحف علي المكتبات بطريقة مدروسة، أي عليه رصد مرتجع المكتبات، لكي يقوم بتوزيع الصحف علي أساسها، فيجب عليه زيادة الكمية للمكتبة التي لها راجع أقل، وتقليل الكمية للمكتبة التي راجعها كثير)، وأضاف أيضا (أن الزيادة الأخيرة في أسعار الصحف قللت من مبيعات وتوزيع الصحف بنسبة 30 %، وكذلك زيادة عدد الصحف أثر علي النسبة العامة للتوزيع، ونجد أيضا أن غلاء

1( ) مقابلة مع الأستاذ بشارة آدم محمد ، مدير التوزيع بشركة قماري .

المعيشة والظروف الإقتصادية العامة في البلاد أدت أيضا الي أحجام القراء من شراء الصحف) .

ويقول الاستاذ ابراهيم كوة مدير توزيع الولايات بشركة قماري عن وضع التوزيع في الولايات أن توزيع الصحف ضعيف، ولكن نجد أن التغطيات الخاصة بولاية معينة في الصحف تزيد من نسبة التوزيع في تلك الولاية، بالأضافة الي الأحداث العامة سواء أكانت سياسية أو رياضية)، وأردف الأستاذ كوة قائلا (إن وصول الصحف مبكرا في الولايات تزيد من نسبة مبيعاتها، وذلك لأن أغلب الموظفين والعمال والطلبة سوف يتمكنون من الحصول علي نسخهم من تلك الصحف، قبل رحلة الأياب الي منازلهم، ولكن عندما تصل الصحيفة في وقت متأخر أي بعد رجوع أغلب الموظفين الي بيوتهم لاتجد من يشتريها، وبالتالي تقل نسبة المبيعات، والحمد لله نحن في قماري وبفضل الأسطول من الحافلات التي نمتلكها أصبحنا نصل الي جميع المدن في أوقات قياسية ومناسبة جدا).

ويرى الباحث أن هذا هو الوضع العام لصحافة راكدة دائما، تتحرك فقط مع الأحداث الرياضية المهمة أو السياسية، و أن نسبة القراءة في السودانفي حالة تدهور مريع، كما تشير بعض الدراسات أن أغلب جيلالشباب في سن 25 لا يقرأون، وإن قرأوا لا يتجاوز خياراتهم سقف أخبار الفنانيين والرياضة، ولكن بالنسبة للقرأءة الهادفه و العميقة وقراءة المقالات فلا وجود لهم فيها، كما أنالغزو المتصاعد الذي تشنه وسائل التكنولوجيا الحديثة ، وعالم الإنترنت على الصحف منذ مدة، سحب الشباب من القراءة عموما .

المبحث الثالث

الاستثمار الحكومى والخاص في الإعلام

تمهيد:

الاستثمار وسيلة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية وأولته كل البلدان على أختلافها أهتماماً خاصاً وعملت على تشجيع المستثمرين في استثمار أموالهم من خلال توفير مناخ ملائم له باعطاء العديد من الحوافز والميزات وتسهيل الإجراءات ووضعقوانيين تضمن حقوق المستثمر[1].

مسيرة الاستثمار في السودان:

أبتدرت الحكومات الوطنية عهدها بالتشجيع المنظم للاستثمار في المجال الصناعي بقانون الميزات الممنوحة لسنة 1956م على ذات نهج الإقتصاد الحر وقد شهدت تلك الفترة نهضة استثمارات الرأسمالية الوطنية في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة الداخلية والخارجية.

وأحدثت حكومة مايو بتوجهها الإشتراكي تغييراً في مسيرة استثمارات القطاع الخاص الذي عاني من التأميم والمصادرة والتسعير الجبري للسلع والخدمات لترفرف التنمية بجناح القطاع العام واستمر ذلك حتى عاد للحكم بعضاً من اعتداله وسن قانون تشجيع الاستثمار الزراعي في العام 1976م. وفي العام 1980م سن أول قانون موحد للاستثمار في البلاد وتم بموجبه تكوين الأمانة العامة للاستثمار كجهاز مركزي لإدارة الاستثمار، وهنا بدأت أول فارقة في تنظيم إدارة الإستثمار في السودان إذ أن طيلة الفترة السابقة كانت إدارة الإستثمار قطاعياً دون ان تكون هنالك جهة مركزية واحدة لإدارته.

لم يدم الحال طويلاً إذ أن ظهور الحكم الإقليمي أدى إلى تفويض بعض الصلاحيات للأقاليم وعرفت بالصناعات المفوضة، ويصدر التراخيص فيها المحافظ بميزة الأرض، والمشروعات التي تحقق دراستها نجاحاً تقنن وتصدر لها تراخيص بالامتيازات الجمركية والضريبية بواسطة الأمانة العامة للاستثمار الجهة المناط بها تنفيذ قانون الاستثمار، حتى جاء قانون الاستثمار لسنة 1990م والذي تتيح أحد مواده للهيئة العامة للاستثمار منفذة القانون حق فتح فروع لها بالولايات، وفي العام 1993م تم عقد مؤتمر فدرالية الاستثمار وتم فتح فروع للهيئة في الولايات القائمة حينها وهي تسع ولايات وتم نقل مديريين إلى تلك الولايات وظل الحال كذلك حتى تم حل الهيئة العامة للاستثمار

1( ) العميري إيمان، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ، جامعة فسنطية ، الجزائر 2006م.

وظلت الفروع تنفذ قانون الاستثمار لسنة 1990م بكل ميزاته الجمركية والضريبية. ثم حولت الهيئة إلى جهاز للاستثمار مختص بالترويج فقط وفي هذه الفترة انتعشت المكاتب الولائية حسب نشاط الولاية المعنية[1].

في العام 1996م صدر قانون تشجيع الاستثمار والذي خول حق إصدار التراخيص إلى الوزارات الاتحادية كل في اختصاصه، وفي الولايات تصدر التراخيص بميزة الأرض فقط وخلق هذا كما هائلاً من جهات أصدار الترخيص ترك الخيار للمستثمر للحصول على ما يريد من أمتيازات وأختيار الجهة التي تمنح أمتياز أفضل وظلت الولايات تطلب منحه الميزة الجمركية من المركز عبر لجنة منح الأمتيازات من وزارة المالية مما قلل أنطلاق الولايات لطبيعة أن الجمارك والضرائب شأن اتحادي.

صدر قانون تشجيع الاستثمار للعام 1999م والذي حصر سلطات الاستثمار على المستويين القومي والولائي، وقصر دور الوزارات القطاعية في الدراسة الفنية للمشروعات ومتابعة تنفيذها وإبداء الرأي الفني كما حددت المادة (3) من لائحته المشروع الولائي والأتحادي.

تم أنشاء وزارة الاستثمار كوزارة مختصة لتنظيم إدارة الإستثمار في البلاد في العام 2002م وعمدت إلى تنسيق السلطات الموازية بين الوزارات والولايات في شأن الاستثمار[2].

وإنشاء المجلس الأعلى للاستثمار بالقرار الجمهوري رقم (298) لعام 2007م وحددت إختصاصاته في إجازة السياسات العامة للدولة في مجال الاستثمار وتنفيذ خطة إزالة معوقات الاستثمار ووضع الآليات للتنسيق بين جهات الإختصاص ذات الصلة بالاستثمار.

لم يستقر الحال على ذلك بل ألغيت وزارة الاستثمار في العام 2011م وأنشيء الجهاز القومي للأستثمار في العام 2012م. وصدر قانون تشجيع الاستثمار القومي للعام 2013م والذي أسند إدارة الإستثمار للمجلس الأعلى والجهاز القومي للإستثمار.

1( ) السفير أحمد محجوب شاور ، الأمين العام للجهاز القومي للاستثمار ، التنسيق بين المركز والولايات ، ورقة عمل 30 نوفمبر 2013م.

2( ) المصدر السابق.

من هذا السرد فإن الإستثمار منذ الاستقلال وحتى الآن ظل متارجحـاً بيـن مختلـف الـوزارات والأجهـزة مـع تغيـر الهياكـل التنظيمية ونظمه الإدارية دون الثبات على نظام محدد.

الاستثمار في الدستور الإنتقالي لعام 2005م:

خلت نصوص الدستور الإنتقالي من اثبات حصرية سـلطات الاسـتثمارات لاي جهـة وإنمـا شـملها فـي جـداول السـلطات المشـتركة والمتبقيـة وبالتـالي فـأن الاسـتثمار يصـبح اختصاصـاً مشـتركاً يشـمل المسـتويات الثلاث وهـي المسـتوى القـومي، والولائي، والمحلي[1].

الوضـع القـانوني لعلاقـات الاسـتثمار بيـن المركـز والولايات:

جاء قانون تشجيع الاستثمار القومي لعـام 2013م كمنظـم لعلاقـات الاسـتثمار بيـن المركـز والولايـات مـع محاولـة الفصـل الواضح بين الاستثمار القومي والولائي فكان التركيز على تعريف الاستثمار القومي لإزالة اللبس الذي أحدثه وضـع الاسـتثمار فـي الدستور الانتقالي لعام 2005م. وأورد القـانون نصوصـاً تعريفيـه للاستثمار القومي ممثلة في تعريف الأراضي القومية والمشـروع القومي[2].

فبين القانون الأراضي القومية بالأراضي التي يتم تخصيصها للاستثمارات القومية وفقاً لموجهات الإستثمار المعـدة بالتنسـيق مع الوزارات المختصة والولايات.

وحـدد القـانون المشـروع القـومي بالمشـروع المسـجل بموجب أحكام هذا القانون بإسم شركة أو أسم عمـل أو شـراكة

1( ) السفير أحمد شاور ، مرجع سابق .

2( ) المرجع السابق.

لشركتين أو اسم عمل يكـون مـوقعه ممتـداً لأكـثر مـن ولايـة أو مشروع استثماري أجنبي أو مشترك مع أطراف أجنبيـة أو يعمـل بموجب تراخيص من شركات أجنبيـة أو تـم أنشـاؤه بأتفاقيـة مـع حكومة السـودان أو المشـروع الـذي يقـوم علـى الاسـتثمار فـي الموارد الطبيعية القومية[1].

الصحافة والإعلام والحاجة إلى الاستثمار

أضحي الإعلام في عصرنا الحاضر صناعة متكاملة مثل بقية الصناعات وجاء ذلك بسـبب قـدرة وسـائل الإتصـال علـى التـأثير على حركة المجتمع بما تمتلكه من امكانيات تقنيـة ونفـوذ واسـع مكنها لان تكون سلطة لها دورها السياسي والإقتصادي والثقافي والاجتماعي[2].

وأستمرار وسائل الإتصال في أداء مهامها يتطلب أن ترتكـز علـى قاعـدة أقتصـادية قويـة لأن هـذه الوسـائل فـي حاجـة إلـى نفقـات كـبيرة تتمثـل فـي الكـادر البشـري والمعـدات والآليـات والمتحركـات والمبـاني والبرامـج والطباعـة والضـرائب والمبـاني والكهرباء وغيرها.

وتعمـل وسـائل الإعلام فـي سـوق مشـترك وفـق تـدفق المعلومات وبالتالي تكون المنافسة كبيرة مما يتطلب الكثير مـن الجهد بتوفير الكادر البشـري المميـز والتقنيـة المتطـورة وتقـديم مواد وبرامج مؤثرة وفق منهجية علميـة وهـذا مـا يجعـل وسـائل الإعلام تأخذ الطابع التجاري.

ويشـكل التمويـل والإنتـاج والتوزيـع والإسـتهلاك الأركـان الأساسية لإقتصاديات وسائل الإعلام عامة والصحافة خاصة[3].

فالمقصود بالتمويـل هـو رأس المـال الـذي يعيـن الصـحيفة على أستمرار صدورها ويحقق لها المنافسـة والربحيـة والتمويـل سواء من القطاع الحكومي أو الخاص أما في شـكل دعـم مـالى مباشر أو في شكل مساعدات وتسهيلات الإعلانات.

الإنتاج:

الإنتاج هو عملية تنظيم العمل في إعداد الصحيفة والتنسيق بين العناصر الفنية المشاركة في التنفيذ وتسهيل كـل المعوقـات والصـعوبات فـي حـدود الميزانيـة المقـررة ويـدخل ضـمن هـذا

1( ) المرجع السابق .

2( ) السفير أحمد محجوب شاور ، الأمين العام للجهاز القومي للإستثمار ، ورقة مقدمة لمؤتمر قضايا الإستثمار.

3( ) المرجع السابق.

المفهوم كـل النفقـات الماديـة والفنيـة والتقنيـة والبشـرية وبيئـة العمل.

التوزيع:

هو قدرة المالك علـى إيصـال صـحيفته للجمهـور مـن خلال شبكات التوزيع المتعـددة والـتي تسـتخدم السـيارات والطـائرات والإنترنت وغيرها.

الاستهلاك :

يعني قبول الجمهور لمحتوى الصحيفة وقالب وشـكل أنـواع المواد التي تحتويها.

الواقع الاقتصادي للصحافة السودانية:

الواقع الإقتصادي للصحافة السودانية ضعيف نتيجة للضـعف في الأركان الأساسية لإقتصايات الصحافة وتجابة الصحافة العديد مـن المعوقـات الـتي أدت إلـى عـدم قـدرتها علـى أداء وظائفهـا الأساسـية المتمثلـة فـي التثقيـف والإرشـاد والتعليـم والتنميـة والدعاية والإعلان والترفية، ومن هذه المعوقـات ضـعف التمويـل وصعبة الحصول عليـه مـن المصـارف أو مـن خـارج البلاد وعـدم الاسـتقرار السياسـي والإداري والتكلفـة العاليـة للإنتـاج وضـعف الاستثمار في القطاع[2].

2( ) محجوب محمد الحسن عروة ، ورقة اقتصاديات الصحافة السودانية ، ص 2.

الاستثمار الحكومي في الإعلام:

الاستثمار الحكومي فـي الإعلام كـبير جـداً فالدولـة انفقـت مبالغ طائلة على مر الأنظمة السياسية في تكوين مراكز إعلامية لخدمة أهـدافها السياسـية والتنميـة بالولايـات فأنشـأت المكـاتب الإعلامية والإذاعات الولائيـة والقنـوات الفضـائية المحليـة وبعـض الصحف التي لم تستمر طويلاً[1].

ويوجـد فـي كـل عواصـم الولايـات مركـز إعلامـي لإدارة الأنشطة الإعلامية بالولاية كما لكل ولايـة اذاعـة بهـا اسـتديوهات وأجهزة إرسال وكادر بشري ومتحركات فهناك إذاعة في كل من مدن مدني – كوستي – الدمازين – القضارف – عطبرة – الابيـض – كـادوقلي – الفولـة – الفاشـر – نيـالا – الجنينـة – الضـعين – زالنجي، كما توجد قنوات تلفزيونية محلية في أغلب هـذه المـدن وقنـوات فضـائية فـي ثلاث مـدن فقـط هـي مـدني وكسـلا وبورتسودان[2].

وقد أنفقت الدولة أموالاً طائلة لتأسيس الإذاعات ومحطات التلفزيون في كل ولاية وبالرغم من وجود عدد مـن اذاعـات (أف أم) الخاصـة فـي ولايـة الخرطـوم منهـا الرياضـية والاقتصـادية والرابعة لكن لا توجد اذاعة واحدة خارج العاصمة.

1( ) الموسوعة الولائية ، ديوان الحكم الأتحادي ، ص

2( ) الموسوعة الولايئية ، المرجع السابق.

أما محطات التلفزيون فالدولة أسست محطة في كل ولاية تقريباً أنفقت عليها الأموال لأنشاء الاستديوهات وملحقاتها وأجهزة الإرسال وعينت الكادر البشري[3].

وفي مجال الصحافة أصدرت بعض الولايات صحفا مثل ولايات شمال كردفان، ولاية البحر الأحمر بورتسودان، الشمالية وجنوب دارفور لكنها توقفت ولم تستمر طويلاً[2].

ويلاحظ الباحث أن الإعلام الولائي كله استثمار حكومي فقط ويرجع ذلك للتكلفة العالية التي يتطلبها الاستثمار في مجال الإعلام والعائد الضعيف الذي ينتج منه.

والإعلام الولائي هو إعلام مراسمي حكومي لأنه أسير للتمويل الحكومي لذلك هو إعلام رسمي لا يهتم بقضايا الربح أو الخسارة.

ولا يوجد في الولايات أي استثمار خاص في مجال الإعلام عامة والصحافة خاصة لأن الاستثمار في هذا المجال يحتاج إلى تمويل ضخم غير متوفر للكثيرين كما أن تقلب السياسات وتغير الحكومات واختلاف السياسات وعدم الاستقرار السياسي وضعف الاقتصاد أقعد بالكثير من المستثمرين من الولوج للاستثمار في هذا المجال .

3( ) المرجع السابق.

2( ) المرجع السابق.

الفصل الخامس
الدراسة التطبيقية

المبحـث الاول:الخطـوات الاجرائيـة للدراسـة الميدانية
المبحــث الثــانى :عــرض النتائـج ومناقشــتها وتفسيرها والخلاصة
المبحث الثالث : النتائج والتوصيات
المصادر والمراجع
الملاحق

المبحث الاول:
الخطوات الاجرائية للدراسة الميدانية

تمثلت الدراسة الميدانية في عملية البحث عن واقع الصحافة الإقليمية (الولائية) من حيث أهمية وجودها بفاعلية لتعكس الانشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للولايات بكل أقليم والأزمة التي تعانيها واستمراريتها في الفترة من ظهور الصحافة في السودان 1903م وحتى 2013م.

استخدام الباحث المنهج التاريخي والمقايلة لتوضيح ما إذا كان هناك وجود حقيقي لصحافة ولائية (إقليمية) ام هي مجرد محاولات لأفراد وما مدى استمراريتها والمراحل المختلفة التي مرت بها. كما استخدم الباحث منهج مسح وسائل الإعلام لجمع البيانات عن وسائل الاعلام والصحافة في الولايات ومدى فعاليتها وإمكانياتها كما استخدم الباحث مسح عينة من الجمهور عن طريق الاستبانة لعكس ومعرفة مدى اعتماد الجمهور على الصحافة، بجانب المقابلة للوصول إلى آراء المختصين.

عمد الباحث إلى اختيار ست مناطق في السودان وهي العاصمة ووسط السودان وشرق السودان وشمال السودان وغرب السودان والولايات الحدودية مع دولة جنوب السودان كأقاليم وذلك لعدة اعتبارات أولها أن لها تركيبة سكانية متشابهة كما فيها تركيز واستقرار سكاني كبير بجانب انها ولايات ذات امكانيات اقتصادية معتبرة وتتمتع بحكومات وحكم وثبات إدارية مستقرة، والاعتبار الثاني الظروف التي مرت بها الولايات بجانب التطور في اساليب ونوع الحكم.

والاعتبار الثالث في هذا التقسيم انه يسهل عملية تحديد واختيار العينات للمبحوثين وجمع المعلومات بعدد 150 أي لكل إقليم 25 و تم توزيعها على المبحوثين وسقط عنها اربع استمارات وتم تصميم استبانة بحث غطت جميع الجوانب ذات الصلة بوحدات التحليل وعرضها على مجموعة من الاساتذة

المحكمين الذين اكدوا صلاحية الاستمارة وتجانسها مع اهداف الدراسة واغراضها.

وشملت خمسة محاور كالآتي:-

المحور الأول: البيانات الشخصية للمبحوثين واحتوى على خمسة اسئلة.

والمحور الثاني: الوسائل الإتصالية المتاحة بالولاية واحتوى على تسع اسئلة.

والمحور الثالث: البنيات التحتية المتوفرة واحتوت على ثمانية اسئلة.

والمحور الرابع : الموارد البشرية المتاحة واحتوى على خمس اسئلة.

والمحور الخامس: المهددات والمعوقات واحتوى على تسع اسئلة.

وبذلك بلغ عدد الأسئلة 36 سؤلاً تم تحليلها من خلال الجداول والرسوم البيانة لتفريغ محتوياتها في شكل معلومات وتم اجازة الاستبانة من قبل عدد من الدكاترة المختصين بعالم الصحافة والإعلام وكذلك التحليل الاحصائي والإساتذة هم :

البروف حسين محمد زين جامعة السوان للعلوم والتكنولوجيا.

د. معاوية مصطفى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

د. الدسوقي الاصم جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

د. أسرار رحمة حسن كلية اليرموك – التحليل الإحصائي.

الأستاذ عبدالله جاد الله وكالة السودان للانباء.

وتشمل أهداف الدراسة الميدانية الآتي:

الوصول إلى اجابات لفروض البحث.

الإجابة على الاسئلة البحثية.

تحديد أطر المشكلة البحثية وتحديد نقاط المشكلة ببيانات ونسب محددة.

مقياس الصدق والثبات :

صلاحية الاسـلوب لقيـاس مـا هـو مـراد قياسـه ويقصـد بالصـدق صلاحية ادارة البحث في تحقيق اهداف الدراسة وبالتـالي ارتفـاع الثقة فيما توصل إليه الباحث من نتائـج ولضـمان صـدق التحليـل في هذه الدراسة نعرض مايلي :-

شمولية استمارة تحليل المحتوى لكافة المدخلات الخاصة بفئيات ووحدات التحليل

وكفاية تمثيل العينة والتأكد من شموليتها لكافة الوحدات والفئات وذلك من خلال اجراء التحليل المبدئي وظهور الوحدات والفئـات في العينة المختارة.

وقـد اسـتخدم البـاحث لقيـاس الصـدق والثبـاتفي هـذه الدراسـة برنامـج الاحصـاء (spss) بواسـطة مختصـين.وتنـاولت المرحلـة الاخيرة لتأكيد التحليل الاحصائي وثبات النتائـج بتحويـل المحتـوى إلى أرقام احصائية ببرنامج احصائي (spss) ويعقب ذلـك عمليـة قراءة وتفسير النتائج ووضعها في الاطار المطلوب.

المبحث الثانى :
عرض النتائج ومناقشتها وتفسيرها والخلاصة :
البيانات الشخصية

المحور الأول

النوع

النوع	العدد	النسبه المئويه
ذكر	98	67.1
انثى	48	32.9
المجموع	146	100.0

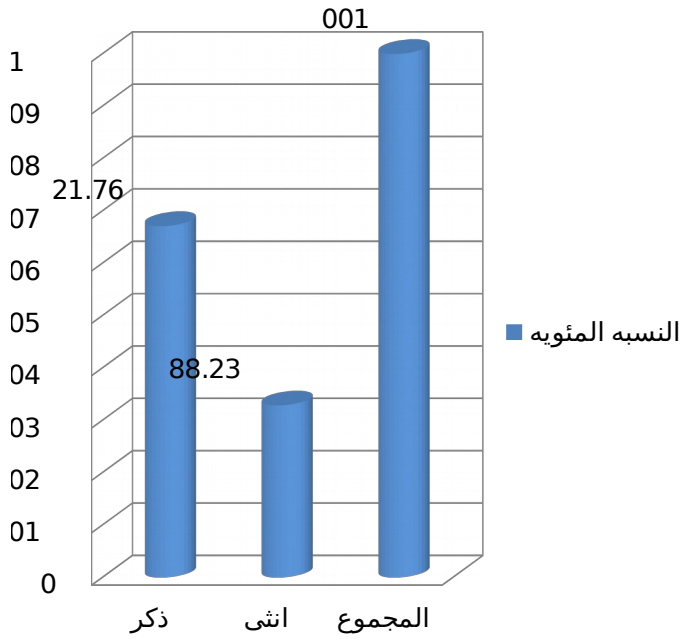

يوضح الجدول والشكل (1-1) نسـبة الـذكور والأنـاث المبحـوثين في الاستبانة حيث أن 98 فرداً من المبحوثين بنسبة 67.1% من الــذكور وان 48 فــردا مــن الإنــاث بنســبة 32.9% مــن عــدد المبحوثين البالغ عددهم 146 فرداً .

العمر

العمر	العدد	النسبه المئويه
18-25	48	32.9
26-40	60	41.1
41-65	38	26.0
المجموع	146	100.0

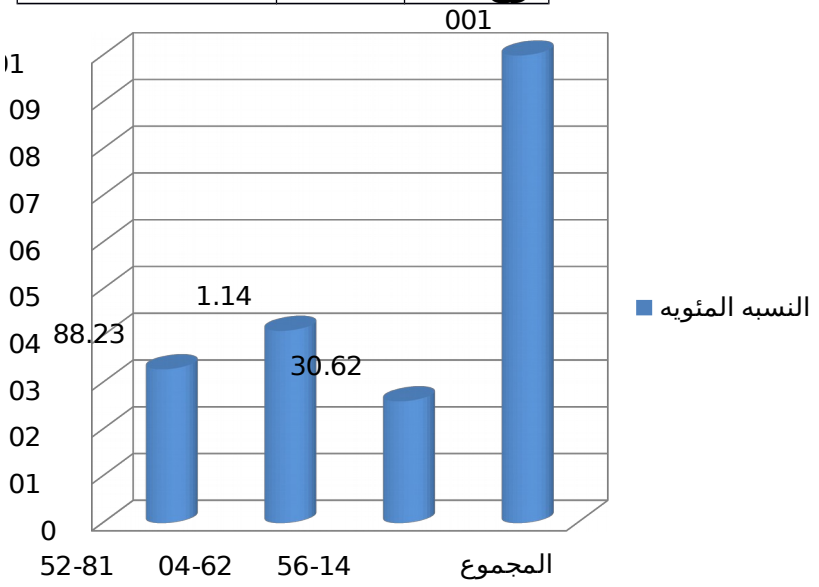

يوضح الجدول والشكل (2-2) الفئة العمرية للمبحوثين ونلاحظ أن اعلى نسبةٍ هي الفئة العمرية ما بين 26-40 سنة حيث بلغ العدد 60 فرداً من المبحوثين بنسبة 41.1% مما يوضح أن هذه

السن هي سن التخرج من الجامعات والعمل وأكتساب المهارات والعلم والمعرفـة والثقافيـة والـوعي بحاجـة المجتمـع إلـى إعلام وصحافة قوية تعمل على تقوية التماسك الأجتماعي وتحفـز علـى التنمية والإنتاج وتشير إلى مواقع الخلل وتقترح الحلول .

كمـا جـاءت الفئـة العمريـة مـن 18-25 سـنة فـي المرتبـة الثانية بعدد 48 فـرداً مـن المبحـوثين بنسـبة 32.9% وهـذه هـي سن المراحل الدراسية الجامعية وهي مرحلة الشباب وهـذه هـى السن التي تتعامل بشكل كامل مع الوسـائط الإعلاميـة كمتلقيـن أو مستهلكين من أنترنيت وشبكات التواصل الاجتماعي والقنوات الفضائية والإذاعية والصحافة.

وأن أقل نسبة كانت الفئة العمرية من 41 -65 سـنة بعـدد 38 فرداً من المبحوثين بنسبة 26% وهي نسبة ليست بالضـعيفة وهؤلاء هم أصحاب الخبرة العملية الطويلـة والحكمـة وهـم الفئـة الـتي عاصـرت حقبـة الصـحافة الإقليميـة والتطـورات الصـحفية والإعلامية بالبلاد.

المؤهل الأكاديمي

التعليم	العدد	النسبه المئويه
اساس	1	7.
ثانوي	18	12.3
جامعي	102	69.9
فـــــوق الجامعي	25	17.1
المجموع	146	100.0

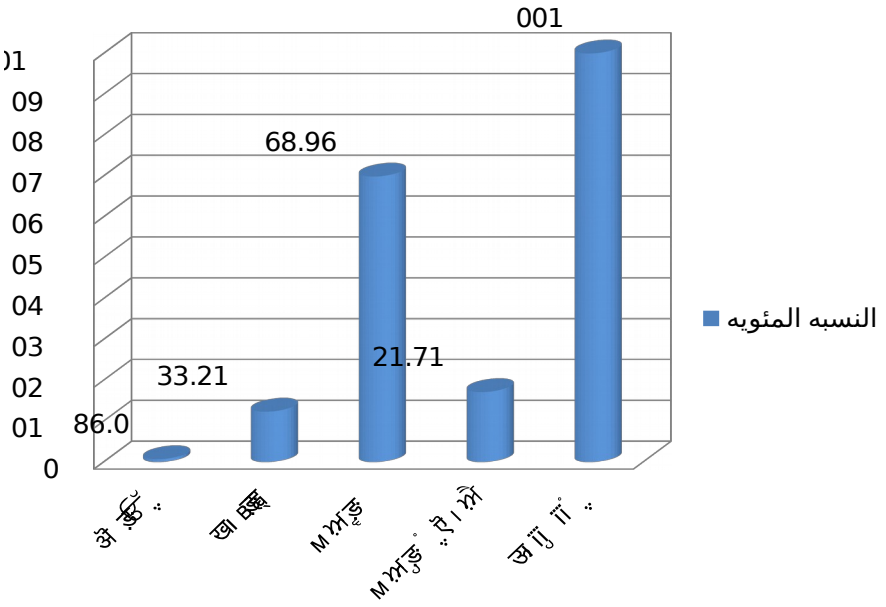

يوضـــــــــح الجـدول والشـكل (3-3) بـأن أعلـى نسـبة للمؤهـل الاكـاديمي للمبحوثين هـي الدراسـة الجامعية، حيـث بلـغ عـدد الأفـراد مـن المبحوثين 102 بنسبة 9.9 [146] وتعتبر نسـبة عاليـة تؤكـد درجـة المعرفة والوعي بالحاجـة إلـى الصـحافة الإقليميـة لاهميتهـا فـي النهـوض بـالاقليم فـي كافـة الجـوانب السياسـية والاقتصـادية والاجتماعية.

كما أن المؤهل فوق الجامعي جاء فـي المرتبـة الثانيـة بعـدد 25 فرداً بنسبة 17.1% وهـو يشـير أيضـاً إلـى ادراك اصـحاب العلـم لأهمية وجود صحافة اقليمية وكذلك المتعلمون أصحاب الشـهادة الثانويـة والـذين بلـغ عـددهم 18 فـرداً مـن المبحـوثين بنسـبة 12.3% لهـم نفـس الإدراك فـي الحاجـة لوجـود صـحافة خاصـة بالاقليم.

الوطن:

الوطن	العدد	النســـــــبه المئويه
العاصمه	25	17.1
ولايات شمال السودان	24	16.4
ولايات وسط السودان	24	16.4
ولايات شرق السودان	25	17.1
ولايات غرب السودان	23	15.8
الولايــات الحــدوديه مــع جنــوب السودان	25	17.1
Total	146	100.0

يوضـح الجـدول الشـكل (3-3) الـوطن للمبحـوثين حسـب التقسيم الذي تم من خلال عينة عشوائية تم تقسيم السودان بها إلـى سـت منـاطق شـملت العاصـمة وولايـات شـمال السـودان ووسط السودان وشرق السـودان وغـرب السـودان أضـافة إلـى الولايـات الحدوديـة مـع جنـوب السـودان وهـي ولايـات متـأثرة بالحرب الأهلية بجنوب السودان التي أفرزت لاجئين كما أن تلـك الولايات بها أيضـاً حـرب أهليـة وتمـرد علـى الحكومـة المركزيـة وافرز ذلك الوضع نزوحا ووضعا أنسـانيا معقـدا وهـي تحتـاج إلـى رسـالة أعلاميـة وإعلام مختلـف عـن بقيـة الولايـات غيـر متـأثرة بالحرب واللجوء والنزوح والاوضـاع الإنسـانية وتـم توزيـع خمـس وعشـرين أسـتبانة علـى مـواطني تلـك المنـاطق بهـدف معرفـة آرائهم عن أهمية وجود صحافة إقليمية.

المحور الثاني

الوسائل الاتصالية

			الوسائل الاتصاليه المتاحة				المجمـو ع
			تلفاز	اذاعه	صحافه	انترنت	كـل مـا ذكر
الـوطن والسـكن	العاصمه	العدد	0	1	0	0	24	25
		النسـبه المئويه	0.0%	4.0%	0.0%	0.0%	96.0 %	100.0 %
	ولايـات شـمال السـودان	العدد	2	0	0	0	22	24
		النسـبه المئويه	8.3%	0.0%	0.0%	0.0%	91.7 %	100.0 %
	ولايـات وسـط السـودان	العدد	1	5	0	1	17	24
		النسـبه المئويه	4.2%	20.8 %	0.0%	4.2%	70.8 %	100.0 %

	ولايات شرق السودان	العدد	2	1	1	0	21	25
		النسبه المئويه	8.0%	4.0%	4.0%	0.0%	84.0%	100.0%
	ولايات غرب السودان	العدد	5	7	0	0	11	23
		النسبه المئويه	21.7%	30.4%	0.0%	0.0%	47.8%	100.0%
	الولايات الحدوديه مع جنوب السودان	العدد	7	13	4	1	0	25
		النسبه المئويه	28.0%	52.0%	16.0%	4.0%	0.0%	100.0%
المجموع		العدد	17	27	5	2	95	146
		النسبه المئويه	11.6%	18.5%	3.4%	1.4%	65.1%	100.0%

	القيمه	درجه الحريه	مستوى الدلاله
مربع كي	83.391[a]	20	.000

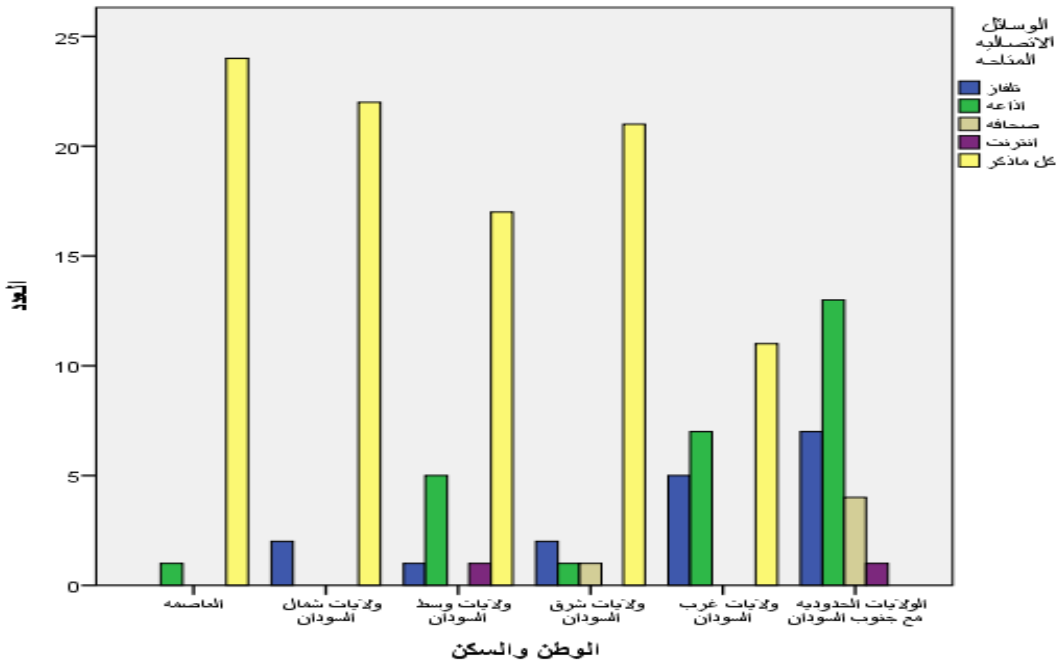

يشير الجـدول والشـكل رقـم (4-4) إلـى أن الوسـائل الاتصـالية المتاحة من تلفاز واذاعة وصحافة وانترنت فـي المنـاطق السـت

نالت اجابة (كل ما ذكر) اعلى نسبة بالجدول حيث اشار إليها 95 فرداً من المبحوثين بنسبة 65.1%.
كما يلاحظ من الجدول أن 13 فرداً بنسبة 52% من المبحوثين من الولايات الحدودية مع الجنوب قالوا إن الاذاعة متوفرة وهذا يدل على ضعف توفر بقية وسائل الاتصال بسبب الحرب وعدم الاستقرار وقلة الخدمات وضعف التنمية.

الوسيله المفضله

			الوسيله المفضله					المجمـو ع
			تلفاز	اذاعة	صحافة	انترنت	كلما ذكر	
الوطن	العاصمه	العدد	1	2	1	10	11	25
		النسـبه المئويه	4.0%	8.0%	4.0%	40.0%	44.0%	100.0%
	ولايـات شـمال السـودان	العدد	7	1	1	4	11	24
		النسـبه المئويه	29.2%	4.2%	4.2%	16.7%	45.8%	100.0%
	ولايـات وسـط السـودان	العدد	4	3	1	7	9	24
		النسـبه المئويه	16.7%	12.5%	4.2%	29.2%	37.5%	100.0%
	ولايـات شـرق السـودان	العدد	9	3	5	2	6	25
		النسـبه المئويه	36.0%	12.0%	20.0%	8.0%	24.0%	100.0%
	ولايـات غـرب السـودان	العدد	5	6	1	5	6	23
		النسـبه المئويه	21.7%	26.1%	4.3%	21.7%	26.1%	100.0%
	الولايـات الحدوديه مـع جنـوب السـودان	العدد	7	14	4	0	0	25
		النسـبه المئويه	28.0%	56.0%	16.0%	0.0%	0.0%	100.0%
المجموع		العدد	33	29	13	28	43	146
		النسـبه المئويه	22.6%	19.9%	8.9%	19.2%	29.5%	100.0%

	القيمه	درجه الحريه	مستوى الدلاله
مربـع كي	63.028[a]	20	.000

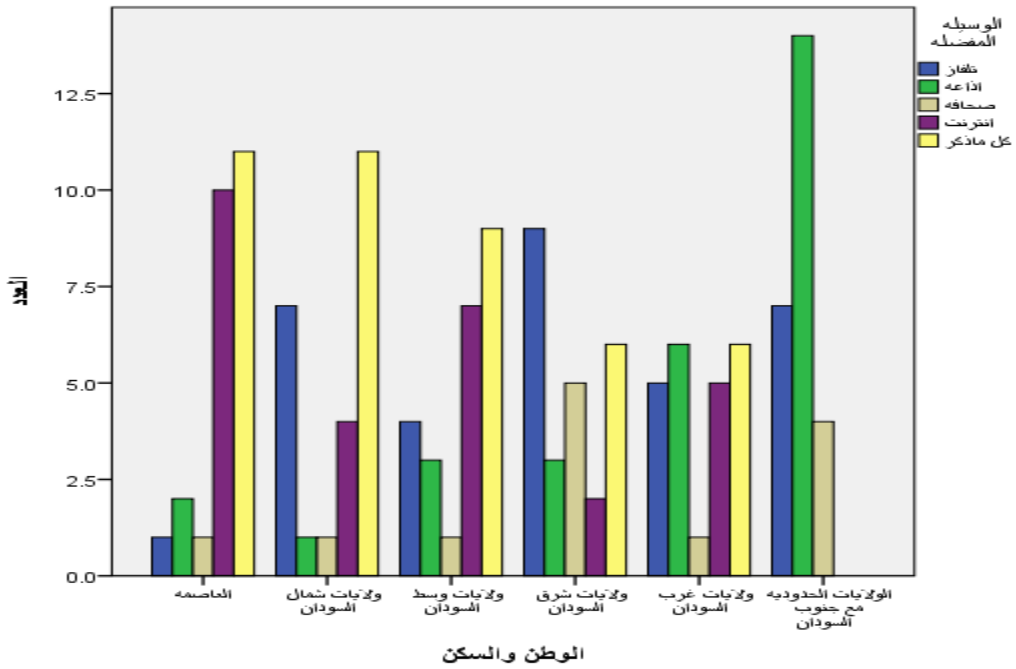

تلاحظبأن أعلي نسبة للجدول والشكل رقم (5-5) كانت 29.5% لعدد 43 فـرداً مـن المبحـوثين لاجابـة (كـل مـا ذكـر) مـن تلفـاز وإذاعة وصحافة وانترنت حيث أن أكثر المبحوثين يؤكدون أن كـل تلك الوسائل مفضلة لهم وتلي النسبة أن 33 فرداً من المبحوثين بنسـبة 22.6% يفضـلون التلفـاز وتضـعف النسـبة فـي التفضـيل لبقية الوسائل.

ويشير الجدول إلى أن 14 فرداً من المبحوثين بنسبة 56% في الولايات الحدودية مع الجنوب يفضلون الإذاعة لأنهـا الوسـيلة المتاحة لهم والتي يسـهل امتلاكهـا وتشـبع حـاجتهم فـي الترفيـة والإعلام.

كما أن وسيلة الانترنت مفضلة لمواطني العاصـمة لتوفرهـا وقدرتهم على امتلاك الاجهزة التي يستخدمون فيها الانترنت.

الأطلاع علي الصحافه

	مدى اطلاعك علي الصحافه			المجموع
	باستمرا	احيانا	لا اطلع	

			ر		
الوطن	العاصمه	العدد	11	12	2	25
		النسبه المئويه	44.0%	48.0%	8.0%	100.0%
	ولايات شمال السودان	العدد	14	8	2	24
		النسبه المئويه	58.3%	33.3%	8.3%	100.0%
	ولايات وسط السودان	العدد	10	10	4	24
		النسبه المئويه	41.7%	41.7%	16.7%	100.0%
	ولايات شرق السودان	العدد	15	7	3	25
		النسبه المئويه	60.0%	28.0%	12.0%	100.0%
	ولايات غرب السودان	العدد	10	12	1	23
		النسبه المئويه	43.5%	52.2%	4.3%	100.0%
	الولايات الحدوديه مع جنوب السودان	العدد	3	22	0	25
		النسبه المئويه	12.0%	88.0%	0.0%	100.0%
المجموع		العدد	63	71	12	146
		النسبه المئويه	43.2%	48.6%	8.2%	100.0%

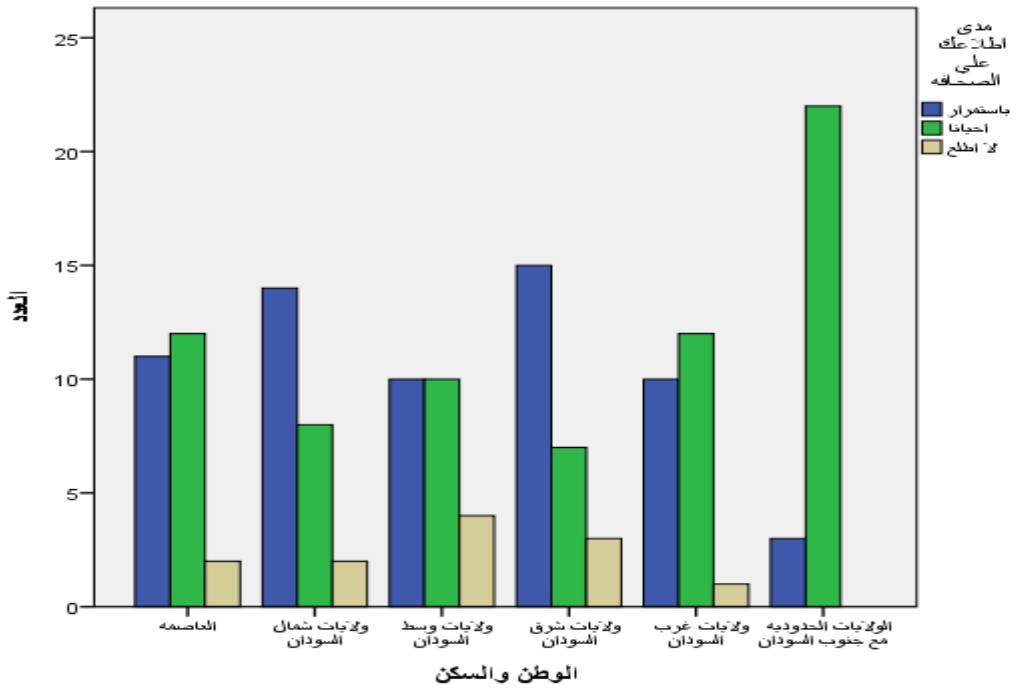

جـاءت نسـبة (الاطلاع احيانـاً) علـى الصـحف فـي الجـدول والشكل رقم (6-6) عالية جداً وهي أن 71 فرداً مـن المبحـوثين بنسبة 48.6% وان (الاطلاع باسـتمرار) مـن قبـل 63 فـرداً مـن المبحوثين بنسبة 43.2% و(عدم الإطلاع) من قبل 12 فـرداً مـن المبحوثين بنسبة 8.2% مما يؤكدأهمية وجود الصـحافة والحاجـة إليها.

كما يبين الجدول والشكل أن 22 فرداً من المبحوثين بنسبة 88% يطـالعون الصـحافة احيانـاً فـي الولايـات الحدوديـة مـع الجنوب، الامر الذي يـدلل علـى ضـعف وجودهـا وعـدم اسـتمرار تواجدها بانتظام بسبب اوضاع تلك الولايات.

الصحف المتوفرة

			الصحف المتوفره التي تطلع عليها			المجموع
			صحف قوميه	صحف ولائيه	لا اطلع	
الوطن	العاصمه	العدد	21	3	1	25
		النسبه المئويه	84.0%	12.0%	4.0%	100.0%
	ولايات شمال السودان	العدد	22	0	2	24
		النسبه المئويه	91.7%	0.0%	8.3%	100.0%
	ولايات وسط السودان	العدد	20	0	4	24
		النسبه المئويه	83.3%	0.0%	16.7%	100.0%
	ولايات شرق السودان	العدد	21	2	2	25
		النسبه المئويه	84.0%	8.0%	8.0%	100.0%
	ولايات غرب السودان	العدد	21	2	0	23
		النسبه المئويه	91.3%	8.7%	0.0%	100.0%
	الولايات الحدوديه مع جنوب السودان	العدد	25	0	0	25
		النسبه المئويه	100.0%	0.0%	0.0%	100.0%
المجموع		العدد	130	7	9	146
		النسبه المئويه	89.0%	4.8%	6.2%	100.0%

	القيمه	درجه الحريه	مستوى الدلاله
مربع كي	15.836[a]	10	.104

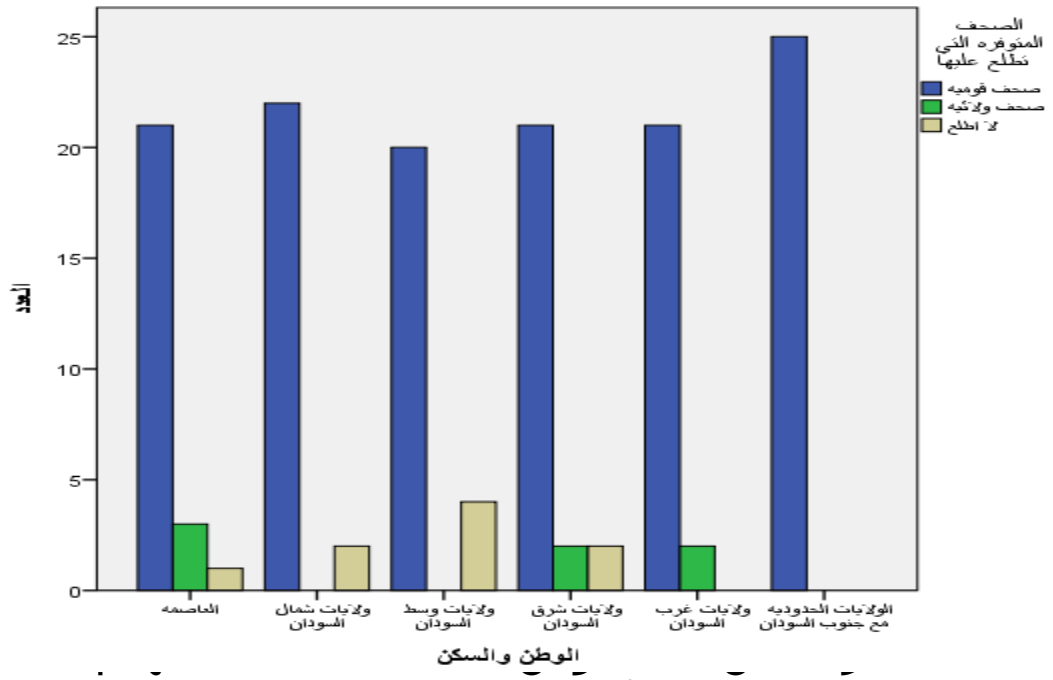

الـ

أكـ

الصـحافة القوميـة وان 7 أفـراد بنسـبة 4.8% مـن المبحـوثين يطالعون صحفا ولائية فيما لا يطالع 9 أفراد من المبحوثين بنسبة 6.2% أيا من الصحف .

وتدلل هذه المعلومات على ضعف وجـود الصـحافة الولائيـة وعـدم وجودهـا فـي ولايـات شـمال السـودان وولايـات الوسـط والولايات الحدودية مع الجنوب مع نسبة ضئيلة فـي وجودهـا فـي كل من ولايات شـرق السـودان وولايـات غـرب السـودان بنسـبة لاتتجاوز 8%.

الصحف القومية والمراسلون

			الصحف القوميه والمراسلين تنقل معظم نشاطات الولايات				المجموع
			اوافق بشده	اوافق إلى حد ما	لا اوافق	لا اعلم	
الوطن	العاصمه	العدد	5	15	5	0	25
		النسبه المئويه	20.0%	60.0%	20.0%	0.0%	100.0%
	ولايات شمال السودان	العدد	0	13	3	8	24
		النسبه المئويه	0.0%	54.2%	12.5%	33.3%	100.0%
	ولايات وسط السودان	العدد	4	9	7	4	24
		النسبه المئويه	16.7%	37.5%	29.2%	16.7%	100.0%
	ولايات شرق السودان	العدد	0	11	6	8	25
		النسبه المئويه	0.0%	44.0%	24.0%	32.0%	100.0%
	ولايات غرب السودان	العدد	3	10	6	4	23
		النسبه المئويه	13.0%	43.5%	26.1%	17.4%	100.0%
	الولايات الحدوديه مع جنوب السودان	العدد	0	7	12	6	25
		النسبه المئويه	0.0%	28.0%	48.0%	24.0%	100.0%
المجموع		العدد	12	65	39	30	146
		النسبه المئويه	8.2%	44.5%	26.7%	20.5%	100.0%

	القيمه	درجه الحريه	مستوى الدلاله
مربع كي	32.370[a]	15	.006

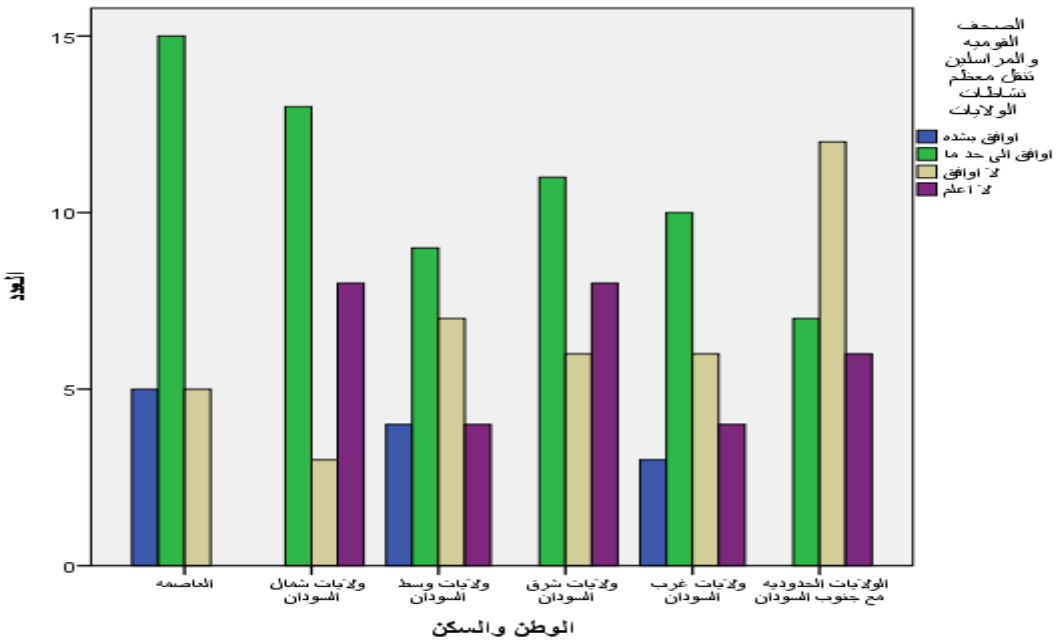

وعن نسبة الجدول والشكل رقم (8-8) فإن أعلى نسبة كانت 44.5% بعدد 65 فرداً من المبحوثين (اوافق إلى حد ما) ومن ثم نسبة 26.7% لعدد 39 فرداً من المبحوثين بـ(لا اوافق) و 20.5% لعدد 30 من المبحوثين بـ(لا اعلم) مما يؤكد على أن المبحوثين يرون أن مراسلي الصحافة القومية لا ينقلون معظم نشاطات الولايات، الامر الذي يحتم قيام صحافة ولائية تستطيع أن تتقل كل ما يدور من أنشطة مختلفة في الولاية وعكسها للرأي العام المحلي والقومي.

ويلاحظمن الجدول فإن المبحوثين من الولايات الحدودية مع جنوب السودان هم اوضح فئة من المبحوثين لا يرون أن مراسلي الصحف القومية ينقلون معظم نشاطاتهم.

الصحافه الولائية

			هل هنالك ضـروره لوجـود صـحافه ولائيه			المجموع
			نعم	لا	لا اعرف	
الوطن	العاصمه	العدد	22	2	1	25
		النسـبه المئويه	88.0%	8.0%	4.0%	100.0%
	ولايـات شـمال السودان	العدد	22	0	2	24
		النسـبه المئويه	91.7%	0.0%	8.3%	100.0%
	ولايـات وسـط السودان	العدد	24	0	0	24
		النسـبه المئويه	100.0%	0.0%	0.0%	100.0%
	ولايـات شـرق السودان	العدد	25	0	0	25
		النسـبه المئويه	100.0%	0.0%	0.0%	100.0%
	ولايـات غـرب السودان	العدد	20	1	2	23
		النسـبه المئويه	87.0%	4.3%	8.7%	100.0%
	الولايـات الحـدوديه مـع جنـوب السودان	العدد	25	0	0	25
		النسـبه المئويه	100.0%	0.0%	0.0%	100.0%
المجموع		العدد	138	3	5	146
		النسـبه المئويه	94.5%	2.1%	3.4%	100.0%

	القيمه	درجه الحريه	مستوى الدلاله
مربـع كي	13.523[a]	10	.196

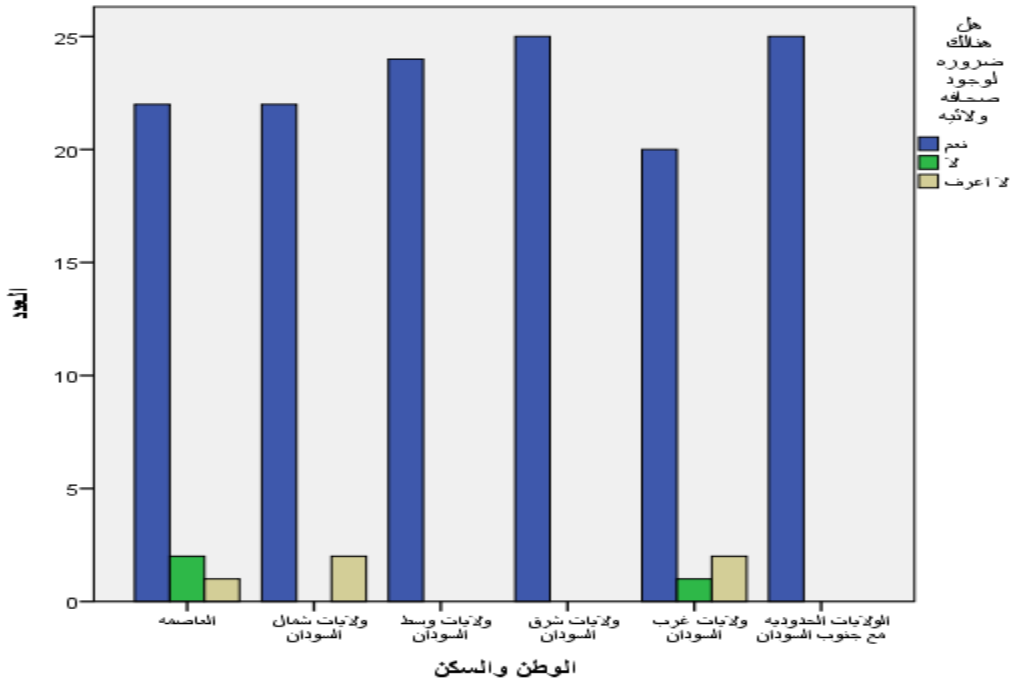

ل

رقم (9-9) كانت نسبة المبحوثين الذين اجـابوا بــ(نعـم) 94.5% بعدد 133 فرداً و 5 أفراد من المبحوثين أجابوا بـ(لا اعرف) فيمـا اجاب بـ(لا) 3 أفراد من المبحـوثين بنسـبة 2.1% وهـذه النسـب والاجابات الواضحة

تدلل على ضرورة وجود صحافة ولائية تسـهم فـي نهضـة الولايـة وتحقـق التماسـك بيـن اجزائهـا وتسـلط الاضـواء علـى انسـانها وثقافتهوتبين حاجته إلى التنمية والخدمات.

الإذاعات والقنوات الفضائية

			الاذاعـات والقنـوات الفضـائيه قللـت مـن اصدار صحف ولائيه			المجموع
			اوافـق بشده	اوافــق إلــى حد ما	لا اوافق	لا اعلم	
الــوطن	العاصمه	العدد	7	9	4	5	25
		النســبه المئويه	28.0%	36.0%	16.0%	20.0%	100.0%
	ولايـــــات شـــمال السودان	العدد	5	15	2	2	24
		النســبه المئويه	20.8%	62.5%	8.3%	8.3%	100.0%
	ولايات وسط السودان	العدد	6	11	6	1	24
		النســبه المئويه	25.0%	45.8%	25.0%	4.2%	100.0%
	ولايات شرق السودان	العدد	4	13	5	3	25
		النســبه المئويه	16.0%	52.0%	20.0%	12.0%	100.0%
	ولايات غرب السودان	العدد	8	10	3	2	23
		النســبه المئويه	34.8%	43.5%	13.0%	8.7%	100.0%
	الولايـــات الحدوديه مـع جنـــوب السودان	العدد	10	8	2	5	25
		النســبه المئويه	40.0%	32.0%	8.0%	20.0%	100.0%
المجموع		العدد	40	66	22	18	146
		النســبه المئويه	27.4%	45.2%	15.1%	12.3%	100.0%

	القيمه	درجه الحريه	مستوى الدلاله
مربـــع كي	14.663[a]	15	.476

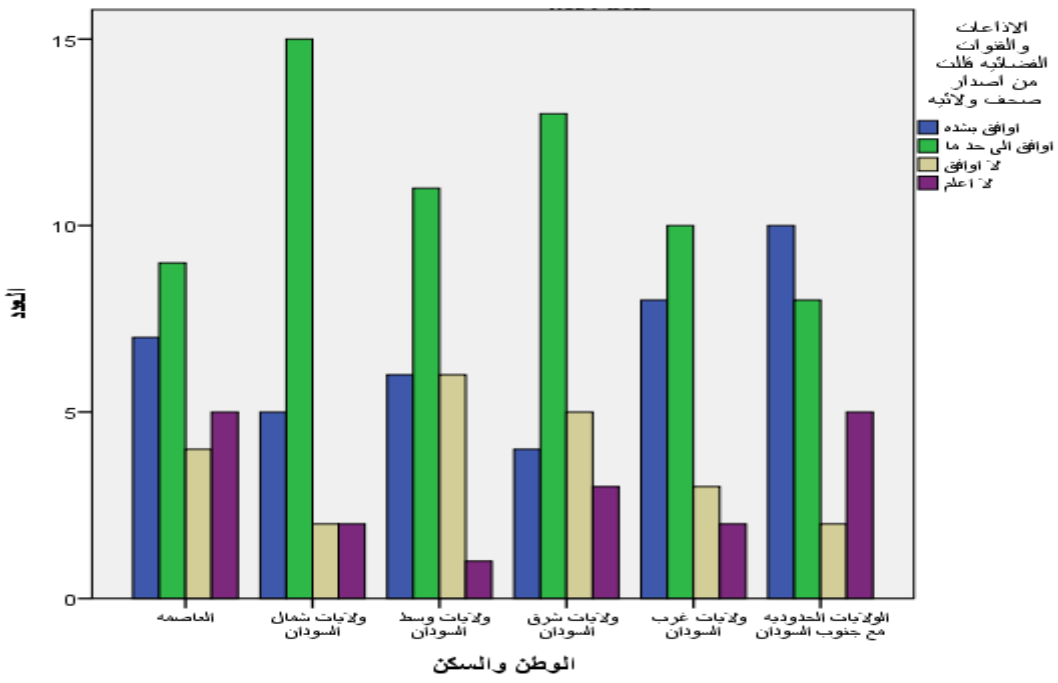

أعلى نسبة للجدول والشكل رقم (10-10) كـانت 4502% لعدد 66 فرداً من المبحـوثين لإجابـة (اوافقلحـد مـا) تليهـا نسـبة 27.4% لعدد 40 مـن المبحـوثين وهـي تشـير بمـا لا يـدع مجـال للشك إلى صحة تأثير الإذاعات والقنـوات الفضـائية فـي التقليـل من اصدار صحف ولائية خاصة وأن الاذاعات والقنـوات الفضـائية بالولاية قائمة على الملكيـة و التمويـل الحكـومي فيمـا الصـحافة قائمة على الملكية والتمويل الخاص وتواجه العديد من العقبـات، الأمر الذي يقلل من صدورها.

توفر الصحافة الولائية في السودان

			مامدى تـوفر الصـحافه الـولائيه فـي السودان				المجموع
			ممتاز	الـــى حد ما	ضعيف	لا يوجد	
الـــوطن	العاصمه	العدد	3	7	13	2	25
		النســـــبه المئويه	12.0 %	28.0 %	52.0%	8.0%	100.0%
	ولايـــــات شـــــمال السودان	العدد	0	4	6	14	24
		النســـــبه المئويه	0.0%	16.7 %	25.0%	58.3%	100.0%
	ولايـــــات وســـــط السودان	العدد	1	1	13	9	24
		النســـــبه المئويه	4.2%	4.2%	54.2%	37.5%	100.0%
	ولايات شرق السودان	العدد	0	2	21	2	25
		النســـــبه المئويه	0.0%	8.0%	84.0%	8.0%	100.0%
	ولايات غرب السودان	العدد	0	2	16	5	23
		النســـــبه المئويه	0.0%	8.7%	69.6%	21.7%	100.0%
	الولايـــــات الحدوديه مع جنـــــوب السودان	العدد	0	1	3	21	25
		النســـــبه المئويه	0.0%	4.0%	12.0%	84.0%	100.0%
المجموع		العدد	4	17	72	53	146
		النســـــبه المئويه	2.7%	11.6 %	49.3%	36.3%	100.0%

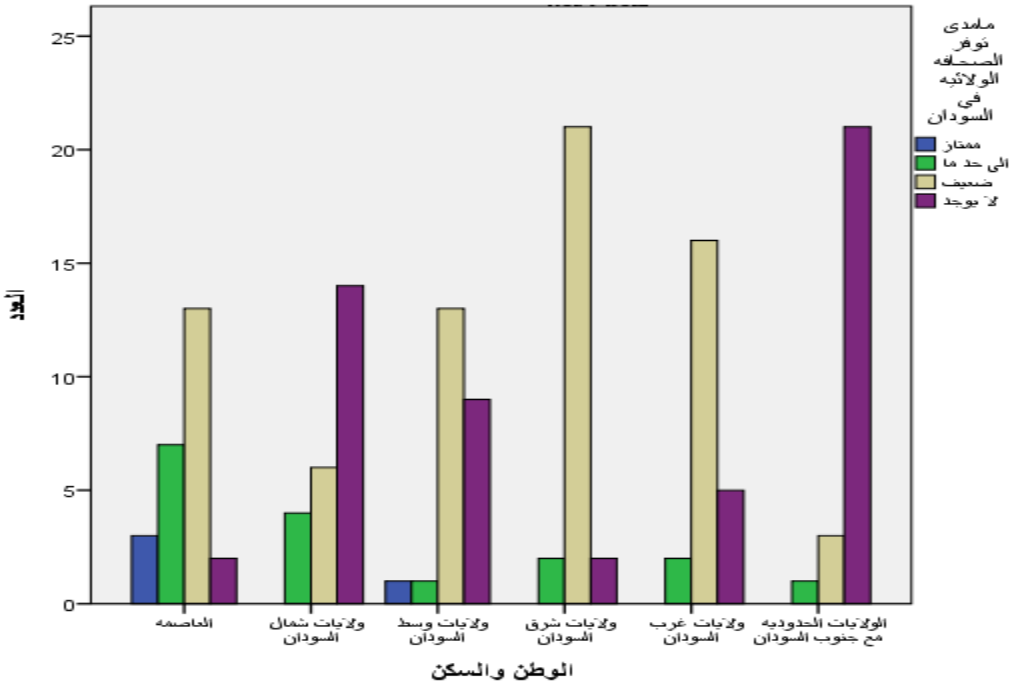

أعلـى نسـبة كـانت 49.3% لعـدد 72 مـن المبحـوثين فـي الجدول والشكل رقـم (11-11) بضـعف تـوفر الصـحافة الولائيـة يليها 36.3% لعدد 53 من المبحوثين بعدم وجـود صـحافة ولائيـة ومن ذلك نلاحظ أن نسبة 85.6% من المبحـوثين يؤكـدون عـدم توفر صحافة ولائية. وهذه النتيجة بها قدر كـبير مـن الصـدق مـن خلال الجداول والاشكال السابقة.

اوقات صدور الصحافة الولائية

			اذا كان هنالك صحافه ولائيه ماهي اوقات صدورها				المجموع
			يوميا	اسبوعيا	نصف شهريه	شهريه	لا اعلم	
الوطن	العاصمه	العدد	3	8	1	0	13	25
		النسبه المئويه	12.0%	32.0%	4.0%	0.0%	52.0%	100.0%
	ولايات شمال السودان	العدد	1	2	0	4	17	24
		النسبه المئويه	4.2%	8.3%	0.0%	16.7%	70.8%	100.0%
	ولايات وسط السودان	العدد	4	2	3	1	14	24
		النسبه المئويه	16.7%	8.3%	12.5%	4.2%	58.3%	100.0%
	ولايات شرق السودان	العدد	2	9	1	4	9	25
		النسبه المئويه	8.0%	36.0%	4.0%	16.0%	36.0%	100.0%
	ولايات غرب السودان	العدد	1	4	1	1	16	23
		النسبه المئويه	4.3%	17.4%	4.3%	4.3%	69.6%	100.0%
	الولايات الحدوديه مع جنوب السودان	العدد	0	0	0	0	25	25
		النسبه المئويه	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	100.0%	100.0%
المجموع		العدد	11	25	6	10	94	146
		النسبه	7.5%	17.1%	4.1%	6.8%	64.4%	100.0%

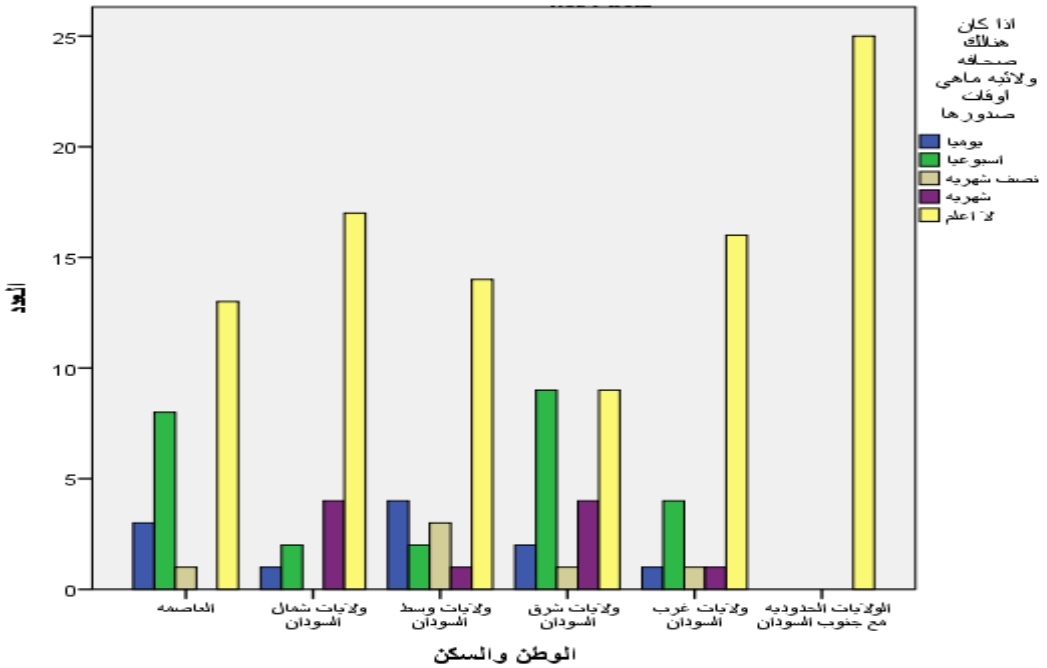

نلاحظ في الجدول والشكل رقم (12-12) أن 94 فرداً من المبحـوثين بنسـبة 64.4% لا يعلمـون اوقـات صـدور الصـحافة الولائية وهو امر يؤكد ثبات وصدق اجابات الجدول والشـكل رقـم (11-11) السابق. كما تلاحـظ فـي هـذا الجـدول تقـارب اجابـات العدد القليل من المبحوثين عن اوقـات صـدور الصـحافة الولائيـة بين (يومياً) و(نصف شهرية) و(شهرياً) فيما هناك ارتفـاع طفيـف في اجابات المبحوثين بصدور الصحافة الولائية اسبوعياً.

وخلاصة نتائج الجدول والشكل تثبت ضعف وجـود الصـحافة الولائية.

حكومات الولايات والصحافة

			حكومـات الولايـات لاتريـد اعلام وصـحافه رقابيه				المجموع
			اوافـــق بشده	اوافـق إلـى حد ما	لا اوافق	لا اعلم	
الوطن	العاصمه	العدد	8	5	4	8	25
		النسبه المئويه	32.0%	20.0%	16.0%	32.0%	100.0%
	ولايـــات شـــمال السودان	العدد	12	6	2	4	24
		النسبه المئويه	50.0%	25.0%	8.3%	16.7%	100.0%
	ولايـــات وســـط السودان	العدد	11	3	7	3	24
		النسبه المئويه	45.8%	12.5%	29.2%	12.5%	100.0%
	ولايـــات شـــرق السودان	العدد	12	6	1	6	25
		النسبه المئويه	48.0%	24.0%	4.0%	24.0%	100.0%
	ولايـــات غـــرب السودان	العدد	4	8	5	6	23
		النسبه المئويه	17.4%	34.8%	21.7%	26.1%	100.0%
	الولايـات الحـدوديه مع جنوب السودان	العدد	19	3	0	3	25
		النسبه المئويه	76.0%	12.0%	0.0%	12.0%	100.0%
المجموع		العدد	66	31	19	30	146
		النسبه المئويه	45.2%	21.2%	13.0%	20.5%	100.0%

	القيمه	درجه الحريه	مستوى الدلاله
مربـــع كي	29.888[a]	15	.012

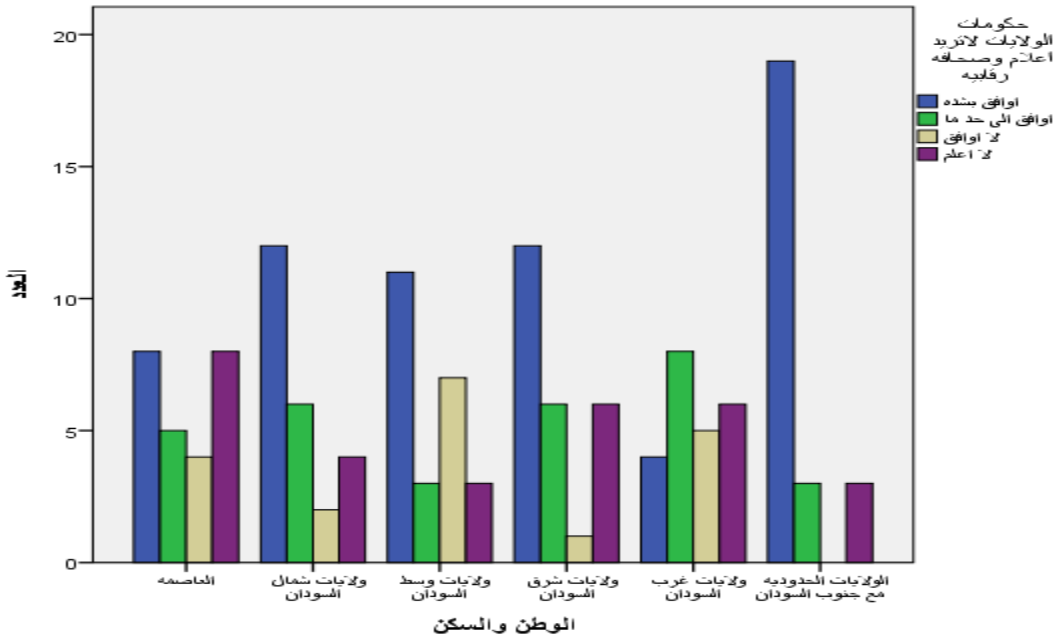

ول
، لا

تريد اعلاما وصحافة رقابية كما أن هناك 31 فرداً من المبحـوثين بنسبة 21.2% يوافقون إلى حد ما وبذلك يكـون 66.4% وصـلوا إلى نتنيجة بأن حكومـة الولايـات لا تريـد اعلامـا وصـحافة رقابيـة يشـيران إلـى مواقـع الخلـل والسـلبيات فـي اعمـال الحكومـات الولائية وهناك نسبة تبلغ 13% لا ترى ذلك وهي نسبة ضعيفة.

ضعف الاعلان في الصحافة

			ضعف الاعلان في صحافه المركز والولايات ادى الي عدم قيام صحف في الولايات				المجموع
			اوافـــق بشده	اوافق إلـى حد ما	لا اوافق	لا اعلم	
الوطن	العاصمه	العدد	7	8	5	5	25
		النسـبه المئويه	28.0%	32.0%	20.0%	20.0%	100.0%
	ولايـــات شـــمال السودان	العدد	11	8	1	4	24
		النسـبه المئويه	45.8%	33.3%	4.2%	16.7%	100.0%
	ولايـــات وســـط السودان	العدد	11	8	1	4	24
		النسـبه المئويه	45.8%	33.3%	4.2%	16.7%	100.0%
	ولايـــات شـــرق السودان	العدد	13	6	0	6	25
		النسـبه المئويه	52.0%	24.0%	0.0%	24.0%	100.0%
	ولايـــات غـــرب السودان	العدد	13	8	1	1	23
		النسـبه المئويه	56.5%	34.8%	4.3%	4.3%	100.0%
	الولايـــات الحـــدوديه مـع جنـوب السودان	العدد	12	8	0	5	25
		النسـبه المئويه	48.0%	32.0%	0.0%	20.0%	100.0%
المجموع		العدد	67	46	8	25	146
		النسـبه المئويه	45.9%	31.5%	5.5%	17.1%	100.0%

	القيمه	درجه الحريه	مســـــتوى الدلاله
مربـــع كي	18.812[a]	15	.222

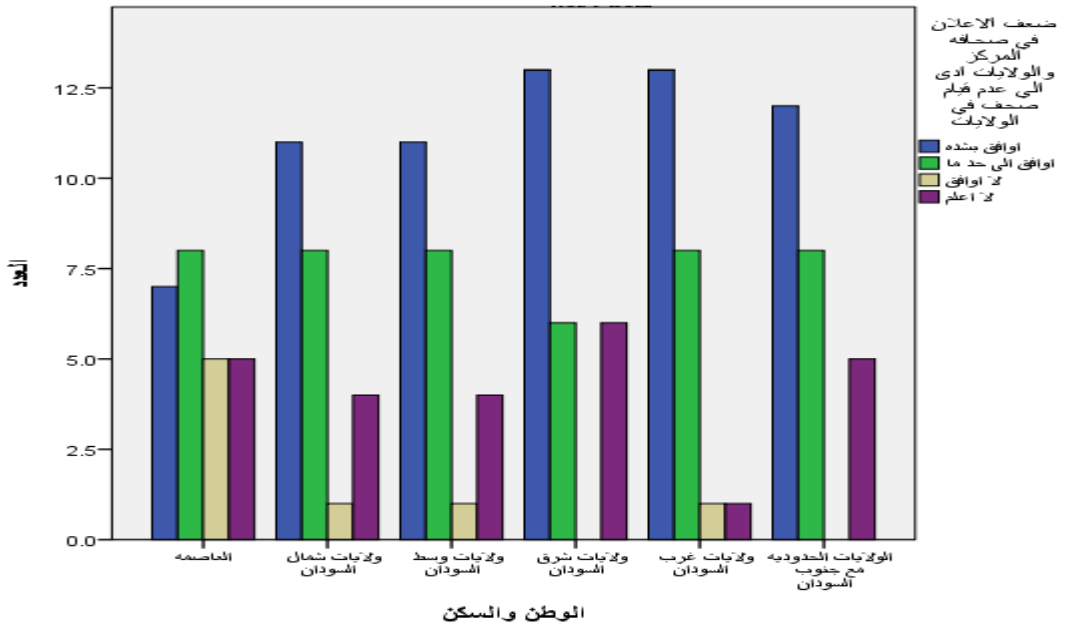

جاءت اعلى نسبة 45.9% لاجابـة (اوافـق)بشـدة لعـدد 67 من المبحوثين في الجدول والشكل رقـم (14-14) وتلتهـا نسـبة 31.5%لعدد 46 من المبحوثين بـ(اوافق إلى حد) ما ممـا يـبرهن أن 77.4% من المبحوثين يقرون بتلازم ضعف الإعلان مع ضعف قيام صحافة في الولايات .

أن أغلب الولايات ضـعيفة المـوارد والتنميـة والصـناعة وبالتـالي فإن الإعلان مـن المؤسسـات الخاصـة ضـعيف إن لـم يكـن غيـر موجود والإعلان الموجود علـى قلتـه هـو الإعلان الحكـومي وهـي تتحكم فيه وغالباً ما تقدمه للصحف القومية من أجـل اسـتقطابها لنشر اخبارها المراسمية والحكومية .

البنيات التحتية

خدمات التعليم

			خدمات التعليم تغطي كافه محليات الولايه				المجموع
			اوافـــق بشده	اوافــق إلــى حد ما	لا اوافق	لا اعلم	
الــوطن والسكن	العاصـمه	العدد	12	10	2	1	25
		النسبه المئويه	48.0%	40.0%	8.0%	4.0%	100.0%
	ولايات شمال السودان	العدد	15	6	3	0	24
		النسبه المئويه	62.5%	25.0%	12.5%	0.0%	100.0%
	ولايات وسـط السودان	العدد	9	13	2	0	24
		النسبه المئويه	37.5%	54.2%	8.3%	0.0%	100.0%
	ولايات شــرق السودان	العدد	1	18	3	3	25
		النسبه المئويه	4.0%	72.0%	12.0%	12.0 %	100.0%
	ولايات غــرب السودان	العدد	5	8	7	3	23
		النسبه المئويه	21.7%	34.8%	30.4%	13.0 %	100.0%
	الولايـات الحدوديه مـع جنـوب السودان	العدد	0	10	4	11	25
		النسبه المئويه	0.0%	40.0%	16.0%	44.0 %	100.0%
المجموع		العدد	42	65	21	18	146
		النسبه المئويه	28.8%	44.5%	14.4%	12.3 %	100.0%

	القيمه	درجه الحريه	مستوى الدلاله

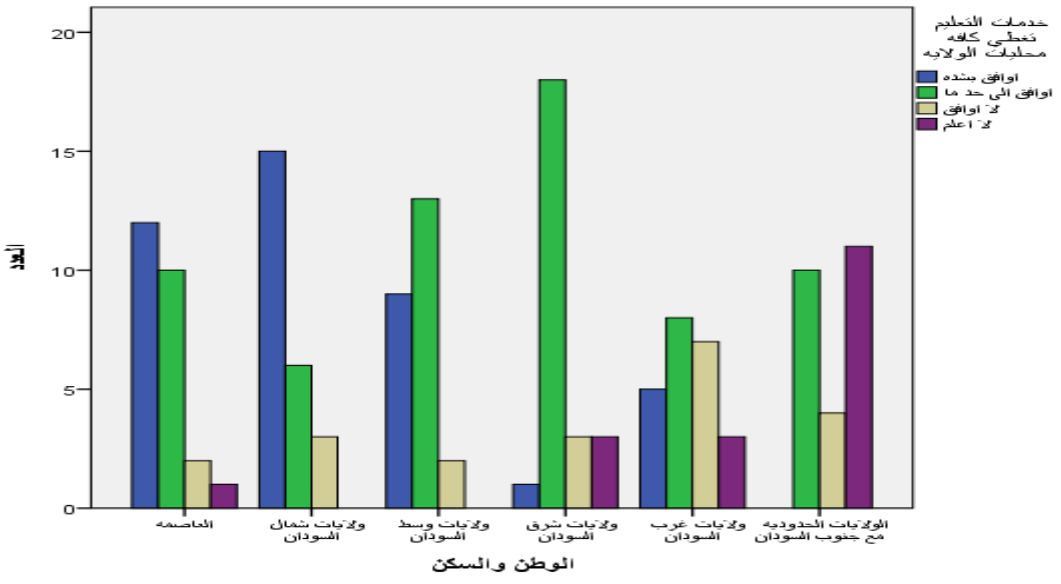

نلاحظ بأن نسب (اوافق إلى حد ما) في الجـدول والشـكل رقم (15-15) كانت 44.5% بعدد 65 من المبحوثين عن تغطيـة خدمات التعليم لكافة أنحاء الولاية وتليها نسبة 28.8% لعـدد 42 من المبحوثين بـ(أوافق بشدة) فيما كانت 14.4% لعـدد 21 مـن المبحوثين بـ(لا اوافـق) الامـر الـذي يـدل أن خـدمات التعليـم لا تغطي 25% في أغلب محليات الولايات.

كمـا أن نسـبة 44% لعـدد 11 فـرداً مـن المبحـوثين مـن الولايات الحدودية مع جنوب السودان أجـابوا بـ(لا أعلـم) ونسـبة 16% بعدد 4 أفراد من نفس المبحوثين أجابوا بـ(لا) الأمـر الـذي يشير إلى أن 60% لا يقرون بتغطية خدمة التعليم لمناطقهم.

خدمات الكهرباء

			مدى توفر خدمات الكهرباء				المجموع
			ممتـاز ه	غالبا	احيانا	غير متوفره	
الـــــوطن والسكن	العاصمه	العدد	7	16	1	1	25
		النســـبه المئويه	28.0 %	64.0 %	4.0%	4.0%	100.0%
	ولايـــــــات شـــــمال السودان	العدد	17	6	1	0	24
		النســـبه المئويه	70.8 %	25.0 %	4.2%	0.0%	100.0%
	ولايات وسط السودان	العدد	10	9	2	3	24
		النســـبه المئويه	41.7 %	37.5 %	8.3%	12.5%	100.0%
	ولايات شرق السودان	العدد	22	2	1	0	25
		النســـبه المئويه	88.0 %	8.0%	4.0%	0.0%	100.0%
	ولايات غرب السودان	العدد	1	8	7	7	23
		النســـبه المئويه	4.3%	34.8 %	30.4 %	30.4%	100.0%
	الولايـــــات الحدوديه مـع جنـــــوب السودان	العدد	0	8	16	1	25
		النســـبه المئويه	0.0%	32.0 %	64.0 %	4.0%	100.0%
المجموع		العدد	57	49	28	12	146
		النســـبه المئويه	39.0 %	33.6 %	19.2 %	8.2%	100.0%

	القيمه	درجه الحريه	مســـــــتوى الدلاله
مربع كي	109.131[a]	15	000.

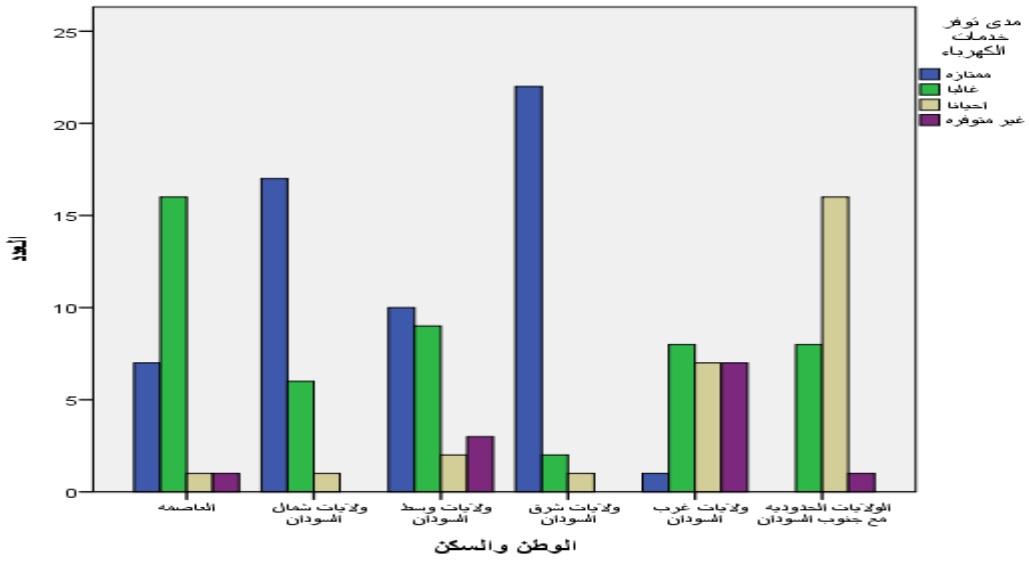

يوضح الجدول والشكل رقم (16-16) أن نسبة 39% بعـدد 57 فـرداً مـن المبحـوثين يشـيرون إلـى تـوفر خـدمات الكهربـاء بصورة ممتازة وأن نسبة 33.6% لعدد 49 فـرداً مـن المبحـوثين أختاروا أجابـة غالبـاً فـي تـوفر خـدمات الكهربـاء وهـذا يعنـي أن خدمات الكهرباء متوفر ولكن بنسب فالولايات الغربية والولايــات الحدودية مع الجنوب لا تتوفر فيها الكهرباء بصورة مطلقــة حيــث يشير بذلك نسبة 64% لعدد 16 فرداً من المبحوثين بإجابة أحياناً وأن نسبة 30.4% من المبحوثين بالولايات الغربيــة أجـابوا أيضـاً باحياناً وكذلك نسبة 30.4% أجابوا بغير متوفرة.

الطرق والمواصلات

			ماهو مدى توفر الطرق والمواصلات				المجموع
			ممتاز ه	الى حد ما	ضعيف	غير متوفره	
الوطن والسكن	العاصمه	العدد	7	13	5	0	25
		النسبه المئويه	28.0%	52.0%	20.0%	0.0%	100.0%
	ولايات شمال السودان	العدد	0	7	17	0	24
		النسبه المئويه	0.0%	29.2%	70.8%	0.0%	100.0%
	ولايات وسط السودان	العدد	5	10	9	0	24
		النسبه المئويه	20.8%	41.7%	37.5%	0.0%	100.0%
	ولايات شرق السودان	العدد	1	15	9	0	25
		النسبه المئويه	4.0%	60.0%	36.0%	0.0%	100.0%
	ولايات غرب السودان	العدد	3	10	9	1	23
		النسبه المئويه	13.0%	43.5%	39.1%	4.3%	100.0%
	الولايات الحدوديه مع جنوب السودان	العدد	1	0	23	1	25
		النسبه المئويه	4.0%	0.0%	92.0%	4.0%	100.0%
المجموع		العدد	17	55	72	2	146
		النسبه المئويه	11.6%	37.7%	49.3%	1.4%	100.0%

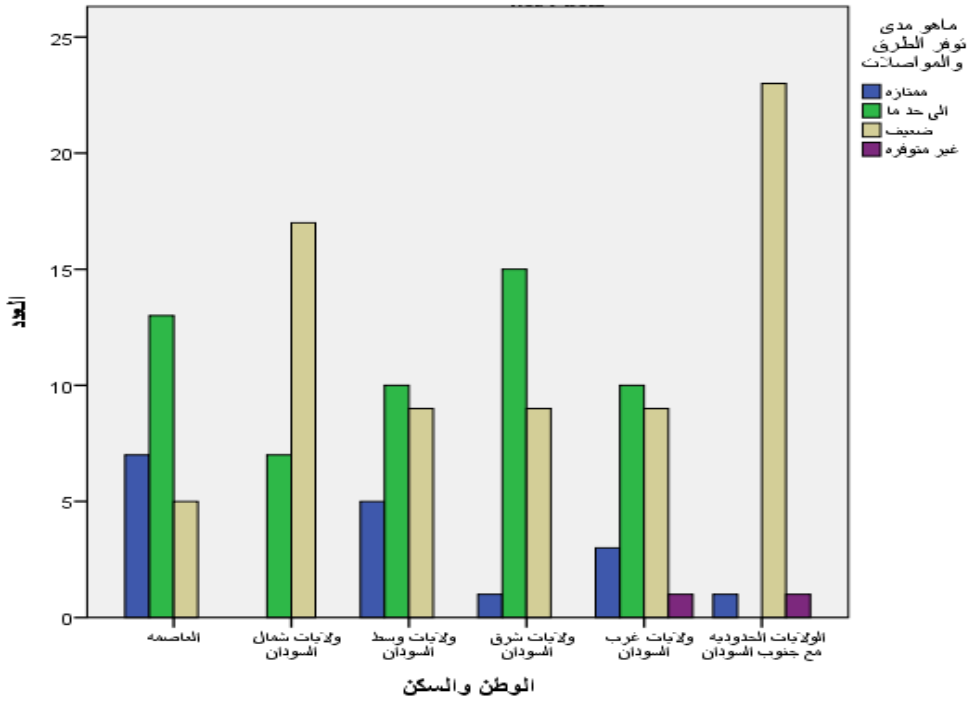

يشـــير الجـــدول والشـــكل رقـــم (17-17) أن الطـــرق والمواصلات ضعيفة بنسبة 49.3%لعدد 72 فرداً مـن المبحـوثين وأن نسبة 37.7% بعدد 55 فرداً يرون(إلى حد ما) توفر الطرق والمواصلات وهي واحدة من البنيات التحتية المهمة لتوزيع الإنتاج الصحفي، وهذا الجدول والشـكل يشـير إلـى أن أكـثر مـن نصـف مساحة البلاد لا تتوفر فيها خدمات الطرق والمواصلات.

الإتصالات

			ماهي خدمات الاتصالات المتوفره				المجموع
			انترنت	اتصـــالا ت هاتفيه	شـــــبكات التواصـــــل الاجتماعي	كـــــل ماذكر	
الـوطن والســكن	العاصمه	العدد	5	6	6	8	25
		النســـــبه المئويه	20.0%	24.0%	24.0%	32.0%	100.0%
	ولايـــــات شـــــمال السودان	العدد	1	5	0	18	24
		النســـــبه المئويه	4.2%	20.8%	0.0%	75.0%	100.0%

	ولايـــــات وســـــط السودان	العدد	2	7	7	8	24
		النســـــبه المئويه	8.3%	29.2%	29.2%	33.3%	100.0%
	ولايـــــات شـــــرق السودان	العدد	0	1	2	22	25
		النســـــبه المئويه	0.0%	4.0%	8.0%	88.0%	100.0%
	ولايـــــات غـــــرب السودان	العدد	4	14	3	2	23
		النســـــبه المئويه	17.4%	60.9%	13.0%	8.7%	100.0%
	الولايـــات الحـــدوديه مـع جنـوب السودان	العدد	0	24	1	0	25
		النســـــبه المئويه	0.0%	96.0%	4.0%	0.0%	100.0%
المجموع		العدد	12	57	19	58	146
		النســـــبه المئويه	8.2%	39.0%	13.0%	39.7%	100.0%

	القيمه	درجه الحريه	مستوى الدلاله
مربـــع كي	97.305[a]	15	.000

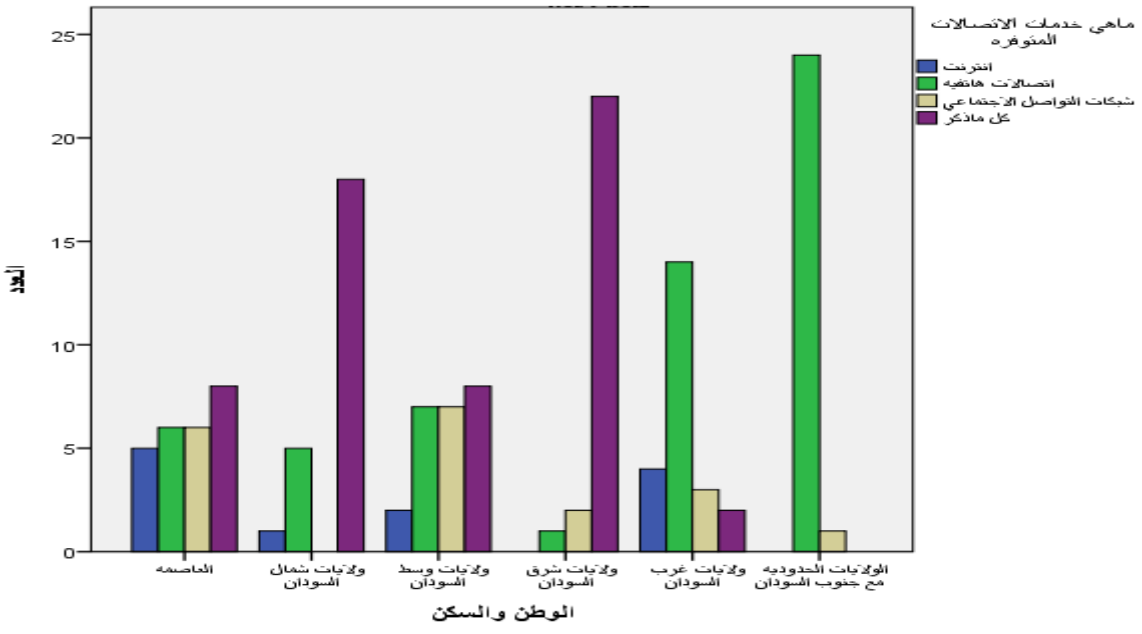

تلاحظ مـن الجـدول والشـكل رقـم (18-18) أن 39% لعـدد 58 فرداً من المبحوثين اشاروا إلى توفر الأتصالات الهاتفية وشـبكات التواصل الأجتماعي والانترنت فـي الولايـات فيمـا أشـارت نفـس النسبة إلى توفر الأتصـالات الهاتفيـة. و أقـل نسـبة كـانت 8.2% لعدد 12 فرداً من المبحوثين بتوفر خدمة الأنترنت.

شبكات الاتصالات

			مدى توفر شبكات الاتصالات				المجموع
			ممتازه	غالبا	احيانا	غير متوفره	
الوطن والسكن	العاصمه	العدد	9	11	5	0	25
		النسبه المئويه	36.0%	44.0%	20.0%	0.0%	100.0%
	ولايات شمال السودان	العدد	17	5	2	0	24
		النسبه المئويه	70.8%	20.8%	8.3%	0.0%	100.0%
	ولايات وسط السودان	العدد	11	11	2	0	24
		النسبه المئويه	45.8%	45.8%	8.3%	0.0%	100.0%
	ولايات شرق السودان	العدد	23	1	0	1	25
		النسبه المئويه	92.0%	4.0%	0.0%	4.0%	100.0%
	ولايات غرب السودان	العدد	3	10	10	0	23
		النسبه المئويه	13.0%	43.5%	43.5%	0.0%	100.0%
	الولايات الحدوديه مع جنوب السودان	العدد	0	7	18	0	25
		النسبه المئويه	0.0%	28.0%	72.0%	0.0%	100.0%
المجموع		العدد	63	45	37	1	146
		النسبه المئويه	43.2%	30.8%	25.3%	7%.	100.0%

	القيمه	درجه الحريه	مستوى الدلاله
مربع كي	86.475[a]	15	000.

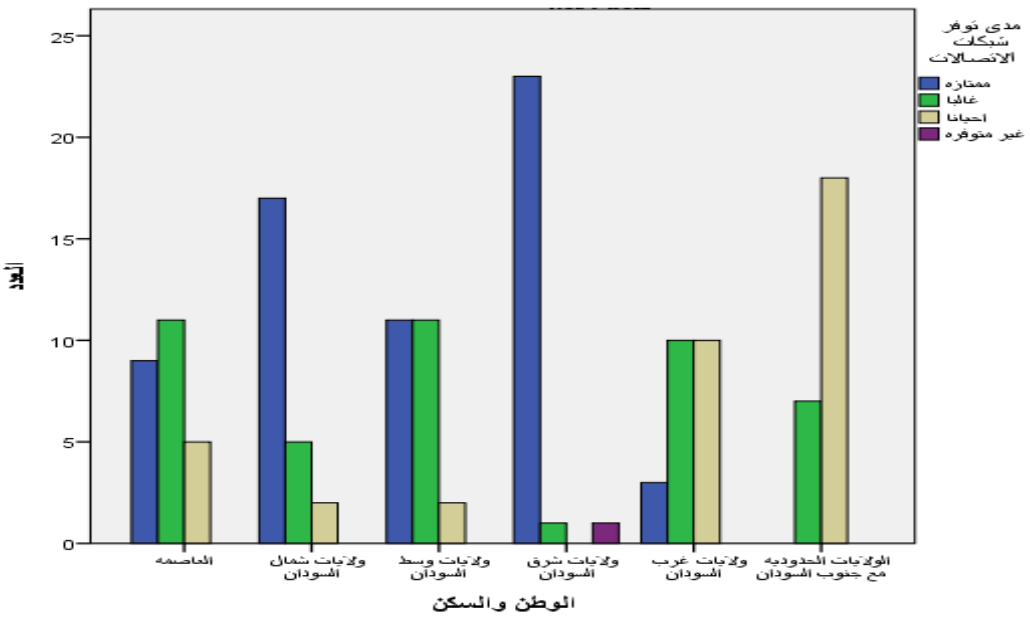

يوضح الجدول والشـكل (19-19) أن نسـبة 43.2% يمثلـون 63 فرداً يؤكدون تـوفر شـبكات الأتصـال بأمتيـاز وأن نسـبة 30.8% بعـدد 45 فـرداً مـن المبحـوثين يشـيرون إلـى (غـالب مـا تتـوفر الشبكة) فيما يصف 7% بعدد واحد من المبحوثين الشبكات بعدم التوفر، الأمر الذي يدلل على تـوفر شبكةالأتصـالات بكـل ولايـات البلاد.

المطابع بالولايه

			مدى توفر المطابع بالولايه				المجموع
			ممتاز	وسط	ضعيف	لا اعلم	
الوطن والسكن	العاصمه	العدد	5	12	1	7	25
		النسبه المئويه	20.0%	48.0%	4.0%	28.0%	100.0%
	ولايات شمال السودان	العدد	1	11	4	8	24
		النسبه المئويه	4.2%	45.8%	16.7%	33.3%	100.0%
	ولايات وسط السودان	العدد	4	11	7	2	24
		النسبه المئويه	16.7%	45.8%	29.2%	8.3%	100.0%
	ولايات شرق السودان	العدد	0	12	2	11	25
		النسبه المئويه	0.0%	48.0%	8.0%	44.0%	100.0%
	ولايات غرب السودان	العدد	1	9	6	7	23
		النسبه المئويه	4.3%	39.1%	26.1%	30.4%	100.0%
	الولايات الحدوديه مع جنوب السودان	العدد	0	1	2	22	25
		النسبه المئويه	0.0%	4.0%	8.0%	88.0%	100.0%
المجموع		العدد	11	56	22	57	146
		النسبه المئويه	7.5%	38.4%	15.1%	39.0%	100.0%

	القيمه	درجه الحريه	مستوى الدلاله
مربع كي	53.331[a]	15	.000

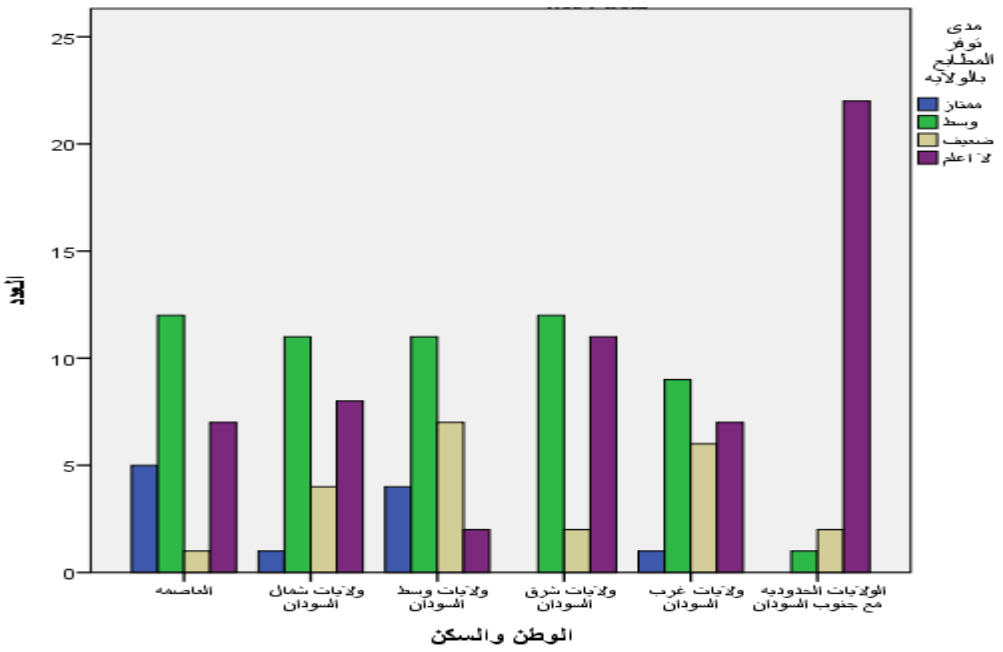

أعلـى نسـبة هـي 39% لعـدد 57 مـن المبحـوثين فـي الجـدول والشكل رقم (20-20) للاجابة (لا أعلم) عن توفر مطابع بالولاية كما أن نسبة 15% لعدد 22 فرداً من المبحـوثين يختـارون أجابـة (ضعيف) وهذا يدلل على أن المطابع بالولايـات ضـعيفة ولا تلـبي حاجة الولاية لطباعـة الصـحف لـذلك فـإن جـل الصـحف الولائيـة ترسل لتطبع فـي الخرطـوم ومـن ثـم تعـود كمنتـج للولايـة مـرة أخــرى، حيــث أن نســبة 48% بعــدد 12 فــرداً مــن المبحــوثين بالعاصمة أجابوا بتوفر المطابع بـ(وسط) كما أن نسبة 20% بعدد 5 من نفس المبحوثين أجابوا بــ(ممتـاز)، الأمـر الـذي يـدل علـى توفر المطابع بالعاصمة دون سواها من الولايات.

المراكز الثقافية والمكتبات

			مـــدى تـــوفر المراكـــز الثقـــافيه والمكتبات بالولايه				المجمـو ع
			ممتاز	وسط	ضعيف	لا اعلم	
الـــوط ن والسكـ ن	العاصمه	العدد	4	15	4	2	25
		النســبه المئويه	16.0 %	60.0 %	16.0 %	8.0%	100.0 %
	ولايـــــات شـــمال السودان	العدد	0	15	2	7	24
		النســبه المئويه	0.0%	62.5 %	8.3%	29.2 %	100.0 %
	ولايات وسط السودان	العدد	3	13	5	3	24
		النســبه المئويه	12.5 %	54.2 %	20.8 %	12.5 %	100.0 %
	ولايات شرق السودان	العدد	1	14	0	10	25
		النســبه المئويه	4.0%	56.0 %	0.0%	40.0 %	100.0 %
	ولايات غرب السودان	العدد	2	14	3	4	23
		النســبه المئويه	8.7%	60.9 %	13.0 %	17.4 %	100.0 %
	الولايـــات الحدوديه مـع جنـــوب السودان	العدد	0	0	1	24	25
		النســبه المئويه	0.0%	0.0%	4.0%	96.0 %	100.0 %
المجموع		العدد	10	71	15	50	146
		النســبه المئويه	6.8%	48.6 %	10.3 %	34.2 %	100.0 %

	القيمه	درجه الحريه	مســـــتوى الدلاله
مربـــع كي	68.553[a]	15	000.

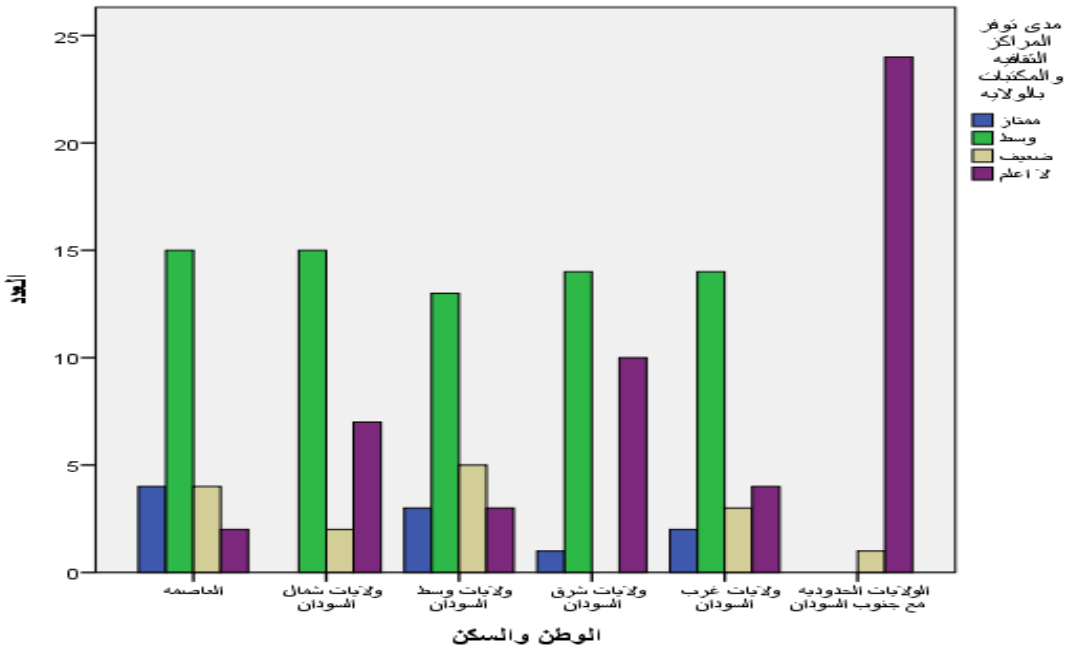

نلاحظ أن نسبة 48.6% بعدد 71 فرداً مـن المبحـوثين فـي الجدول والشكل رقـم (21-21) بإجابـة (وسـط) لتـوفر المراكـز الثقافيــة والمكتبــات تليهــا نســبة 34.2% لعــدد 50 فــرداً مــن المبحوثين بأجابة (لا اعلم) بوجـود مراكـز ثقافيـة ومكتبـات وهـذا الجدول والشكل يشيران إلى تقارب النسـب بيـن تـوفر المراكـز الثقافية والمكتبات وضـعف وجودهـا فـي الولايـات الحدوديـة مـع دولة جنوب السودان.

الكوادر المؤهله

			انتشار الجامعات والمعاهد الولائيه جعل الولايات تزخر بالكوادر المؤهله			المجموع
			اوافق بشده	اوافق إلى حد ما	لا اوافق	لا اعلم	
الوطن والسكن	العاصمه	العدد	5	15	4	1	25
		النسبه المئويه	20.0%	60.0%	16.0%	4.0%	100.0%
	ولايات شمال السودان	العدد	4	19	1	0	24
		النسبه المئويه	16.7%	79.2%	4.2%	0.0%	100.0%
	ولايات وسط السودان	العدد	9	15	0	0	24
		النسبه المئويه	37.5%	62.5%	0.0%	0.0%	100.0%
	ولايات شرق السودان	العدد	7	18	0	0	25
		النسبه المئويه	28.0%	72.0%	0.0%	0.0%	100.0%
	ولايات غرب السودان	العدد	6	13	2	2	23
		النسبه المئويه	26.1%	56.5%	8.7%	8.7%	100.0%
	الولايات الحدوديه مع جنوب السودان	العدد	11	12	0	2	25
		النسبه المئويه	44.0%	48.0%	0.0%	8.0%	100.0%
المجموع		العدد	42	92	7	5	146
		النسبه المئويه	28.8%	63.0%	4.8%	3.4%	100.0%

	القيمه	درجه الحريه	مستوى الدلاله
مربع كي	23.767[a]	15	.069

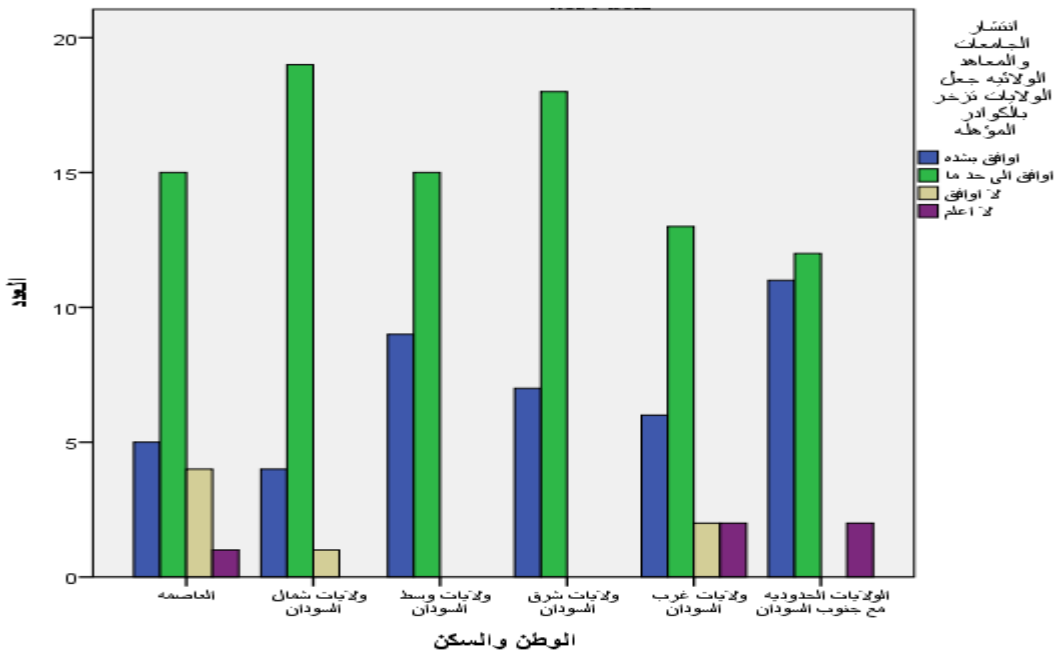

جاءت نسبة 63% لعدد 92 فـرداً مـن المبحـوثين بإجابـة (اوفـق إلى حـد مـا) فـي الجـدول والشـكل رقـم (22-22) بـأن أنتشـار الجامعات والمعاهد الولائية جعلت الولايات تذخر بالكوادرالمؤهلة فيما أجاب بــ(أوافـق بشـدة) نسـبة 28.8% بعـدد 42 فـرداً مـن المبحـوثين وهـذا يؤكـد أن أنتشـار الجامعـات والمعاهـد الولائيـة أسهم في توفير كوادر مؤهلة بالولايات.

الحكم الامركزي والاستثمار

			توسع الحكم الامركزي والاستثمار في الولايات جعل من الممكن الاستفاده من الكوادر المؤهله في التنميه			المجموع
			اوافق بشده	اوافق إلى حد ما	لا اوافق	لا اعلم	
الوطن والسكن	العاصمه	العدد	8	12	2	3	25
		النسبه المئويه	32.0%	48.0%	8.0%	12.0%	100.0%
	ولايات شمال السودان	العدد	18	4	1	1	24
		النسبه المئويه	75.0%	16.7%	4.2%	4.2%	100.0%
	ولايات وسط السودان	العدد	11	10	2	1	24
		النسبه المئويه	45.8%	41.7%	8.3%	4.2%	100.0%
	ولايات شرق السودان	العدد	24	1	0	0	25
		النسبه المئويه	96.0%	4.0%	0.0%	0.0%	100.0%
	ولايات غرب السودان	العدد	8	9	3	3	23
		النسبه المئويه	34.8%	39.1%	13.0%	13.0%	100.0%
	الولايات الحدوديه مع جنوب السودان	العدد	15	9	0	1	25
		النسبه المئويه	60.0%	36.0%	0.0%	4.0%	100.0%
المجموع		العدد	84	45	8	9	146
		النسبه المئويه	57.5%	30.8%	5.5%	6.2%	100.0%

	القيمه	درجه الحريه	مستوى الدلاله

مربـــع كي	35.691[a]	15	.002

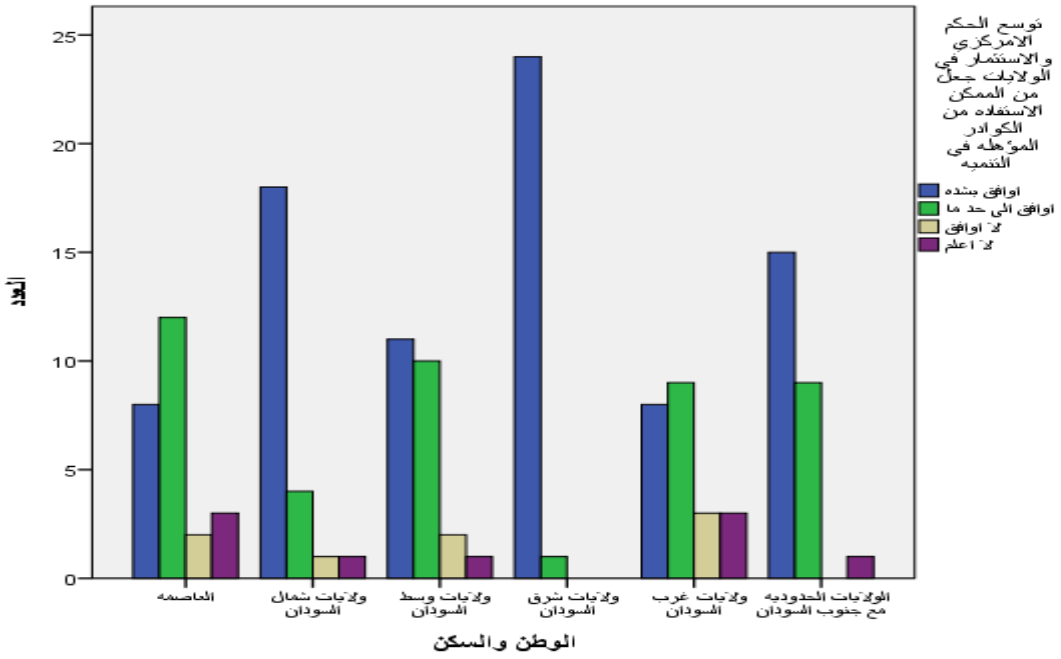

يد

84 فرداً من المبحوثين يوافقون بشدة على أن توسع الحكم اللامركزي والأستثمار في الولايات جعل من الممكن الأستفادة من الكوادر المؤهلة في التنمية وأن نسبة 30% من الافراد المبحوثين توافق (إلى حد ما) يجعل نسبة 88.3% بعدد 129 من المبحوثين ترى الأستفادة من الكوادر المؤهلة في التنمية نتيجة التوسع في الحكم اللامركزي والأستثمار وأن المبحوثين من ولايات الشرق وصلوا لهذه النتيجة بنسبة 96% بعدد 24 فرداً من المبحوثين من مجموع 25 فرداً من المبحوثين.

فرص العمل للخرجين بالولايات

			مـدى تـوفر فـرص العمـل للخرجين بالولايات			المجموع
			وسط	ضعيف	لا اعلم	
الـوطن والسـكن	العاصمه	العدد	10	11	4	25
		النسـبه المئويه	40.0%	44.0%	16.0%	100.0%
	ولايـات شـمال السـودان	العدد	18	3	3	24
		النسـبه المئويه	75.0%	12.5%	12.5%	100.0%
	ولايـات وسـط السـودان	العدد	15	8	1	24
		النسـبه المئويه	62.5%	33.3%	4.2%	100.0%
	ولايـات شـرق السـودان	العدد	23	0	2	25
		النسـبه المئويه	92.0%	0.0%	8.0%	100.0%
	ولايـات غـرب السـودان	العدد	10	11	2	23
		النسـبه المئويه	43.5%	47.8%	8.7%	100.0%
	الولايـات الحدوديه مـع جنـوب السـودان	العدد	11	3	11	25
		النسـبه المئويه	44.0%	12.0%	44.0%	100.0%
المجموع		العدد	87	36	23	146
		النسـبه المئويه	59.6%	24.7%	15.8%	100.0%

	القيمه	درجه الحريه	مسـتوى الدلاله
مربـع كي	44.340[a]	10	.000

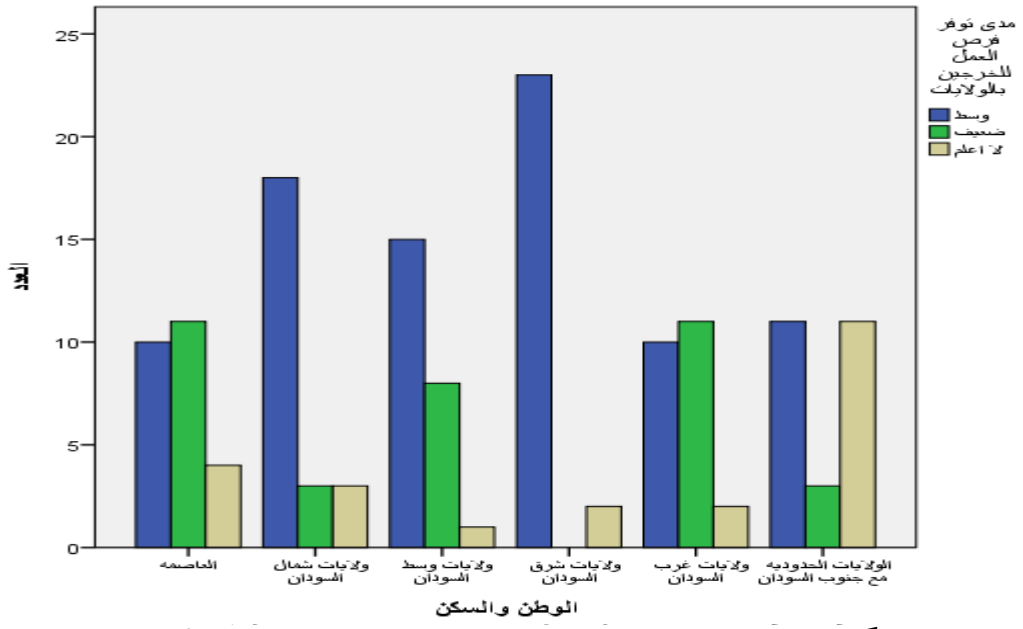

تلاحظ

بعدد 87 فـرداً مـن المبحـوثين إلـى اجابـة (وسـط) وأن 24.7% بعـدد 36 فـرداً مـن المبحـوثين يقـرون بضـعف فـرص العمـل للخريجيـن بالولايـات بينمـا بلـغ عـدد الـذين أجـابوا بــ(لا أعلـم) 15.8% بعدد 23 فرداً من المبحـوثين، والنتيجـة أن تـوفر فـرص عمل للخريجين بالولايات تتوفر بصورة متوسطة .

رفع قدرات الكوادر بالولايات

			مـدى مسـاهمه الجامعـات والمعاهـد الـولائيه فـي رفـع قـدرات الكـوادر بالولايات			المجمـوع
			ممتاز	وسط	ضعيف	لا اعلم	
الـــوطن والسكن	العاصمه	العدد	3	16	0	6	25
		النســبه المئويه	12.0 %	64.0 %	0.0%	24.0 %	100.0 %
	ولايـــــات شـــــمال السودان	العدد	4	17	1	2	24
		النســبه المئويه	16.7 %	70.8 %	4.2%	8.3%	100.0 %
	ولايات وسط السودان	العدد	7	14	2	1	24
		النســبه المئويه	29.2 %	58.3 %	8.3%	4.2%	100.0 %
	ولايات شرق السودان	العدد	2	22	0	1	25
		النســبه المئويه	8.0%	88.0 %	0.0%	4.0%	100.0 %
	ولايات غرب السودان	العدد	5	11	0	7	23
		النســبه المئويه	21.7 %	47.8 %	0.0%	30.4 %	100.0 %
	الولايـــــات الحدوديه مـع جنـــــوب السودان	العدد	6	18	0	1	25
		النســبه المئويه	24.0 %	72.0 %	0.0%	4.0%	100.0 %
المجموع		العدد	27	98	3	18	146
		النســبه المئويه	18.5 %	67.1 %	2.1%	12.3 %	100.0 %

	القيمه	درجه الحريه	مســـــتوى الدلاله
مربـــع كي	27.909[a]	15	.022

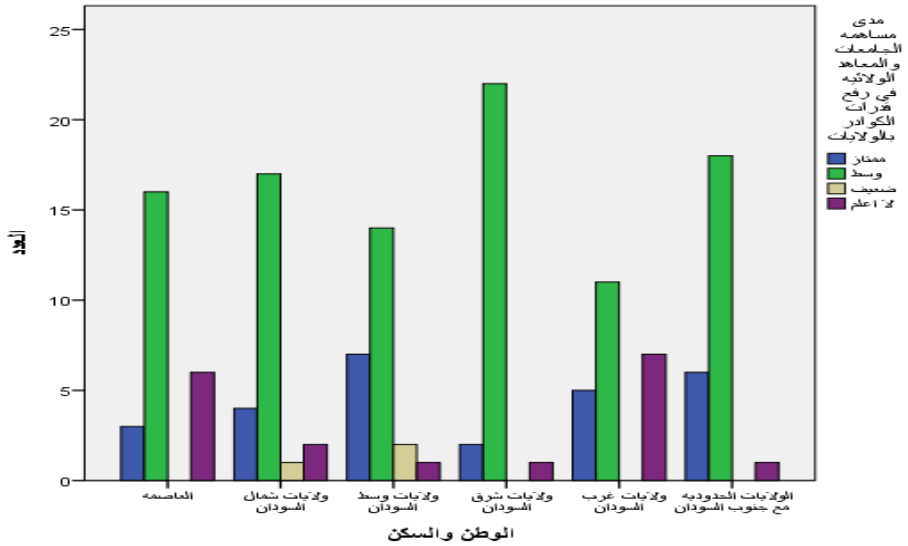

كانت أجابة نسبة 67% لعدد 98 فـرداً مـن المبحـوثين فـي الجـدول والشـكل رقـم (24-24) بــ(وسـط) وأن اجابـة 18.5% بعدد 27 فرداً من المبحـوثين بــ(ممتـاز) ممـا يـدل علـى أسـهام الجامعات والمعاهد الولائية في رفع قدرات الكوادر في الولايــات ولــم يشــذ عــن هــذه الدلالــة ســوى 2.1% بعــدد 3 أفــراد مــن المبحوثين بإجابة (ضعيف) .

الكوادر الاعلاميه بالولايات

			مدى توفر الكوادر البشـريه المـؤهله للعمـــل فـــي المجـــال الاعلامـــي بالولايات				المجمـو ع
			ممتاز	وسط	ضعيف	لا اعلم	
الـــوطن والسكن	العاصمه	العدد	3	13	6	3	25
		النســبه المئويه	12.0 %	52.0 %	24.0 %	12.0 %	100.0 %
	ولايـــــات شـــــمال السودان	العدد	16	4	3	1	24
		النســبه المئويه	66.7 %	16.7 %	12.5 %	4.2%	100.0 %
	ولايـــــات وســـــط السودان	العدد	8	11	2	3	24
		النســبه المئويه	33.3 %	45.8 %	8.3%	12.5 %	100.0 %
	ولايـــــات شـــــرق السودان	العدد	17	8	0	0	25
		النســبه المئويه	68.0 %	32.0 %	0.0%	0.0%	100.0 %
	ولايـــــات غـــــرب السودان	العدد	4	10	8	1	23
		النســبه المئويه	17.4 %	43.5 %	34.8 %	4.3%	100.0 %
	الولايـــات الحـــدوديه مـع جنـوب السودان	العدد	5	18	0	2	25
		النســبه المئويه	20.0 %	72.0 %	0.0%	8.0%	100.0 %
المجموع		العدد	53	64	19	10	146
		النســبه المئويه	36.3 %	43.8 %	13.0 %	6.8%	100.0 %

	القيمه	درجـــــــه الحريه	مســـــــتوى الدلاله
مربـــع ي	52.924a	15	000.

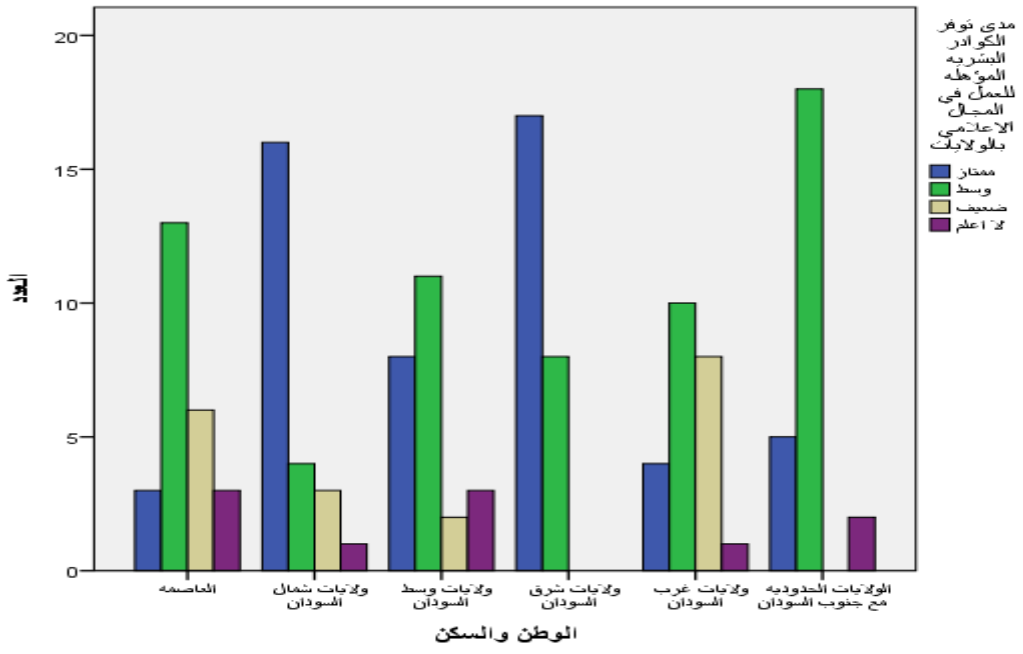

نلاحـظ مـن الجـدول والشـكل رقـم (25-25) أن اجابـات (ممتـاز) و(وسـط) كـانت بنسـبة 80% لعـدد 117 فـرداً مـن المبحوثين وان نسبة 13% لعدد 19 فرداً مـن المبحـوثين أجـابوا بـ(ضعيف)

ومن هذه النتائج يتضح أن الكوادر البشرية المؤهلـة للعمـل في المجال الإعلامي بالولايات متوفرة.

التنميه والبنيات التحتيه في الولايات

			ضـعف التنميـه والبنيـات التحـتيه فـي الولايـات بشـكل عـائق للاسـتثمار فـي مجال الصحافه الولائيه				المجموع
			اوافـــق بشده	اوافـــق إلـى حـد ما	لا اوافق	لا اعلم	
الـــوطن والسكن	العاصمه	العدد	9	13	1	2	25
		النســـــبه المئويه	36.0%	52.0%	4.0%	8.0%	100.0%
	ولايـــات شـــمال السودان	العدد	20	3	1	0	24
		النســـــبه المئويه	83.3%	12.5%	4.2%	0.0%	100.0%
	ولايـــات وســـط السودان	العدد	15	7	0	2	24
		النســـــبه المئويه	62.5%	29.2%	0.0%	8.3%	100.0%
	ولايـــات شـــرق السودان	العدد	24	1	0	0	25
		النســـــبه المئويه	96.0%	4.0%	0.0%	0.0%	100.0%
	ولايـــات غـــرب السودان	العدد	11	10	2	0	23
		النســـــبه المئويه	47.8%	43.5%	8.7%	0.0%	100.0%
	الولايـــات الحـــوديه مع جنـوب السودان	العدد	24	0	0	1	25
		النســـــبه المئويه	96.0%	0.0%	0.0%	4.0%	100.0%
المجموع		العدد	103	34	4	5	146
		النســـــبه المئويه	70.5%	23.3%	2.7%	3.4%	100.0%

	القيمه	درجه الحريه	مســـــتوى الدلاله
مربـــع	46.56	15	000.

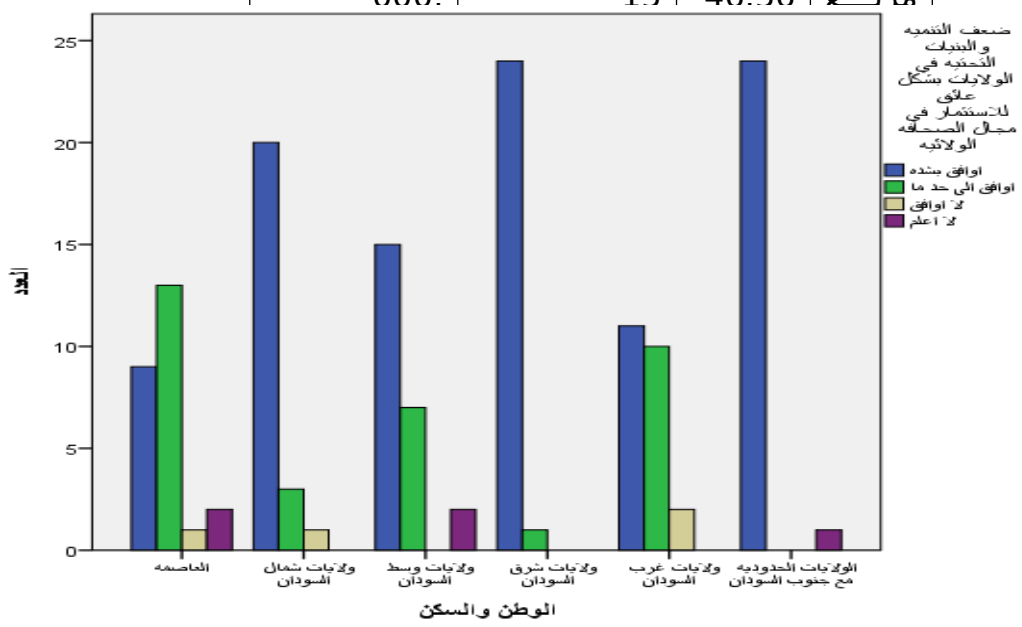

كانت اجابة اوافق بشدة فـي الجـدول والشـكل رقـم (26-26) بنسبة 70.5%

بعدد 103 فرداً من المبحوثين وتلتهـا اوافـق إلـى حـد مـا بنسـبة 23.3% بعدد 34 فرداً من المبحوثين وهذه النسـبة الـتي تتجـاوز 90% من افراد المبحوثين تؤكد على أن ضـعف التنميـة والبنـات التحتية في الولايات تشكل عائق للاستثمار فـي مجـال الصـحافة الولائية.

الاستثمار في الصحافه

			ضعف الاستثمار في الصحافه بسبب				المجمـو ع
			ضـعف التمويـ ل	السياسـا ت الحكوميه	الرسـوم والضـرائب الولائيه	كـل مـاذكر صحيح	
الـوط ن والسـ كن	العاصمه	العدد	5	3	0	17	25
		النسـبه المئويه	20.0 %	12.0%	0.0%	68.0%	100.0 %
	ولايـات شـمال السودان	العدد	7	2	1	14	24
		النسـبه المئويه	29.2 %	8.3%	4.2%	58.3%	100.0 %
	ولايـات وسـط السودان	العدد	5	4	0	15	24
		النسـبه المئويه	20.8 %	16.7%	0.0%	62.5%	100.0 %
	ولايـات شـرق السودان	العدد	7	1	1	16	25
		النسـبه المئويه	28.0 %	4.0%	4.0%	64.0%	100.0 %
	ولايـات غـرب السودان	العدد	8	4	0	11	23
		النسـبه المئويه	34.8 %	17.4%	0.0%	47.8%	100.0 %
	الولايـات الحدوديه مـع جنـوب السودان	العدد	1	0	0	24	25
		النسـبه المئويه	4.0%	0.0%	0.0%	96.0%	100.0 %
المجموع		العدد	33	14	2	97	146
		النسـبه المئويه	22.6 %	9.6%	1.4%	66.4%	100.0 %

	القيمه	درجه الحريه	مسـتوى الدلاله
مربـع كي	21.116[a]	15	.133

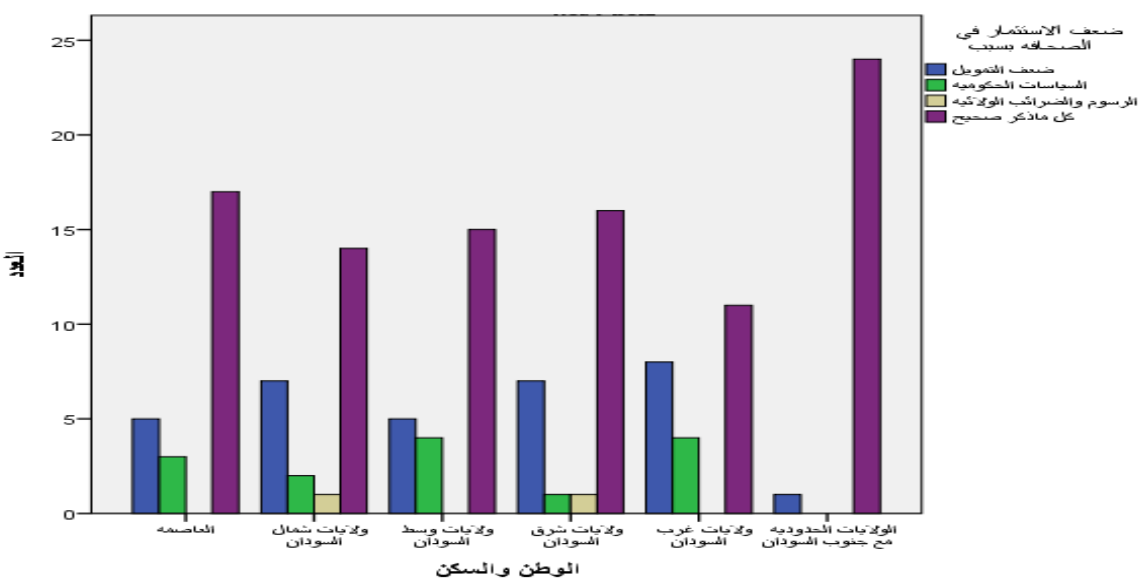

أعلى نسبة للجدول والشكل رقـم (27-27) كـانت 66.4% بعدد 97 فرداً من المبحوثين لاجابة كل ما ذكر صحيح تليها نسـبة 22.6% لعدد 33 فرداً من المبحوثين لاجابة السياسات الحكومية ونسـبة 1.4% لعـدد 2 مـن افـراد المبحـوثين لاجابـة الرسـوم والضرائب الولائية.

وهذه النسب تدلل على أن ضعف الاسـتثمار فـي الصـحافة الولائية بسبب ضـعف التمويـل والسياسـات الحكوميـة والرسـوم والضرائب الولائية.

احجام الاستثمار في مجال الصحافه

			احجام الاستثمار في مجال الصحافه بسبب تدخل الدوله والرقابه علي الصحف			المجموع
			اوافـــق بشده	اوافق إلى حد ما	لا اوافق	لا اعلم	
الـوطن والسكن	العاصمه	العدد	10	9	3	3	25
		النسـبه المئويه	40.0%	36.0%	12.0%	12.0%	100.0%
	ولايـات شـمال السودان	العدد	12	6	1	5	24
		النسـبه المئويه	50.0%	25.0%	4.2%	20.8%	100.0%
	ولايـات وسـط السودان	العدد	13	4	4	3	24
		النسـبه المئويه	54.2%	16.7%	16.7%	12.5%	100.0%
	ولايـات شـرق السودان	العدد	11	6	2	6	25
		النسـبه المئويه	44.0%	24.0%	8.0%	24.0%	100.0%
	ولايـات غـرب السودان	العدد	11	7	2	3	23
		النسـبه المئويه	47.8%	30.4%	8.7%	13.0%	100.0%
	الولايـات الحـدوديه مع جنوب السودان	العدد	18	4	0	3	25
		النسـبه المئويه	72.0%	16.0%	0.0%	12.0%	100.0%
المجموع		العدد	75	36	12	23	146
		النسـبه المئويه	51.4%	24.7%	8.2%	15.8%	100.0%

	القيمه	درجه الحريه	مستوى الدلاله

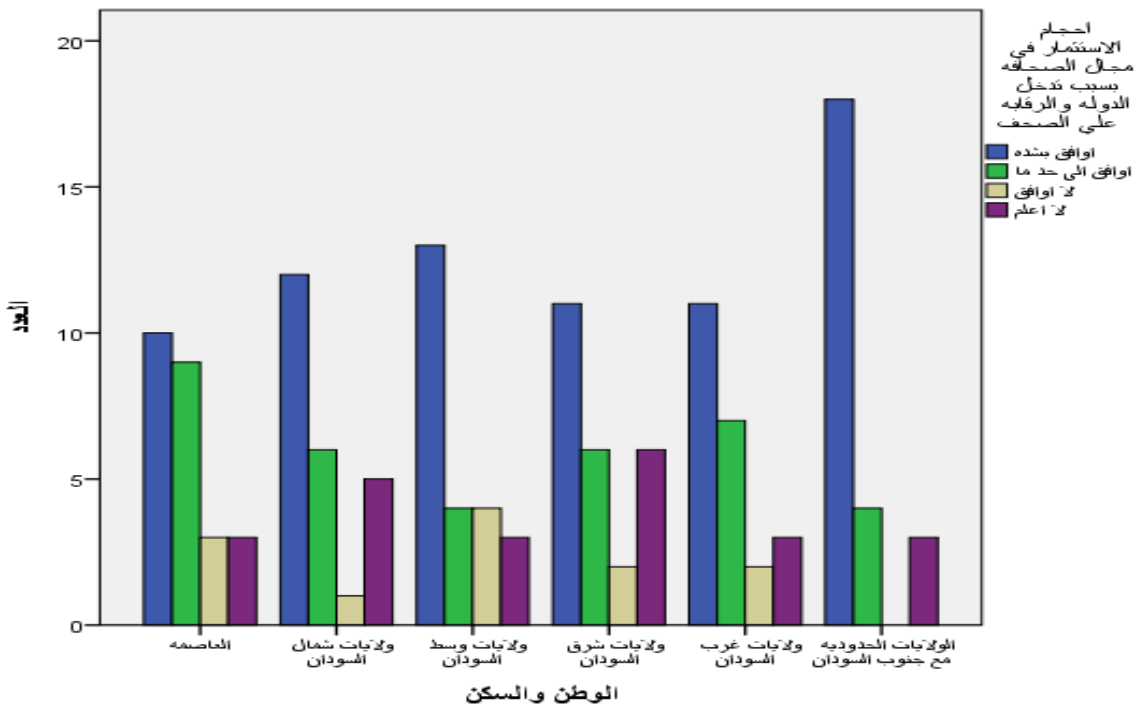

نلاحظ بأن اعلى نسبة للجـدول (28-28)ـ 51.4% بعـد 75 فرداً من المبحوثين لاجابة اوافق بشدة وبعدها اوافق إلـى حـدما 24.7% بعدد 36 فرداً من المبحوثين وهي نسـبة عاليـة تؤكـد أن احجام الاستثمار في الصحافة بسبب تدخل الدولة والرقابة علـى الصحف وتثبت الدراسة بـأن الإجابـة بهـا قـدر كـبير مـن الصـدق والثبات وان اقل نسبة هي 8.2% لإجابة لا اوافق بعدد 12 فــرداً من المبحوثين وهي لا تؤثر في النتيجة.

التكاليف الباهظه لانتاج الصحف

			التكـاليف البـاهظه لانتـاج الصـحف تجعـل المستثمرون يحجمون عـن الاسـتثمار فـي الصحافه			المجموع
			اوافـــق بشده	اوافـــق إلـى حـد ما	لا اوافق	لا اعلم	
الــوط ن والســ كن	العاصمه	العدد	9	12	3	1	25
		النســـــــبه المئويه	36.0%	48.0%	12.0%	4.0%	100.0%
	ولايـــات شـــمال السودان	العدد	19	3	0	2	24
		النســـــــبه المئويه	79.2%	12.5%	0.0%	8.3%	100.0%
	ولايـــات	العدد	15	6	2	1	24

	وسط السودان	النسبه المئويه	62.5%	25.0%	8.3%	4.2%	100.0%
	ولايات شرق السودان	العدد	24	0	1	0	25
		النسبه المئويه	96.0%	0.0%	4.0%	0.0%	100.0%
	ولايات غرب السودان	العدد	14	4	4	1	23
		النسبه المئويه	60.9%	17.4%	17.4%	4.3%	100.0%
	الولايات الحدوديه مع جنوب السودان	العدد	24	0	0	1	25
		النسبه المئويه	96.0%	0.0%	0.0%	4.0%	100.0%
المجموع		العدد	105	25	10	6	146
		النسبه المئويه	71.9%	17.1%	6.8%	4.1%	100.0%

	القيمه	درجه الحريه	مستوى الدلاله
مربع كي	43.533[a]	15	.000

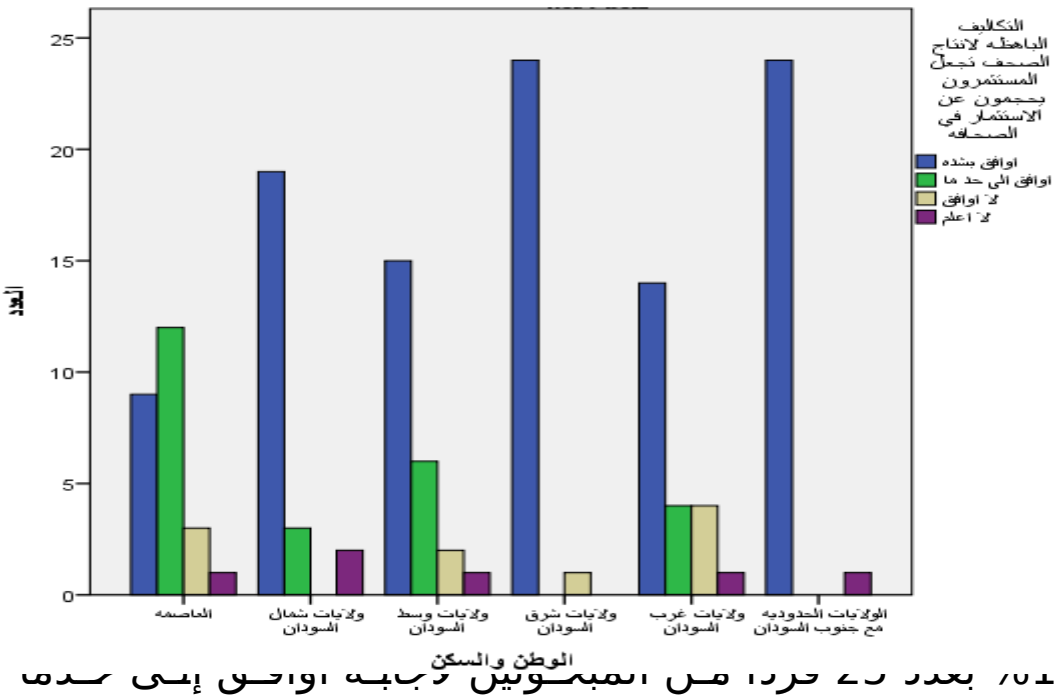

29 بعدد 7.1% فردا من المبحوثين وجابة اوافق إلى حدما

ونسـبة لا اوافـق 6.8% بعـد 8 أفـراد مـن المبحـوثين ممـا يؤكـد اجماع المبحوثين على أن التكاليف الباهظة لانتاج الصحف تجعـل المستثمرين يحجمون عن الاستثمار في الصحافة.

هيمنة المركز علي الإعلام والصحافة

		هيمنة المركز علـي الإعلاموالصـحافة تجعـل هنـاك إحجامـا عـن الاسـتثمار فـي الصـحافة الولائية				المجموع
		اوافـــــق بشدة	اوافـــق إلـى حـد ما	لا اوافق	لا اعلم	
الـوطن والسكن	العاصمة	العدد	6	10	6	3	25
		النسبه المئوية	24.0%	40.0%	24.0%	12.0%	100.0%
	ولايـــات شـــمال السودان	العدد	8	11	0	5	24
		النسبة المئوية	33.3%	45.8%	0.0%	20.8%	100.0%
	ولايـــات وســـط السودان	العدد	12	7	2	3	24
		النسبه المئوية	50.0%	29.2%	8.3%	12.5%	100.0%
	ولايـــات شـــرق السودان	العدد	13	7	1	4	25
		النسبة المئوية	52.0%	28.0%	4.0%	16.0%	100.0%
	ولايـــات غـــرب السودان	العدد	11	5	3	4	23
		النسبة المئوية	47.8%	21.7%	13.0%	17.4%	100.0%
	الولايـات الحدوديـة مع جنوب السودان	العدد	16	7	0	2	25
		النسبة المئوية	64.0%	28.0%	0.0%	8.0%	100.0%
المجموع		العدد	66	47	12	21	146
		النسبة المئوية	45.2%	32.2%	8.2%	14.4%	100.0%

	القيمة	درجـــه الحرية	مستوى الدلالة
مربـــع كي	23.129[a]	15	.081

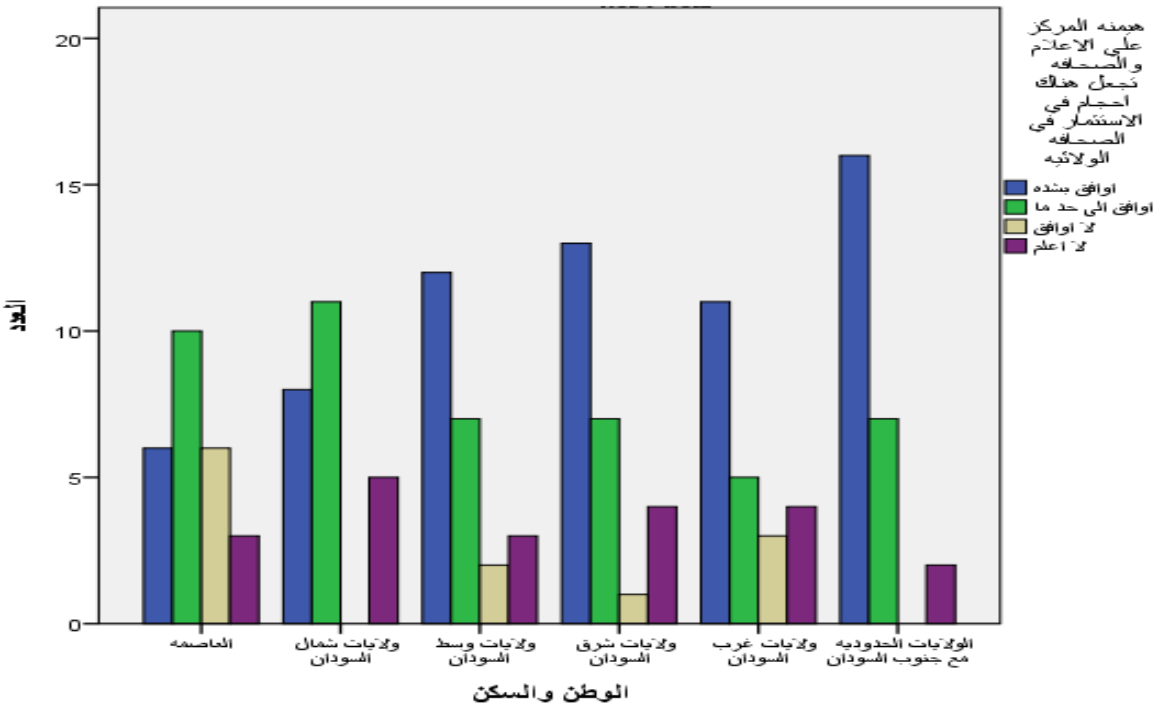

تشير اجابة اوافق بشدة فـي الجـدول والشـكل رقـم (30-30) بنسبة 45.2% بعدد 66 فرداً من المبحـوثين وإجابـة اوافـق (إلى حد ما) بنسبة 32.4% بعـدد 47 فـرداً مـن المبحـوثين إلـى اتفاق المبحوثين علـى أن هيمنـة المركـز علـى الإعلاموالصـحافة تجعل هناك إحجاما عن الاسـتثمار فـي الصـحافة الولائيـة ويـدلل على الرأي النسبة الضعيفة من المبحوثين والـتي تسـاوي 8.2% بعدد 12 فرداً إلى صحة النتيجة.

الفقر والامية

			ازديـاد نسـبه الفقـر والاميـة يشـكل عـائق لانتشار الصحافه الولائية			المجمـو ع
			اوافـــق بشدة	اوافـق إلـى حد ما	لا اوافق	لا اعلم	
الـوط ن والسكـ ن	العاصمه	العدد	11	5	9	0	25
		النسـبه المئويه	44.0%	20.0%	36.0%	0.0%	100.0 %
	ولايـات شـمال السودان	العدد	19	3	0	2	24
		النسـبه المئويه	79.2%	12.5%	0.0%	8.3%	100.0 %
	ولايـات وسـط السودان	العدد	14	7	3	0	24
		النسـبه المئويه	58.3%	29.2%	12.5%	0.0%	100.0 %
	ولايـات شـرق	العدد	23	1	1	0	25
		النسـبه	92.0%	4.0%	4.0%	0.0%	100.0

	السودان	المئويه					%
	ولايـــات غـــــرب السودان	العدد	15	6	2	0	23
		النســـــبه المئويه	65.2%	26.1%	8.7%	0.0%	100.0 %
	الولايــات الحـدوديه مع جنوب السودان	العدد	24	0	0	1	25
		النســـــبه المئويه	96.0%	0.0%	0.0%	4.0%	100.0 %
المجموع		العدد	106	22	15	3	146
		النســـــبه المئويه	72.6%	15.1%	10.3%	2.1%	100.0 %

	القيمه	درجه الحريه	مســـــــتوى الدلاله
مربـــع كي	47.639[a]	15	000.

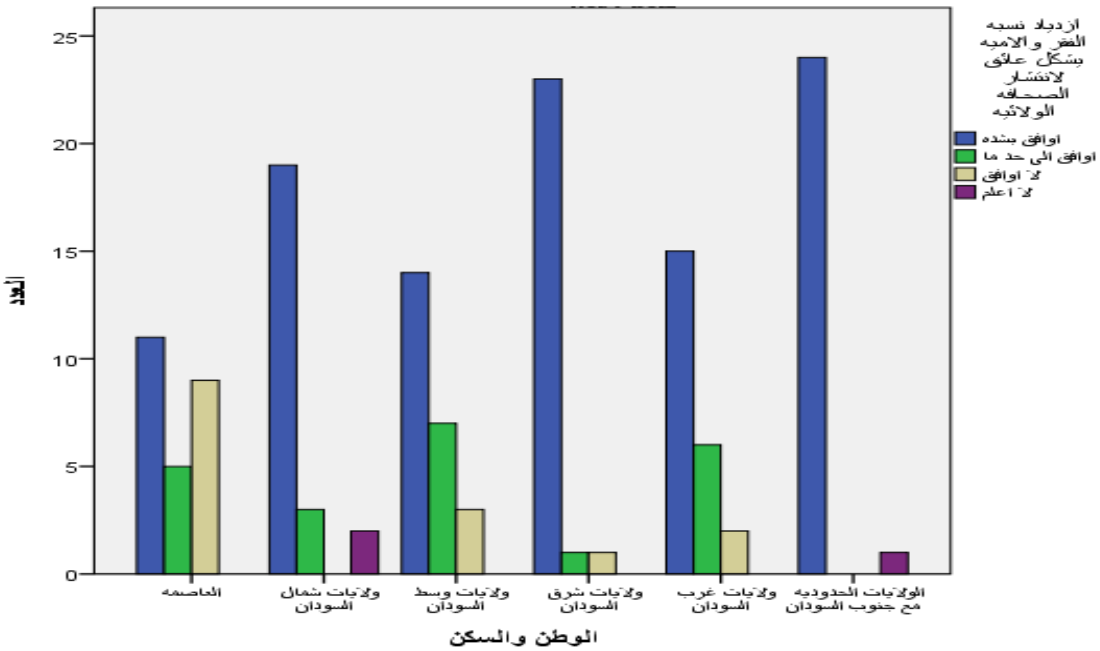

نسبة 15.1% لعدد 22 فرداً من المبحوثين لاجابة اوافق إلى حـد

ما وهذه الإجابات تؤكد على أن ازدياد الفقر والامية تشكل عائقـاً لانتشـار الصـحافة الولائيـة وصـدق هـذه الإجابـة تثبتهـا النسـبة الضـعيفة لاجابـة لااوافـق البالغـة 10.3% بعـدد 15 فـرداً مـن المبحوثين.

الأمن والصحافة

			انعدام الأمن في بعض الولايات يشكل عائقـا أمام الاستثمار في الصحافة				المجموع
			اوافـــــق بشدة	اوافـــق إلـى حـد ما	لا اوافق	لا اعلم	
الـوطن والسكن	العاصمة	العدد	14	8	2	1	25
		النسـبه المئويه	56.0%	32.0%	8.0%	4.0%	100.0%
	ولايـــات شـــمال السودان	العدد	22	2	0	0	24
		النسـبه المئويه	91.7%	8.3%	0.0%	0.0%	100.0%
	ولايـــات وســـط السودان	العدد	13	5	5	1	24
		النسـبه المئوية	54.2%	20.8%	20.8%	4.2%	100.0%
	ولايـــات شـــرق السودان	العدد	25	0	0	0	25
		النسـبه المئوية	100.0%	0.0%	0.0%	0.0%	100.0%
	ولايات غرب السودان	العدد	20	3	0	0	23
		النسـبة المئويه	87.0%	13.0%	0.0%	0.0%	100.0%
	الولايـــات الحدودية مع جنـــوب السودان	العدد	24	0	0	1	25
		النسـبة المئوية	96.0%	0.0%	0.0%	4.0%	100.0%
المجموع		العدد	118	18	7	3	146
		النسـبه	80.8%	12.3%	4.8%	2.1%	100.0%

	المئوية					

	القيمة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
مربع كي	43.046[a]	15	.000

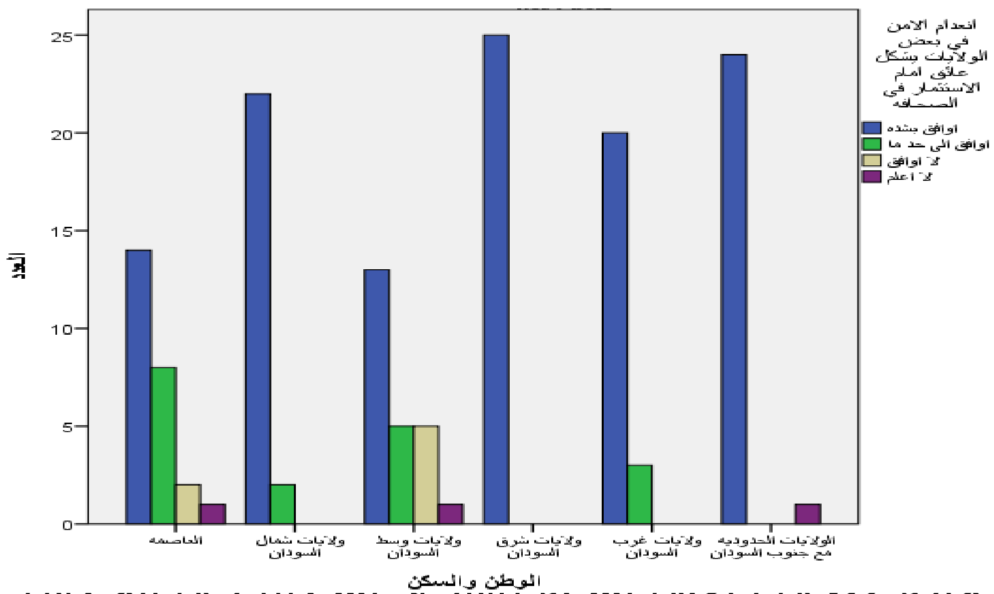

ا

في الصحافة ... (أوافق بشدة) في الجدول والشكل رقم (32-32) بنسبة 80.8% بعدد 118 فرداً من المبحوثين اجابوا بالموافقة (إلى حد ما) وأن 4.8% بعدد 7 أفراد من المبحوثين الذين كانت اجاباتهم بـ(لا أوافق) اكدت صحة الدراسة بأن انعدام الأمن عائق رئيس امام الاستثمار في الصحافة.

الخلاصة :

هدفت الدراسة إلى تبيان دور الصحافة الإقليمية (الولائية) والصعوبات التي تواجه أنطلاقها وأستمرارها، على الرغم من قيامها في فترات زمنية مختلفة وتم تحديد فروض البحث وصياغة عدد من الأسئلة البحثية عن الصحافة الإقليمية.

وإستخدمت الدراسة المنهج التاريخى ومنهج مسح وسائل الأعلامعلى عينه مختارة من الجمهور عن طريق الأستبانة لعكس ومعرفة مدى أعتماد الجمهور على وسائل الأعلام بجانب المقابلة للوصول إلى أراء المختصين

وقام الباحث بالعرض التحليلي والأحصائي للبيانات مع شرحها وتفسيرها .

المبحث الثالث
النتائج والتوصيات

نتائج البحث:

مـن خلال تحليـل الاسـتبانة الـتي تمثـل الدراسـة الميدانيـة والدراسة التطبيقية، خلصت الدراسة إلى عدد من النتائـج تتمثـل في الآتي:

1. أظهرت الدراسة ضرورة وجود صحافة اقليمية(ولائية) حيث يـرى 94.5% مــن المبحــوثين اهميتهــا لعكــس النشــاط والحراك السياسي والاقتصادي والاجتماعي للولايات.
2. اشارت الدراسة إلى أن 73.3% مـن المبحـوثين يـرون أن خدمات التعليم متوفرة بالولايات.
3. ابرزت الدراسة توفر خدمات الكهرباء في الولايـات باتفـاق 72.6% من المبحثوين.
4. اوضحت الدراسة أن خدمات شبكات الاتصالات متوفرة في الولايات باتفاق 74% من المبحوثين.
5. أظهرت الدراسة أن 49.3% مـن المبحـوثين يـرون ضـعف توفر الصحافة الإقليمية (الولائية) وان 36.3% يـرون عـدم وجودها.
6. مـن المبحـوثين عـدم تـوفر مطـابع لطباعـة الصـحف فـي الولايـات وتطبـع فـي الخرطـوم كمـا يـرى 54.8% مـن المبحوثين ضعف الطرق والمواصلات لتوزيع الصحف.
7. كشفت الدراسة أن 87% من المبحـوثين يـرون أن انتشـار الفقر والأمية بالولايات يشكل عائقا امام الصحافة الإقليمية (الولائية).
8. يرى 80.8% مـن المبحـوثين أن انعـدام الامـن والاسـتقرار في بعض الولايات سـبب فـي عـدم وجـود صـحافة إقليميـة (ولائية)
9. اظهـرت الدراســة أن هنــاك ضـعفا فــي مجــال الصــحافة الإقليمية (الولائيـة) حيـث يـرى 80% مـن المبحـوثين عـدم وجود استثمارات في الصـحافة الولائيـة كمـا يـرى 66.4% مــن المبحــوثين أن ضــعف التمويــل والرســوم والضــرائب الولائية سبب في إحجام الاستثمار.
10. كشــفت الدراســة أن 71.9% مــن المبحــوثين يــرون أن التكــاليف الباهظــة لإنتــاج الصــحف تجعــل المســتثمرين يحجمون عن الاستثمار فيها وأن 87.4 % مـن المبحـوثين يرون أن ضعف الاعلان فـي الولايـات يشـكل عائقـا امـام نشوء صحافة ولائية.

11. اوضـحت الدراسـة أن 87% مـن المبحـوثين يـرون عـدم رغبة الحكومات الولائية في وجـود صـحافة ولائيـة رقابيـة تعكس الخلل والسلبيات في أعمالها.
12. يرى 76% من المبحوثين أن تدخل الدولة والرقابـة علـى الصـحف يحـد مـن الحريـات ويـؤدي إلـى الإحجـام عـن الاستثمار في الصحافة الولائية.
13. كشفت الدراسة أن الصحافة الولائية ليست مـن اولويـات حكومات الولايات حيـث يـرى 88.4% مـن المبحـوثين أن السياسات الحكوميـة لا تقـدم أي ضـمانات لإيجـاد تمويـل للصحافة أو أي تسهيلات كما يرى 77.4% من المبحـوثين انها تتحكم في الإعلان.
14. يرى 80% من المبحوثين أن انتشـار الجامعـات والمعاهـد الولائية اسهم في توفر كوادر مؤهلة يمكن الاستفادة منها في العمل الإعلامي.
15. يرى 88.3% من المبحوثين أن توسـع الحكـم اللامركـزي في الولايات أسهم في الاستفادة من الكوادر البشرية في التنمية.
16. أظهـرت الدراسـة أن ضـعف المـوارد المتاحـة لحكومـات الولايات ينعكس على اهتمامها بالصـحافة الولائيـة الـتي لا تعتبر في سلم أولوياتها.

توصيات البحث

توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات من خلال النتائج والتحليل لما جاء في البحث فكانت أهم التوصيات هي:

1. ضرورة نشوء صحافة اقليمية ولائية في كل ولايات السودان لتحقيق التوازن في التدفق الاخباري والمعلوماتي مع المركز والإسهام في نهضة الولايات وتحقيق التماسك بين اجزائها وتسليط الضوء على انسانها وثقافته وحاجته إلى التنمية والخدمات.
2. حشد قطاعات المجتمع المدني ومنظماته مع القطاع الخاص لقيام شركات مساهمة عامة لاصدار صحافة ولائية تعكس الانشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتبرز الشخصية الولائية في شتى المجالات.
3. تشجيع الحكومات الولائية المستثمرين على الاستثمار في مجال الصحافة بمنحهم التسهيلات وتقديم الحوافز والاعفاءات خاصة في مجال المطابع الحديثة.
4. ضرورة اعفاء الدولة لمدخلات الإنتناج الصحفي من الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الولائية.
5. الـتزام الدولة بكفالة الحريات الصحفية ووقف كافة اشكال الرقابة القبلية والبعدية على الصحف ووقف مصادرتها.
6. التوافق على تطبيق قانون الصحافة ليكون مرجعاً للاحتكام إليه من قبل الدولة والمجتمع والصحافة والالتزام بتطبيقه وعدم تجاوزه تحت أي مسمي لتحقيق استقرار واستمرار صدور الصحف وازدهارها.
7. تشجيع الدولة ودخولها في شراكات مع القطاع الخاص لقيام صناعات لإنتاج المدخلات الرئيسية والمساعدة في صناعة الصحف.
8. ضرورة قيام الدولة بإيجاد ضمانات للحصول على تمويل بشروط ميسرة لقيام صناعة الصحف الولائية.
9. ضرورة تشجيع قيام وكالات اعلانية متخصصة تسهم في تطوير الاعلانات وزيادة اعدادها وتحديد أسعارها بما يتماشى مع تحقيق عائد مادي مجز للصحف.
10. العمل على قيام شبكات قوية للتوزيع لها القدرة المادية والفنية لإيصال الصحف ونشرها داخل الولايات والمركز وخارج السودان.
11. ضرورة اهتمام الدولة بنشر شبكات الطرق المعبدة والمواصلات لتيسير عمل شبكات توزيع الصحف.

12. ضـرورة اهتمـام الجامعـات والمعاهـد الولائيـة بالاهتمـام بالتدريب المستمر والتأهيـل للخريجيـن وللكـوادر العاملـة في الصحف في كافة المجالات.
13. الولوج إلـى عـالم الصـحافة الالكترونيـة بالاسـتفادة مـن توفر التعليم العام والجامعي في الولايات وتوفر الكهربـاء وشبكات الاتصالات.

المصادر والمراجع :

(1) إبراهيم عبدا للـه المسلمي، الراديو والتلفزيون الإقليمي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996م
(2) ابراهيم محمد حاج موسى، التجربة الديمقراطية وتطور نظام الحكم في السودان – ابراهيم محمد حاج موسى 1/1/1999م
(3) احمد حسين الصاوي، طباعة الصحف واخراجها، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الثانية 1958م .
(4) آدم الزين، دراسات في تجربة السودان الفدرالية، جامعة الخرطوم، 2001م، ص 25.
(5) اديب مروة، الصحافة العربية: نشأتها وتطورها، مكتبة الحياة، بيروت، 1961م
(6) الأستاذ الفاتح النور تريـر كردفان خلف الاخبار والحوادث، الخرطوم، 1997
(7) بهجت قرني، تناقضات الدولة العربية القطرية، المستقبل العربي، السنة 10، العدد 105، نوفمبر 1987م.
(8) تيم تبلوك، صراع السلطة والثروة في السودان، ترجمة الفاتح التيجاني ومحمد على جادين، دار الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الخرطوم 1993م.
(9) جعفر محمد علي بخيت، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية 1919-1939م، الطبعة الاولى، دار الثقافة، بيروت 1972م.
(10) جلال الدين الشيخ زيادة، الصحافة الأدبية في السودان، شركة مطبعة النيلين المحدودة، 2005م
(11) حسن شفيق، الجوانب العملية في إخراج الجريدة، رحمة برس للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الاولى 2006م
(12) حسن نجيله، ملامح من المجتمع السوداني، المطبعة العالمية، القاهرة، 1960م
(13) حسنين عبد القادر، تاريخ الصحافة في السودان، دار النهضة العربية، مصر، 1967م.
(14) حسين شفيق، الإخراج الصحفي الإلكتروني والتجهيزات الفنية، دار فكر وفن الطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2010م
(15) دستور جمهورية السودان الانتقالى 2005م – المجلس الوطني
(16) الدولة والدين في الدساتير السودانية بروفسير محمد ابراهيم خليل.
(17) سامي الشريف، الإذاعات المحلية، العربي للطباعة، المعادي، القاهرة، ص 28-31.
(18) سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربى، مركز

دراسات الوحدة العربية، بيروت 1988م.
(19) صلاح عبد اللطيف، الصحافة السـودانية: تاريـخ وتوثيـق، شـركة إعلانات الشرقية، القاهرة، 1992م.
(20) الطيب حاج عطية، خلفية تاريخية لعملية البناء الدسـتورى فـي السودان ورقة عمل.
(21) عبد الباسط صالح سبدرات ، حكومات السودان، خمسون عامـا مـن التململ والقلـق، رحلـة التغييـرات فـي الجهـاز التنفيـذي، 1954-2004 م: ، الدار السودانية للكتب، الخرطوم.
(22) عبد اللطيف البوني: تجربـة نميـري الإسـلامية، مـايو 1969 م - أبريـــل 1985 م، معهـــد البحـــوث والدراســـات الاجتماعيـــة، الخرطوم (1995)
(23) عبد الله إبراهيـم الطـاهر، ببلوغرافيـا الصـحافة السـودانية فـي قرن (1898 ـ 1998م)، المجلس القومي للصحافة، 2001م
(24) عبـدالخالق محجـوب، لمحـات مـن تاريـخ الحـزب الشـيوعي السوداني، بدون ناشر، الخرطوم 1987م.
(25) عبدالفتاح التميمي، وليد سلامة، الشبكات المحلية والإنـترنت، ، القاهرة، الشركة العربية للتسويق، 2008
(26) عبـداللطيف حمـزة، للصـحافة والمجتمـع، سلسـلة المكتبـة الثقافية، رقم (7)، القاهرة 1963م،
(27) عبدالله، الهادي عبدالصمد، السودان بيـن الإقليميـة والفدراليـة، نجد، مطبعة العين 1990م
(28) عثمان ابراهيـم بشـير : الفدراليـة ومشـروع السـودان، مطبعـة نجد، 1990م.
(29) عثمان ابراهيم بشير: الفدرالية ومشروع السودان
(30) علي كمـال شـاكر، شـبكات الحاسـبات لاختصاصـيي المكتبـات والمعلومات، أسس نظريـة وتطبيقـات عمليـة، الـدار المصـرية اللبنانية، عبدالخالق ثروت، القاهرة، 2006، الطبعة الأولى
(31) إيمـان العميـري، الوكالـة الوطنيـة لتطـوير الإسـتثمار، جامعـة قسطنطينة، الجزائر 2006م.
(32) عوض السيد الكرسني، دراسات في تجربة السودان الفدراليـة، جامعة الخرطوم 2001م
(33) فاروق عبد الرحيم، الوثائق السرية لفتح السودان، دار الوادي، الخرطوم، 1977م.
(34) محاسن سعد، الصحافة السودانية 1900 ـ 1939م، منشـورات جامعة الخرطوم، 1977م
(35) محجوب عبد المالك بابكر، الصحافة والسياسـة فـي السـودان، منشورات جامعة السودان 1985م

(36) محجوب محمد صالح، الصحافة السودانية في نصف قرن (1903 ـ 1953م)، قسم التأليف والنشر، جامعة الخرطـــــوم، 1971م
(37) محمد إبراهيم أبو سليم، مجلة الخرطوم، العدد 4، يناير 1961م.
(38) محمد ادروب أوهاج، من تاريخ البجا، دار جامعة الخرطوم للنشر، 1986م.
(39) محمد المرسي، القائم بالاتصال في التدريب الإذاعي والتلفزيوني في مصر 1997م.
(40) محمد انور عبدالسلام، دراسات النظم الإتحادية.
(41) محمد بصيوص ، إدارة شبكات الحاسوب، ، عمان دار البارودي العلمية للنشر، 2002م
(42) محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث 1820 ــ 1955، مركز عبد الكريم ميرغني، الخرطوم، 1992م
(43) محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث 1820-1955م، دار الامل للطباعة النشر، 1992م
(44) محمد عوض محمد، السودان الشمالي سكانه وقبائله، مطبعة التأليف والترجمة والنشر، الطبعة الأولى.1951م.
(45) محمد كامل شوقي ، مناطق السودان النباتية وثروته الخشبية، ، مايو، العدد التاسع عشر، الرائد العربي.
(46) المرسوم الدستورى الرابع، الخرطوم، صادر عن مجلس قيادة الثورة في فبراير.
(47) الموسوعة الولائية، ديوان الحكم الأتحادي
(48) الموسوعة الولائية، صندوق دعم الولايات، الخرطوم 1999م.
(49) نوال محمد عمر، الإذاعات الإقليمية، دراسة نظرية تطبيقية مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1993م
(50) النور دفع الله أحمد، الصحافة الحزبية السودانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1986م
(51) هاشم محمد الامين البدري ،الأرض و المورد والسكان، ، ركائز المعرفة للدراسات والبحوث.
(52) هشام محمد عباس زكريا، القائم بالاتصال رؤية في الواقع السوداني، مطبعة الجمهورية، الخرطوم 2004م.
(53) وكالة السودان للانباء، أهل السودان (مؤتمر النظام الأهلي)، الخرطوم، يناير 1995م.
(1) Ha، Mohamed Bashir Central-Regional Relations The Fedral Option Khartoum، Khartoum University Press1987-p24

المقابلات الشخصية :

(1) مقابلة مع الأستاذ محمـد مـدثر سـكرتير جريـدة دارفـور الجديدة.
(2) مقابلــة مــع د. جمــال اميــن الســيد أميــن، الدراســات والبحوث بالهيئة القومية للاتصالات.
(3) مقابلة مع عادل إبراهيم، عضو غرفة الطباعة.
(4) مقابلــة مــع إبراهيــم يحيــى حامــد، مــدير شــركة قمــاري للتوزيع .
(5) مقابلــة مــع الأســتاذ بشــارة آدم محمــد، مــدير التوزيــع بشركة قماري.
(6) محجوب محمد الحسن عروة

التقارير والاوراق العلمية

(1) الرصد الاحصائي 2004-214م ،الجهاز المركزي للاحصاء
(2) وزارة الطرق والجسور
(3) وزارة النقل والمواصلات ،تقرير الاداء، 2013م
(4) الهيئة العامة للطيران المدنى.
(5) الهيئة القومية للاتصالات.
(6) وزارة التجارة.
(7) وزارة المالية والاقتصاد الوطني.
(8) وزارة الموارد المائية والسدود والكهرباء.
(9) وزارة الزراعة والري.
(10) منظمة الاغذية والزراعة (الفاو).
(11) وزارة الثروة الحيوانية والسمكية.
(12) الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء.
(13) وزارة التجارة.
(14) الهيئة العامة للابحاث الجولوجية.
(15) وزارة التربية والتعليم الاتحادية.
(16) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تقرير الأداء 2013م.

(17) تقارير الهيئة القومية للإتصالات.
(18) التقرير الوارد لعام 2013م لوزارة العلوم والاتصالات.
(19) سعاد الزيد، اهمية تنمية المـوارد البشـرية واسـتثمارها فـي الواقع المستقبلي، 11-12/2013م.
(20) ورقة مقدمة في ورشة تنمية المـوارد البشـرية فـي مجـال الإعلام، أكاديمية السودان للعلوم والاتصال ـ، 8/6/2011م.
(21) مذكرة غرفة الطباعة لوزارة الصناعة، اكتوبر 2013م.
(22) السفير أحمد محجوب شاور، الأمين العـام للجهـاز القـومي للاستثمار، التنسيق بين المركز والولايـات، ورقـة عمـل 30 نوفمبر 2013م.
(23) محجوب محمد الحسن عـروة، ورقـة اقتصـاديات الصـحافة السودانية
(24) الشـبكة الدوليـة (الإنـترنت)، ويكبيـديا، الموسـوعة الحـرة، https/arwikpedia.com.
(25) الشبكة الدولية، ويكبيديا، هندسة الاتصالات.

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

بحث بعنوان :

الصحافة الإقليمية في السودان
دراسة مسحية (في الفترة من 1945إلى 2013م)

بحث لنيل درجة الدكتوراه في علوم الاتصال

إعداد الدارس :
عصام الدين الضو أحمد
إشراف البروفيسور :
حســـــن محمد الزين

الخرطوم 2016م

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الآية	أ
الأهداء	ب
الشكر	ج
فهرس الموضوعات	د-هـ
فهرس الجداول	و
فهرس الأشكال	ز
المستخلص	ل
Abstract	ك
الفصل الأول **الإطار المنهجي** للدراسة	1
مقدمــة	2
أهمية البحث	3
هدف البحث	3
مشكلة البحث	4
فروض البحث	4
أسئلة البحث	4
منهج البحث	4
أدوات البحث	5
مجتمع البحث والعينة المستخدمة	5
الإطار المكاني و الإطار الزماني	5
الدراسات السابقة	6
الصعوبات التي واجهت الباحث	**11**
ما يثيره البحث من بحوث أخرى	**11**
مصطلحات البحث	**11**
الفصل الثـاني: تاريـخ الصـحافة فـي السـودان وتطورها	12
المبحـث الأول: تاريخ وتطور الصحافة في السودان	13
المبحث الثاني: الاطار القانوني للصحافة السودانية	18
المبحــث الثــالث: الصحافة الإقليمــى ومفهــوم الصــحافة الإقليمية ونشأتها وتصورها	33
الفصل الثالث: نظم الحكم في السودان	60

المبحــث الأول: نظــم الحكــم فــي الســودان والتطــور الدستوري	61
المبحث الثاني: تطور الحكم الاتحادي في السودان	84
المبحث الثالث : السكان والموارد	91
الفصل الرابع **بنيات الإعلام الإقليمي في السودان**	98
المبحث الأول : الموارد البشرية	99
المبحث الثاني : الآليات والتقنيات الإعلامية	110
المبحث الثالث :الاستثمار الحكومي والخاص في الإعلام	134
الفصل الخامس: **الدراسة التطبيقية**	141
المبحث الأول :إجراءات الدراسية الميدانية	142
المبحـــث الثـــاني: عـــرض النتائـــج ومناقشـــتها وتفسيرهاوالخلاصة	144
المبحث الثالث :النتائج والتوصيات	210
المصادر والمراجع	214
الملاحق	220

فهرست الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
1	سكان السودان حسب كل ولاية	95
2	شبكات الهاتف	117
3	صندوق الخدمة الشاملة	119
4	عدد المطابع في البلاد المرخصة وطبيعة الملكية	123
5	الطاقة الانتاجية للمطابع	124
6	قطاع الطباعة	124
7	حجم مدخلات انتاج الطباعة	125
8	حجم إنتاج المطابع لعام 2010م	125
9	حجم إنتاج المطابع لعام 2011	125
10	النوع	144
11	العمر	145
12	الموهل الاكاديمي	146
13	الوطن	147
14	المسائل الاقتصادية	149
15	الوسيلة المفضلة	151
16	الإطلاع على الصحف	152
17	الصحف المتوفرة	155
18	الصحافة القومية والمراسلون	157
19	الصحافة الولائية	159
20	الإذاعات والقنوات الفضائية	161
21	توفر الصحافة الولائية بالسودان	163
22	أوقات صدور الصحافة الولائية	165
23	حكومات الولايات والصحافة	167
24	ضعف الإعلام في ا و	169
25	خدمات التعليم	171
26	خدمات الكهرباء	173
27	الطرق والمواصلات	175
28	الاتصالات	177
29	شبكات الاتصالات	179
30	المطابع بالولاية	181
31	المراكز الثقافة والمكتبات	183
32	الكوادر المؤهلة	185

33	الحكم اللامركزي والاستثمار	187
34	فرص العمل للخريجين بالولايات	189
35	رفع قدرات الكوادر بالولايات	191
36	الكوادر الإعلامية بالولايات	193
37	التنمية والبنيات التحتية بالولايات	195
38	الاستثمار في الصحافة	197
39	إحجام الاستثمار في الصحافة	199
40	التكاليف الباهظة لإنتاج الصحف	201
41	هيمنة المركز على الإعلام والصحافة	203
42	الفقر والأمية	205
43	الأمن والصحافة	207

فهرست الأشكال (الرسوم البيانية)

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
1	النوع	144
2	العمر	145
3	الموهل الاكاديمي	146
4	الوطن	147
5	المسائل الإقتصادية	148
6	الوسيلة المفضلة	152
7	الإطلاع على الصحف	154
8	الصحف المتوفرة	156
9	الصحافة القومية والمراسلين	158
10	الصحافة الولائية	160
11	الإذاعات والقنوات الفضائية	162
12	توفر الصحافة الولائية بالسودان	164
13	اوقات صدور الصحافة الولائية	166
14	حكومات الولايات والصحافة	168
15	ضعف الإعلام في الصحافة	170
16	خدمات التعليم	172
17	خدمات الكهرباء	174
18	الطرق والمواصلات	176
19	الاتصالات	178
20	شبكات الإتصالات	180
21	المطابع بالولاية	182
22	المراكز الثقافة والمكتبات	184
23	الكوادر المؤهلة	186
24	الحكم اللامركزي والاستثمار	188
25	فرص العمل للخريجين بالولايات	190
26	رفع قدرات الكوادر بالولايات	192
27	الكوادر الإعلامية بالولايات	194
28	التنمية والبنيات التحتية بالولايات	196
29	الاستثمار في الصحافة	198
30	احجام الاستثمار في الصحافة	200
31	التكاليف الباهظة لإنتاج الصحف	202

32	هيمنة المركز على الإعلام والصحافة	204
33	الفقر والأمية	206
34	الأمن والصحافة	208

السـر

الشكر والحمد كله لله سبحانه وتعالى على كل نعمة أنعمها عليَّ والشكر موصول للأستاذ الجليل البروفسير حسن محمد زين لتكرمه بالإشراف على هذا البحث ولنصائحه وتوجهاته القيمة التي كان لها الدور الكبير في إثراء هذا البحث.

كما أتقدم بالشكر لكل الأساتذة الأجلاء والزملاء في مجال الصحافة والإعلاملما قدموه لي من مساعدات لإنجاز هذا البحث والشكر لكل من قدم لي معلومة أو مساعدة والذين لا يتسع المجال لذكرهم.

الباحث

الآيـــــــــــــــــــــــــــة

قال الله تعالى:(قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَـا إِنَّـكَ أَنـتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ* قالَ يَا آدَمُ أَنبِئْهُم بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنبَأَهُمْ بِأَسْـمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّي أَعْلَـمُ غَيْـبَ السَّـمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَأَعْلَـمُ مَـا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ) .

سورة البقرة، الآيتان (32-33)

أ

الإهـــــــــــداء

إلى كل الباحثين في العلم والحقيقة ، إلى أفراد أسرتي الأوفياء وإلى الذين دعموني بالكلمة والنصح.

أهدي هذا البحث القابل بالتأكيد للإضافة

المستخلص
الباحث : عصام الدين الضو أحمد
عنـوان الرسـالة : الصـحافة الإقليميـة فـي السـودان 2016م

استهدفت الدراسة تسليط الضوء علـى الصـحافة الإقليميـة (الولائية) في السودان ومدى وجودها وأهميتهـا لعكـس الأنشـطة السياسية والاقتصادية والاجتماعيـة والثقافيـة للمجتمـع المحلـي، وتكونت الدراسة من خمسة فصـول تنـاول الفصـل الأول الإطـار المنهجي للدراسـة والفصـل الثـاني الصـحافة فـي السـودان من خلال ثلاثة مباحث هي تاريخ وتطور الصحافة في السودان،الإطار القـانوني للصـحافة فـي السـودان والإعلام الإقليمـي ومفهـوم الصـحافة الإقليميـة،والفصـل الثـالث نظـم الحكـم فـي السـودان،التطـور الدسـتوري، تطـور الحكـم الأتحـادي فـي السودان ، السكان والموارد وأشتمل الفصل الرابـع علـى بنيـات الإعلام الإقليمي في السودان وتضمن الموارد البشرية ، البنيـات والتقنيات الإعلامية ،الاستثمار الحكومي والخاص في الإعلام .

وتناول الجانب التطبيقي للدراسـة عـرض وتحليـل البيانـات وتأكيـد الفـروض والإجابـة علـى الأسـئلة البحثيـة الـتي طرحتهـا الدراسة والتي تمحورت حول سياسة الحكومـات تجـاه الصـحافة الإقليميـة وضـعف الاسـتثمار فيهـا والبنيـات المتـوفرة لتأسيسـها وتوفر الكادر البشري المؤهل للقيام بالعمل الإعلامي والصحفي. وأسـتخدمت الدراسـة المنهـج التـاريخى ومنهـج مسـح وسـائل الأعلامعلـى عينـه مختـارة مـن الجمهـور. ومـن خلال العـرض التحليلـي والأحصـائي للبيانـات أوضـحت النتائـج ضـرورة وجـود صـحافة إقليميـة مـع تـوفر بنيـات تحتيـة وكـادر بشـرى مناسـب لقيامها، كمـا توصـلت إلـى أن ضـعف الصـحافة الإقليميـة وعـدم أستمرارها ناتج من السياسات الحكوميـة وأرتفـاع تكـاليف أنتـاج الصحف وضعف الأستثمار والإعلان والتوزيع.

ABSTRACT

Researcher:Isam EldinEldaw Ahmed

Thesis title: Regional Press in the Sudan 2016

The study is aimed to examine the regional press (state press) in the Sudan، its presence and importance in reflecting the political، economic، social and cultural activities of the local communities.

The study is composed of five chapters.

Chapter One deals with the methodological framework. Chapter Two focuses on the press in the Sudan، dealing with four elements including history of the press، the regional media، and the concept of the regional media، the regional media and it establishment and development.

Chapter Three studies the system of government in the Sudan، the constitutional developments within the political systems and the development of the federal government in the Sudan and the population and resources of the country.

Chapter Four focuses on the infrastructure of the regional media in the Sudan، with emphasis on human resources، the infrastructure، the uses of technology and public and private investment in the media.

Chapter Five، which is the applied part of the study، deals with a review and analyses of the data collected، reaffirmation of the hypotheses، and answering the questions of the research which focused around the government policies towards the regional press، weakness of the investment in regional press and weakness of the available infrastructure، availability of the human cadre trained to work in the media.

The study applied the historical and survey methods in dealing with the media and selecting a specified public.

By a review of the content and the statistical data gathered، the results have shown the need for a regional press with the needed infrastructure، the trained cadres to manage it. It also reached a conclusion that the weakness of the regional press and its lack of sustainability is a result of government policies، high cost of production and weakness of the investment، advertisements and distribution.